منهج البحث العلمي وكتابته

في علوم الشريعة

إعداد

مُحَمَّد بن عمر بن سالم بازمول

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، و نستعينه، و نستغفره، ونعوذ بالله، من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن مُحَمَّداً عبده ورسوله ﷺ.

يَاأَيُّهَا الّذِينَ آمَنُواْ اتّقُواْ اللّهَ حَقّ تُقَاتِهِ وَلاَتَمُوتُنّ إِلاّ وَأَنْتُمْ مّسْلِمُونَ

يَآأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوْا رَبَّكُمُ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيْراً وَنِسَآءً وَاتَّقُوْا اللَّهَ الَّذِيْ تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْباً

يَاأَيُّهَا الّذِينَ آمَنُواْ اتّقُواْ اللّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيداً. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً.

أما بعد:

فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي مُحَمَّد، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فهذا عرض لمنهج البحث العلمي وكتابته، في علوم الشريعة، أعددته وفقاً لمنهج المادة(١)، في السنة المنهجية للماجستير، بكلية الدعوة وأصول الدين، وجعلته تذكرة لي، ولمن يحتاجه من طلبة العلم.

والكتب المفردة في هذا الموضوع كثيرة ونافعة(٢)، ولكني حرصت في كتابي هذا

---

(١) لم أغادر من المنهج المقرر شيئاً إلا مبحث (منهج البحث عند الأوربيين)، وما يتعلق بـ (تقييم البحث)، والأول يراجع له كتاب د. شوقي ضيف، والثاني لا علاقة له بمنهجية البحث وكتابته.

(٢) وأذكر منها :

- كيف تكتب بحثاً أو رسالة/ لأحمد سلبي/ مكتبة النهضة المصرية/ ١٩٥٤م.

=

على إضافة أمور تلمستها من واقع الدراسة والممارسة، مع الحرص على نقل ما تيسر لي من كلام العلماء المتقدمين عن آداب التصنيف.

سائلاً الله العون والتوفيق والسداد والرشاد.

=

- البحث الأدبي طبيعته. مناهجه. أصوله. مصادره/ لشوقي ضيف/دار المعارف/ مكتبة الدراسات الأدبية/ الطبعة الخامسة، كتب المقدمة ١٩٧٢م.
- مناهج البحث الفلسفي/ لمحمود زيدان/ جامعة بيروت العربية/ ١٩٧٤م.
- مناهج الدراسة الأدبية في الأدب العربي . عرض، وتقد، واقتراح/ لشكري فيصل/ دار العلم للملايين/ بيروت/ الطبعة الخامسة / ١٩٨٢هـ.
- منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين/ لثريا عبدالفتاح ملحس/ دار الكتاب اللبناني/مكتبة المدرسة/ الطبعة الثالثة ١٩٨٢م.
- منهج البحث الأدبي/ لعلي جواد الطاهر/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ الطبعة الرابعة ١٩٨٨م.
- ملاحظات علمية في تصميم الأبحاث الأكاديمية/ لعبدالله سعيد باحاج/ مكتبة الجديد/ تونس/ الطبعة الأولى / ١٩٨٩م.
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي/ لعلي سامي النشار/ دار النهضة العربية/ بيروت/ ١٤٠٤هـ.
- أيسر الوسائل في كتابة البحوث والرسائل/ لعمر بن غرامه العمروي/ دار عالم الكتب / الرياض/ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية/ لعبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان/ دار الشروق / جدة/ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- منهج البحث في الفقه الإسلامي/ لعبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان/ المكتبة المكية/ مكة/ دار ابن حزم/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

تعريف
منهج البحث العلمي

هذا الاسم (منهج البحث العلمي) مركب، ينبغي عند تعريفه أن تؤخذ كل لفظة مفردة من ألفاظه، وتعرف، ثم يذكر التعريف بحسب التركيب؛ وعليه فإننا نبدأ بتعريف ألفاظ هذا المركب مفردة، ثم نذكر التعريف بعد التركيب.

(المنهج) في اللغة هو السبيل والطريق.

وفي اصطلاح التدوين : هو طريقة جمع وترتيب وتنظيم المعلومات.

(البحث) في اللغة هو إثارة الشيء، وتستعمل لإثارة التراب.

قال ابن فارس : "(بحث) الباء والحاء والثاء أصلٌ واحد، يدلُّ على إثارة الشيء.

قال الخليل: البحث طلبك شيئاً في التُّراب. والبحث أن تسأل عن شيء وتستخبر. تقول : استَبْحِثْ عن هذا الأمر، وأنا أستَبْحِثُ عنه، وبحثْتُ عن فلانٍ بحثاً، وأنا أبحث عنه. والعرب تقول:"كالباحثِ عَنْ مُدْية"، يُضْرَبُ لمن يكون حَتْفُه بيده. وأصله في الثَّوْر تُدْفَن له المِدْيةُ في التُّرابِ فيستثيرُها وهو لا يعلَم فتذبحه.

قال: والبحث لا يكون إلاّ باليد. وهو بالرِّجْل الفَحْص.

قال الشَّيبانيّ: البَحُوث من الإبل: [التي] إذا سارت بحثت التُّرابَ بيدها أُخُراً أُخُراً، ترمي به وراءَها.

ويقال : بَحَثَ عن الخبر، أي طلب عِلْمَه."اهـ[١]

والبحث في اصطلاح أهل النظر يطلق على النظر، والمناظرة، وعلى حمل شيء على شيء، وعلى إثبات النسبة الخبرية بالإيجاب أو السلب بالدليل، وعلى إثبات المحمول للموضوع، وعلى إثبات العرض الذاتي لموضوع العلم.[٢] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١/٢٠٣-٢٠٤).

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون (١/١٥١).

والبحث في اصطلاح التدوين : هو طلب الحقيقة في موضوع ما.

و(العلمي) نسبة إلى العلم، وهو في اللغة : المعرفة، والإدراك.

وفي اصطلاح التدوين : "معرفة مجموع الأصول الكلية والمسائل المندرجة تحت جهة واحدة"[1]؛

وعليه فإن تعريف منهج البحث العلمي : طريقة جمع المعلومات وترتيبها و تنظيمها للوصول إلى الحقيقة في موضوع ما، بمراعاة الأصول الكلية والمسائل المندرجة تحته.

ولنشرح هذا التعريف :

قولنا: "**طريقة جمع المعلومات**" يقصد به الأسلوب الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات في الموضوع الذي يريد الوصول فيه إلى الحقيقة، وهو لا يخرج عن ما يلي:

١) الجمع الاستقرائي التام. حيث يتتبع الباحث جميع أفراد الموضوع الذي يريد بحثه والوصول فيه إلى ال-حقيقة التي ينشدها. وهذا الأسلوب يتعذر حصوله. ونتائجه – إن حصل – حاسمة.

٢) الجمع الاستقرائي الناقص الانتقائي، حث يقوم الباحث بجمع بعض أفراد الموضوع منتقياً لها على أساس شرط معين يشترطه، كمن يجمع مرويات ابن عباس ﷺ في التفسير من الكتب الستة فقط، فهو جمع استقرائي لأنه استقرأ كل ما لابن عباس من مرويات في التفسير، في هذه الكتب الستة، فهو استقراء ناقص لأنه في كتب معينة، لا في جميع الكتب، وهو انتقائي، لأنه عين كتباً معينه جعلها محل الجمع.

٣) الجمع الاستقرائي الناقص العشوائي، وهو مثل سابقه، إلا أنه لا يشترط ضابطاً معيناً للجمع.

وقولنا: " **وترتيبها و تنظيمها**" يقصد به ما اصطلح عليه بخطة الموضوع، وهو تقسيمه إلى أقسام بحسب الموضوع، فقد يقسم إلى أبواب وفصول ومباحث، وقد يقسم إلى مقاصد ومطالب؛ حيث يقوم الباحث بترتيب هذه المعلومات بعد جمعها و تفتيشها وتحرير الصالح

---

(١) أبجد العلوم (٤٣/١ وما بعدها).

منها للبحث فيضعه في محله المناسب له بحسب خطة الموضوع.

ومن عبارات أهل الحديث في هذا المعنى قولهم: "قمّش ثم فتش"؛ والمعنى قم بالجمع أولاً لكل ما تجده حول الموضوع، ثم فتش فيه فاستبعد غير الصالح وابق الصالح منه، وهذه مرحلة التحرير والتنظيم، حيث يقوم الباحث بتحرير المعلومة التي جمعها من خلال المناهج البحثية، كالمنهج البرهاني، والمنهج التجريبي، والمنهج الوصفي العرضي، وذلك بحسب ما يناسب العلم الذي يعود إليه موضوع البحث.

وقولنا: "**للوصول إلى الحقيقة في موضوع ما**" هذا القيد احترز به عن مجرد جمع المعلومات وعرضها، فإنه لا يسمى بحثاً، فالموسوعات العلمية، وكتب اللغة التي تجمع ألفاظ اللغة وتعرضها على ترتيب معجمي ليست من كتب البحث؛ لأنه لا يطلب فيها البحث عن الحقيقة.

وقولنا : " **بمراعاة الأصول الكلية والمسائل المندرجة تحته**" أي تحت موضوع العلم الذي يندرج فيه البحث، إذ لكل علم خصوصيته في مسائله وأصوله، وهذا ما أسميته بـ (خصوصية التناول)[1]؛ وأقصد بذلك أن لكل علم خصوصيته في تناول المسائل، يختلف بها عن العلم الآخر.

مثلاً مباحث السنة، تتناول بالبحث في علم الحديث (علوم الحديث = مصطلح الحديث)، كما تبحث في علم أصول الفقه، ولكل من هذين العلمين خصوصية في تناول عين هذه المسائل، بحيث أن الخلط بينهما خلط يخرج الباحث عن الوصول للحقيقة في المسألة موضوع البحث، فمقصود المحدث غير مقصود الفقيه، في بحث هذه المباحث.

قال الحازمي (ت٥٨٤هـ) رحمه الله: "ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه، أمّا الفقهاء فأسباب الضعف عندهم محصورة، وجلّها منوط بمراعاة ظاهر الشرع، وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير معتبرة"اهـ[2].

---

(١) وقد أفردت هذا الموضوع بالكتابة، زدته فيه بياناً وإيضاحاً. بعنوان: "خصوصية التناول في العلوم" يسر الله نشره.

(٢) شروط الأئمة الخمسة (ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث) ص١٧٣.

قال أبو الحسن بن الحصار الأندلسي (ت٦١١هـ) رحمه الله: "إن للمحدثين أغراضاً في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط، و لا يلزم الفقهاء إتباعهم على ذلك؛

كتعليلهم الحديث المرفوع بأنه قد روي موقوفاً أو مرسلاً.

وكطعنهم في الراوي إذا انفرد بالحديث أو بزيادة فيه.

أو لمخالفة من هو أعدل منه وأحفظ.

قال: وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث والعمل به واعتقاد صحته.

وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته، إذا وافق كتاب الله تعالى، وسائر أصول الشرع"اهـ(١).

قال ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) رحمه الله: "الذي تقتضيه قواعد الأصوليين والفقهاء أن العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي وجزمه بالرواية.

ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي، وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز ألا يكون غلطاً، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة؛ لم يترك حديثه.

وأما أهل الحديث فإنهم يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته، كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث؛ ولهذا أقول: إن من حكي عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد، فلم نجد هذا في الإطلاق؛ فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة

---

(١) نقله الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/١٠٦-١٠٧).

أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول، وأقرب الناس إلى اطراد هذه القواعد بعض أهل الظاهر"اهـ[١] .

قال بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) رحمه الله، وهو فقيه أصولي: "اعلم أن للمحدثين أغراضاً في صناعتهم احتاطوا فيها لا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك؛ فمنه تعليلهم الحديث المرفوع بأنه روي تارة موقوفاً وتارة مرسلاً. وطعنهم في الراوي إذا انفرد برفع الحديث أو بزيادة فيه، لمخالفته من هو أحفظ منه، فلا يلزم ذلك في كل موطن؛ لأن المعتبر في الراوي العدالة، وأن يكون عارفاً ضابطاً متقناً لما يرويه، نعم إذا خالف الراوي من هو أحفظ وأعظم مخالفة معارضة، فلا يمكن الجمع بينهما، ويكون ذلك قادحاً في روايته. وكقولهم من لم يرو عنه إلا راو واحد فهو مجهول. ومن عارضت روايته رواية الثقات فهو متهم. كل ذلك فيه تفصيل، وإنما احتاطوا في صناعتهم كما كان بعض الصحابة يحلِّف من حدثه، أو يطلب شاهداً أو غيره.

وكل ذلك غير لازم في قبول أخبار الآحاد (يعني: عند الفقهاء) لأن الأصل هي العدالة والضبط.

والفقهاء لا يعللون الحديث و يطرحونه إلا إذا تبين الجرح وعلم الاتفاق على ترك الراوي، ومنه قولهم: "منقطع" و "مرسل"، وهذا إنما يكون علة إذا كان المرسل يحدث عن الثقات وغيرهم، و لا يكون علة معتبرة إذا كان المرسل لا يروي إلا عن الثقات، وقلنا إن روايته عند تعديل، وعلى هذا درج السلف، فأمّا إذا عارضه مسند عدل كان أولى منه قطعاً، وكذلك قولهم: "فلان ضعيف"، و لا يثبتون وجه الضعف، فهو جرح مطلق، وفي قبوله خلاف؛ نعم ، وربما يتوقف الفقهاء في ذلك وإن لم يتبين السبب.

---

(١) نقله الزركشي في النكت على ابن الصلاح (١٠٦/١)، من شرح الإلمام لابن دقيق رحمهم الله.

وقال ابن حزم: "قد علل قوم أحاديث بأن رواها عن رجل مرة وعن آخر أخرى، وهذا قوة للحديث وزيادة في دلائل صحته، ومن الممكن أن يكون سمعه منهما"[١]. "اهـ[٢].

وكذا مثلاً مباحث القرآن وعلومه بين علوم القرآن وأصول الفقه، فلكل علم خصوصيته.

وكذا مثلاً تفسير القرآن بحسب مقتضى اللغة فإنه لا يجوز؛ إذ لألفاظ القرآن الكريم خصوصيتها في تناول تفسيرها تختلف عن تفسير الألفاظ بمجرد اللغة، فإن لكل علم خصوصيته.

وقال أبو مُحَمَّد عبدالله بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) رحمه الله، في كتابه الموسوم بـ "كتاب المسائل المنثورة في النحو" : "وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسائل نحوية، فجعل يكثر من ذكر المحمول والموضوع والألفاظ المنطقية؛ فقلت له: صناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات ، لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق الكلام عليهم"اهـ[٣].

وقد يخل الباحث بهذه الخصوصية فيقع في الخطأ، من ذلك نقل الدماميني عن بعض المتأخرين : أن صيغ المبالغة في صفات الله كـ غفور، وغفار، من المجاز؛ وعلل ذلك بأن المبالغة : أن تثبت للشيء أكثر مما له، وبأن المبالغة إنما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص، وصفات الله منزهة عن ذلك، وادّعى أنها فائدة حسنة!

قال الشيخ يس العليمي: ويشبه أن تكون غلطاً من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة، فتدبر"اهـ[٤].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١٣٣/١) العبارة بنحو ما نقلها الزركشي رحمه.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (للزركشي) (٢٠٩/٢-٢١١).

(٣) بواسطة صون المنطق والكلام ص٢٠٠.

(٤) حاشية العليمي على شرح الأزهري التصريح على التوضيح (٨/١).

وفي هذا السياق ما ذكره الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) في خطبة تخريجه الكبير لـ (الإحياء): "عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرّجه، وبيان الصحيح من الضعيف، إلا نادراً، وإن كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فبين.

ومقصد الأولين أن لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء، مع كونه أعلم بالحديث من النووي"اهـ(١).

قال السيوطي (ت٩١١هـ) رحمه الله: "قد كان الرافعي من كبار أئمة الحديث وحفاظه، وأخبرني من أثق به: أن الحافظ ابن حجر قال: الناس يظنون أن النووي أعلم بالحديث من الرافعي، وليس كذلك، بل الرافعي أفقه في الحديث من النووي، ومن طالع أماليه وتاريخه وشرح المسند له تبين له ذلك.

والأمر كما قال"اهـ(٢).

فمن ترك مراعاة خصوصية التناول فقد أخل بمنهجية كتابة البحث العلمي.

---

(١) بواسطة فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (٢١/١).

(٢) تحفة الأبرار بنكت الأذكار للسيوطي ص٤٣، تحقيق محي الدين مستو، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

عناية علماء المسلمين بمنهجية كتابة البحث العلمي

اعتنى علماء الإسلام بمنهجية البحث العلمي!

فراعوا ذلك في أسلوب كتابتهم، في مصنفاتهم ومؤلفاتهم؛ وبرهان ذلك بين يديك في أي تصنيف تجده لهم في شتى المجالات المعرفية، إذا تأملته تجدهم مشوا على منهجية علمية في البحث والتصنيف والتنظيم والترتيب، يراعون في كل مصنف ما يتعلق بالعلم الذي يكون فيه. واشتهر عندهم وصف فلان بجودة التصنيف وحسنه[١]، كما جروا على توجيه النقد على سوء الترتيب وترك التنظيم[٢]؛ مما يعني وضوح الرؤية لديهم رحمهم الله في هذا الباب .

وتكلموا عن مسائل متفرقة تتعلق بهذا العلم في ثنايا مصنفاتهم وخاصة في المقدمات.

وأفردوه بالتصنيف والتأليف، فقد تكلموا عنه أثناء كلامهم عن آداب طالب العلم وخاصة علم الحديث، وللسيوطي رسالة مفردة بعنوان: "التعريف بآداب التأليف"[٣].

واذكر هنا شذرات متفرقة من كلمات المتقدمين تبين مراعاتهم لمنهجية البحث والتصنيف، وحرصهم عليها، تحت تراجم تكشف ما تضمنه النص المنقول عنهم من معنى مرتبط بمنهجية كتابة البحث العلمي.

خطورة التأليف :

قال ابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٧هـ) رحمه الله: "واختيار الكلام أصعب من

---

(١) كما تراه في ترجمة الحاكم أبي عبدالله النيسابوري.

(٢) حتى إنهم عدوا من مقاصد التصنيف، تهذيب مطول، وترتيب مشوش.

(٣) تحقيق مرزوق علي إبراهيم، مكتبة التراث الإسلامي.

تأليفه، وقد قالوا: اختيار الرجل وافد عقله، وقال الشاعر:

قد عرفناك باختيارك إذ كا ن دليلاً على اللبيب اختياره

وقال أفلاطون : عقول الناس مدونه في أطراف أقلامهم، وظاهرة في حسن اختيارهم. ... وقال العتابي: من قرض شعراً أو وضع كتاباً فقد استهدف للخصوم، واستشرف للألسن إلا عند من نظر فيه بعين العدل، وحكم بغير الهوى؛ وقليل ما هم"اهـ(١).

ما يجب على المصنف أن يجعله في المقدِّمة :

قال بدر الدِّين العيني (ت٨٥٥هـ) رحمه الله: "ذكروا أن من الواجب على مصنف كتاب أو مؤلف رسالة ثلاثة أشياء، وهي:

البسملة.

والحمدلة.

والصلاة.

ومن الطرق الجائزة أربعة أشياء، وهي:

مدح الفن.

وذكر الباعث.

وتسمية الكتاب.

وبيان كيفية الكتاب من التبويب والتفصيل"اهـ(٢).

ترتيب عناصر الترجمة في التأليف :

قال الصفدي رحمه الله: "يُبدأ في التراجم

باللقب

---

(١) العقد الفريد (١/٢-٣) باختصار.

(٢) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري (١/١١). دار الفكر – بيروت.

ثم بالكنية

ثم بالاسم

ثم بالنسبة إلى البلد

ثم إلى الأصل

ثم إلى المذهب في الفروع

ثم إلى المذهب في الاعتقاد

ثم إلى العلم.

والصناعة والخلافة والسلطنة والوزارة والقضاء والإمرة والمشيخة كلها تقدم على الجميع فيقال في الخليفة: أمير المؤمنين الناصر لدين الله أبو العباس السامري البغدادي"اهـ[1].

كيف يحكى الخلاف في المسألة :

قال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله في قوله تَعَالَى : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ[2]وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ[3] رَجْمًا بِالْغَيْبِ[4]وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ[5] قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾: "فَقَدْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ عَلَى الْأَدَبِ فِي هَذَا الْمَقَامِ. وَتَعْلِيمِ مَا يَنْبَغِي فِي مِثْلِ هَذَا؛

فَإِنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ضَعَّفَ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَسَكَتَ عَنْ الثَّالِثِ

---

(١) نظم العقيان ص١٠.

(٢) هذا القول الأول في عدد أصحاب الكهف.

(٣) هذا القول الثاني في عدد أصحاب الكهف.

(٤) هذا رد من الله تعالى للقولين السابقين.

(٥) هذا القول الثالث، ذكره ولم يتعقبه بما يبطله، كالقولين السابقين. وأرشد إلى الأدب في مثل هذه المواطن المبهمة التي لا يترتب عليها عمل: أن نكل علمها إلى الله سبحانه وتعالى .

فَدَلَّ عَلَى صِحَّتِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ بَاطِلًا لَرَدَّهُ كَمَا رَدَّهُمَا[1].

---

(١) وهذه قاعدة نافعة، في كل حكاية وقعت في القرآن العظيم ، ولم يتعقبها أو يسبقها رد لها، فهي حق، إذ لو كانت باطلة لردها سبحانه.

فإن قيل: كيف يستقيم هذا الأمر؟

فالجواب: ألسنا نقول أن إقرار الرسول ﷺ سنة، لأنه معصوم، فكيف في حق القرآن الكريم الذي هو كلام الله، وفي هذا المعنى يقول الشاطبي رحمه الله في الموافقات (٣/٣٥٣): "كل حكاية وقعت في القرآن فلا يخلو أن يقع قبلها أو بعدها وهو الأكثر رد لها أوْ لا؛

فإن وقع رد فلا إشكال في بطلان ذلك المحكي وكذبه.

وإن لم يقع معها رد فذلك دليل صحة المحكي وصدقه.

أما الأول فظاهر، ولا يحتاج إلى برهان. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء)، فأعقب بقوله: ﴿قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى﴾ الآية.

وقال: ﴿وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيبا﴾ الآية فوقع التنكيت على افتراء ما زعموا بقوله: ﴿بزعمهم﴾.

وبقوله: ﴿ساء ما يحكمون﴾ ثم قال: ﴿وقالوا هذه أنعام وحرث حجر﴾ إلى تمامه، ورد بقوله: ﴿سيجزيهم بما كانوا يفترون﴾.

ثم قال: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة﴾ الآية، فنبه على فساده بقوله: ﴿سيجزيهم وصفهم﴾ زيادة على ذلك.

وقال تعالى: ﴿وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون﴾ فرد عليهم بقوله: ﴿وقد جاءوا ظلما وزورا﴾.

ثم قال: ﴿وقالوا أساطير الأولين﴾ الآية، فرد بقوله: ﴿قل أنزله الذي يعلم السر﴾ الآية.

ثم قال: ﴿وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحورا﴾، ثم قال تعالى: ﴿انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا﴾.

وقال تعالى: ﴿وقال الكافرون هذا ساحر كذاب أجعل الآلهة إلها واحدا﴾ إلى قوله: ﴿أأنزل عليه الذكر من بيننا﴾، ثم رد عليهم بقوله: ﴿بل هم في شك من ذكري﴾ إلى آخر ما هنالك.

وقال: ﴿وقالوا اتخذ الله ولدا﴾، ثم رد عليهم بأوجه كثيرة ثبتت في أثناء القرآن كقوله: ﴿بل عباد مكرمون﴾، وقوله: ﴿بل له ما في السموات والأرض﴾، وقوله سبحانه: ﴿هو الغني﴾ الآية، وقوله: ﴿تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض﴾ إلى آخره وأشباه ذلك.

=

ثُمَّ أَرْشَدَ إِلَى أَنَّ الاِطِّلَاعَ عَلَى عِدَّتِهِمْ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ فَيُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا : ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾، فَإِنَّهُ مَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْ النَّاسِ مِمَّنْ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ؛ فَلِهَذَا قَالَ : ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾ أَيْ : لَا تُجْهِدْ نَفْسَك فِيمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ وَلَا تَسْأَلْهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا رَجْمَ الْغَيْبِ.

فَهَذَا أَحْسَنُ مَا يَكُونُ فِي حِكَايَةِ الْخِلَافِ:

أَنْ تُسْتَوْعَبَ الْأَقْوَالُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ.

وَأَنْ يُنَبَّهَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهَا وَيُبْطَلَ الْبَاطِلُ.

وَتُذْكَرَ فَائِدَةُ الْخِلَافِ وَثَمَرَتُهُ ؛ لِئَلَّا يَطُولَ النِّزَاعُ وَالْخِلَافُ فِيمَا لَا فَائِدَةَ تَحْتَهُ

=

ومن قرأ القرآن وأحضره في ذهنه عرف هذا بيسر.

وأما الثاني فظاهر أيضا ولكن الدليل على صحته من نفس الحكاية وإقرارها؛ فإن القرآن سمي: فرقانا، وهدى، وبرهانا، وبيانا، وتبيانا لكل شيء، وهو حجة الله على الخلق على الجملة، والتفصيل والإطلاق والعموم وهذا المعنى يأبى أن يحكى فيه ما ليس بحق ثم لا ينبه عليه.

وأيضا فإن جميع ما يحكى فيه من شرائع الأولين وأحكامهم ولم ينبه على إفسادهم وافترائهم فيه فهو حق يجعل عمدة عند طائفة في شريعتنا، ويمنعه قوم لا من جهة قدح فيه ولكن من جهة أمر خارج عن ذلك، فقد اتفقوا على أنه حق وصدق كشريعتنا ولا يفترق ما بينهما إلا بحكم النسخ فقط.

ولو نبه على أمر فيه لكان في حكم التنبيه على الأول. كقوله تعالى: ﴿وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه﴾ الآية.

وقوله: ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه يقولون إن أوتيتم هذا فخذوه﴾ الآية، وكذلك قوله تعالى: ﴿من الذين هادوا يحرفون الكلم من بعد مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا ليا بألسنتهم وطعنا في الدين﴾ فصار هذا من النمط الأول.

ومن أمثلة هذا القسم جميع ما حكي عن المتقدمين من الأمم السالفة مما كان حقا كحكايته عن الأنبياء والأولياء ومنه قصة ذي القرنين وقصة الخضر مع موسى عليه السلام وقصة أصحاب الكهف وأشباه ذلك"اهـ

فَيَشْتَغِلُ بِهِ عَنْ الْأَهَمِّ(١).

فَأَمَّا مَنْ حَكَى خِلَافًا فِي مَسْأَلَةٍ وَلَمْ يَسْتَوْعِبْ أَقْوَالَ النَّاسِ فِيهَا فَهُوَ نَاقِصٌ؛ إذْ قَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ فِي الَّذِي تَرَكَهُ(٢) أَوْ يَحْكِي الْخِلَافَ وَيُطْلِقُهُ وَلَا يُنَبِّهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْأَقْوَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ أَيْضًا.

فَإِنْ صَحَّحَ غَيْرَ الصَّحِيحِ عَامِدًا فَقَدْ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ. أَوْ جَاهِلًا فَقَدْ أَخْطَأَ.

كَذَلِكَ مَنْ نَصَبَ الْخِلَافَ فِيمَا لَا فَائِدَةَ تَحْتَهُ أَوْ حَكَى أَقْوَالًا مُتَعَدِّدَةً لَفْظًا وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إلَى قَوْلٍ أَوْ قَوْلَيْنِ مَعْنًى فَقَدْ ضَيَّعَ الزَّمَانَ وَتَكَثَّرَ بِمَا لَيْسَ بِصَحِيحِ(٣)فَهُوَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ.

---

(١) يعني الشيخ ما كان من الأقوال معتبرا ، وليست من باب أقوال أهل البدع والضلالات بحيث يضيع معها القول الصواب و لا يكاد يبين، وفي هذا المعنى يقول الذهبي: رحمه الله[مسائل في طلب العلم وفضله للذهبي ص٢٠٩، ضمن ست رسائل للذهبي تحقيق جاسم الفهيد الدوسري]: "في تفسير القرآن: منه ما هو حتم. ومنه ما هو مستحب. و[منه] مباح. و[منه] مكروه؛ فكثرة الأقوال في الآية مع وهنها وبعدها من الصواب الذي هو وجه واحد دل السياق الخطاب العربي عليه؛ مكروه حفظها والاعتماد عليها؛ فإن القول الصحيح يضيع بينها.

والمحرم حفظ تفسير القرامطة الإسماعيلية وفلاسفة المتصوفة الذين حرّفوا كتاب الله، فوق تحريف اليهود، مما إذا سمعه المسلم بل عامة الأمة ببداءة عقولهم علموا أن هذا التحريف افتراء على الله وتبديل للتنزيل. ولا استجيز ذكر أمثلة ذلك، فإنه من أسمج الباطل"اهـ.

(٢) هذا ناقص بحسب المقام، فإذا كان المقام يقتضي الذكر ولم يذكر ؛ فهذا ناقص، لكن أحياناً المقام لا يساعد على أن يستوعب المصنف أقوال المخالفين، مثلاً الآن عامي يسأل عن معنى آية، أقول له : تفسير الآية فيه خلاف، والصحيح كذا، أو الراجح كذا؛ فهذا جواب يناسب حال هذا العامي، بل أحياناً العامي لا يحتاج من الجواب إلا أن تَذكر له الصواب، إذ الخطاب مع العامي ليس كالخطاب مع طالب العلم، وليس كالخطاب مع العالم.

(٣) والخلاصة أن حكاية الخلاف يراعى فيها الضوابط التالية:

الضابط الأول : استبعاد الأقوال التي هي من جنس أقوال أهل البدع والأهواء ، أو نُصرتهم..

الضابط الثاني : حكاية الأقوال التي لها حظ من النظر، إذ ما عداها لا اعتبار له.

=

وَاَللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ"اهـ[1].

التوثيق والعزو بذكر المصدر في التصنيف من شكر العلم:

قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) رحمه الله: "من شكر العلم أن تقعد مع كل قوم فيذكرون شيئاً لا تحسنه فتتعلم منهم ثم تقعد بعد ذلك في موضع آخر فيذكرون ذلك الشيء الذي تعلمته فتقول: والله ما كان عندي شيء حتى سمعت فلاناً يقول كذا وكذا فتعلمته، فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم"[2].

قال الحافظ أبو الطاهر السلفي (ت٥٧٦هـ) رحمه الله: "من بركة العلم وشكره عزوه إلى قائله، وقال سمعت أبا الحسن الصيرفي يقول: سمعت أبا عبدالله الصوري يقول: قال لي عبدالغني بن سعيد: لما وصل كتابي إلى أبي عبدالله الحاكم، أجابني بالشكر عليه، وذكر أنه أملاه على الناس، وضمّن كتابه إليّ الاعتراف بالفائدة وأنه لا يذكرها إلا عني".

قال السيوطي (ت٩١١هـ) رحمه الله معقباً على ذلك: "ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء مبيناً كتابه الذي ذكر

=

الضابط الثالث : أن تراعي حال من يتوجه الكتاب له، فإن كان الكتاب يتوجه إلى طبقة العوام ؛ فلا تذكر من الأقوال والخلافات ما يشتتهم ويضعِّف القول الراجح في أذهانهم، لأنه كما قال الذهبي : قد يؤدي تعداد الأقوال إلى إضاعة القول الصواب.

الضابط الرابع : أن تحرِّر هذه الأقوال فتنظر فيها فقد يكون في المسألة عشرة أقوال مآلها إلى قولين ، ويكون ذِكْر هذه الأقوال من باب اختلاف التنوع ، أو اختلاف العبارة والمعنى واحد.

الضابط الخامس : تذكر فائدة الخلاف وثمرته، لئلا يطول الخلاف والنزاع فيما لا ثمرة له و لا فائدة.

الضابط السادس : أن يعقب ذكر الخلاف بالتنبيه على الصواب من الأقوال.

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية مع شرحها لمحمد بازمول. ص٩٠

(٢) المزهر في علوم اللغة (٣١٩/٢)، طبقات المفسرين للداودي (٤١/٣).

فيه"اهـ[1].

ما لا خلاف فيه أو له صفة الشيوع لا يحتاج إلى عزو :

ولذلك لما نقل القطب الحلبي عند كلامه على حديث بدء الوحي : أن الملك هنا هو جبريل، قاله السهيلي؛ تعجب منه البلقيني وقال: "هذا لا خلاف فيه، فلا يحسن عزوه للسهيلي"اهـ[2].

وقال البلقيني (ت٨٠٥هـ) رحمه الله: "وما زال المصنفون يغترفون من كلام من تقدمهم ثم مرة ينسبونه ومرة يسكتون"اهـ[3].

متى يلزم العزو والنص على المصدر عند ابن قتيبة :

قال ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) رحمه الله: "ولم يجز لي أن أنص بالإسناد إلى من له أصل التفسير إذا كنت لم اقتصر على وحي القوم حتى كشفته، وعلى إيمائهم حتى أوضحته، وزدت في الألفاظ ونقصت وقدّمت وأخّرت، وضربت لبعض ذلك الأمثال والأشكال، حتى يستوي في فهمه السامعون"اهـ[4].

إصلاح الأخطاء التي تقع في نسخ الكتاب :

قال الجاحظ (ت٢٥٥هـ) رحمه الله: "ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام، فكيف يطيق ذلك المعارض المستأجر والحكيم نفسه، قد أعجزه هذا الباب!

وأعجب من ذلك أنه يأخذ بأمرين: قد أصلح الفاسد، وزاد الصالح صلاحاً، ثم

---

(١) المزهر في علوم اللغة (٣١٩/٢).

(٢) نقله في فتح الباري (٣٥٦/١٢).

(٣) محاسن الاصطلاح ص٢١٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص٢٣.

يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخه لإنسان آخر فيسير فيه الورّاق الثاني سيرة الورّاق الأول.

و لا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطاً صرفاً وكذباً مصمتاً. فما ظنكم بكتاب تتعاقبه المترجمون بالإفساد وتتعاوره الخطاط بشر من ذلك أو بمثله، كتاب متقادم الميلاد دهري الصنعة"اهـ(١).

وكتب القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني (ت٥٩٦هـ) إلى العماد الأصفهاني (ت٥٩٧هـ) معتذراً عن كلام استدركه عليه: "أنه وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا، وها أنا أخبرك به؛

وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، لو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل.

وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"اهـ(٢).

أبى الله أن يصح غير كتابه :

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل : "عارضت بكتاب لأبي ثلاث عشرة مرة، فلما كان في الرابعة خرج فيه خطأ، فوضعه من يده ثم قال: قد أنكرت أن يصح غير

---

(١) كتاب الحيوان للجاحظ (٧٩/١)، ونقله أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه للترمذي (١٦/١).

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص٣٢.

تنبيه : هذه من عبارة الفاضل البيساني لا كما شاع أنها للعماد الأصفهاني، وانظر مقدمة الطبعة الثانية من مسند عمر بن عبدالعزيز تحقيق محمد عوامة حيث صحح نسبة هذه الرسالة إلى القاضي الفاضل، وانظر رحلة الشتاء والصيف لمحمد بن عبدالله الحسيني الموسوي (ت١٠٧٠هـ) حيث نسب هذه الرسالة ص٨، إلى القاضي عبدالرحيم البيساني، وانظر مقدمة تحقيق كتاب الإمام في بيان أدلة الأحكام للعز بن عبدالسلام، تحقيق محمد رضوان مختار غريبة

كتاب الله عزوجل"[١].

حكي عن المزني تلميذ الشافعي أنه قال: "لو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ؛ أبى الله أن يكون كتاب صحيحاً غير كتابه"[٢].

مقاصد التأليف :

قال علاء الدين علي بن مُحَمَّد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت٧٢٥هـ) رحمه الله: "وينبغي لكل مؤلف في فن قد سبق إليه أن لا يخلو كتابه من خمس فوائد:

استنباط شيء كان معضلا.

أو جمعه إن كان متفرقاً.

أو شرحه إن كان غامضاً.

أو حسن تنظيم وتأليف.

أو إسقاط حشو وتطويل"اهـ[٣].

قال شمس الدين البابلي (ت١٠٧٧هـ) رحمه الله: "لا يؤلف أحد كتاباً إلا في أحد أقسام سبعة، و لا يمكن التأليف في غيرها، وهي:

إمّا أن يؤلف من شيء لم يسبق إليه فيخترعه.

أو شيء ناقص يتممه.

أو شيء مستغلق يشرحه.

أو طويل يختصره، دون أن يخل بشيء من معانيه.

أو شيء مختلط يرتبه.

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (٦/١).

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق (٦/١)

(٣) تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) (٣/١-٤).

أو شيء أخطأ فيه مصنف يبينه.

أو شيء مفرق يجمعه"اهـ[1].

ورأيت في مجاميع شيخي بالإجازة أبي جميل أحمد بن حسنين بن حجّ سيد بن أحمد بن خاطر بن أحمد نجار المكي المالكي، مجموعاً له، وسمه بـ (الحث على طلب العلم)[2] قوله رحمه الله: "ويشترط لدخول التصنيف والتدريس فيه اشتمالهما على فوائد جديدة، كما قال ابن عرفة المالكي:

إذا لم يكن في مجلس التدريس نكتة ... وتقرير إيضاح لمشكل صورةٍ

وعزو غريب النقل أو حل مقفل ... أو إشكال أبدته نتيجة فكرةٍ

فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد ... و لا تتركن فالترك أقبح خلة" اهـ

ترتيبهم للكتب في الفنون :

ولهم في مصنفاتهم ترتيب يراعونه؛ فخذ مثلاً في كتب الفقه على المذاهب الأربعة: لكل مذهب ترتيب معين، لحكمة هم يرونها ويراعونها.

وكذا لأهل الحديث مثل ما لغيرهم. قال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله: "أما العبادات، فأعظمها الصلاة. والناس إما أن يبتدئوا مسائلها بالطُّهور؛ لقوله صلى

---

(١) بواسطة خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٤١/٤)، طبعة القاهرة ١٢٨٤هـ. ثم رأيت هذا بلفظه ذكره التلمساني في نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب (١٧٦/٣)، مصدراً له بقوله: "الأقسام السبعة التي لا يؤلف عاقل عالم إلا في أحدها... وذكرها، إلا أنه قال: "أو شيء أخطأ فيه مؤلفه يصلحه"، بدلاً من "يبينه"، وقدّم ذكر جمع المفرق على ترتيب المختلط. (دار صادر/ بيروت/ تحقيق د. إحسان عباس.

(٢) ص٣١.وشيخنا رحمه الله انتهى من هذا المجموع بتاريخ ١٤٠٥/١٢/١٩هـ، يوم الأربعاء، وقد حضرت عليه بعض دروسه في بيت ولده جميل، في شرح موطأ الإمام مالك، وقد أجازني إجازة عامة بجميع مروياته شفهياً، وسمح لي بتصوير إجازته التي كانت في متناول يده ساعتها، وكان حاضراً معي في ذلك الوقت حفيده خالد بن جميل بن أحمد بن حسنين نجار رحمه الله، وغفر الله للجميع. وكتبت هذا للتاريخ، خشية النسيان.

الله عليه وسلم: (مفتاح الصلاة الطُّهور) كما رتبه أكثرهم، وإما بالمواقيت التي تجب بها الصلاة، كما فعله مالك وغيره"اه[1].

ومن الكتب المصنفة في هذا الموضوع فيما يتعلق بكتب الفقه كتاب: "ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربعة"[2].

ولأهل الحديث أسماء خاصة لمصنفاتهم تختلف عن غيرهم[3].

من أسند لك فقد أحالك :

هذا من أصولهم، التي جروا عليها في التصنيف، وكانوا يرون براءة الذمة حاصلة بذلك.

ومن هذا الباب قول مُحَّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) رحمه الله: "لما كان في كتابي هذا مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة، و لا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت ذلك من قبلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا"اهـ.

وقال الحافظ أبو موسى مُحَّد بن أبي بكر الأصفهاني (ت٥٨١هـ) في مقدِّمة كتابه "المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث"[4]: "وليس لي في هذا التصنيف إلا الجمع والترتيب، فقد روي عن بعض السلف أنه قال : من أحال على غيره فقد استوثق. وقال غيره: إذا أحلت على غيرك فقد اكتفيت إلا أن يقع لي شيء في

---

(١) القواعد النورانية الفقهية ص١. تحقيق مُحَّد حامد الفقي، نشر دار المعرفة، بيروت. توزيع دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.

(٢) إعداد الدكتور. عبدالوهاب إبراهيم أبوسليمان، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.

(٣) انظر ما يتعلق بهذا تحت الفصل الذي بعنوان أطر التصنيف والتأليف عند علماء المسلمين.

(٤) (١٠/١). مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

معنى كلمة استدللت عليه بحديث آخر أو نحوه فأذكره"اهـ

كيف تقرأ الكتب :

قال الحسن بن الهيثم: "الواجب على الناظر في كتب العلوم - إذا كان غرضه معرفة الحقائق - :

أن يجعل نفسه خصماً لكل من ينظر فيه.

ويجيل فكره في متنه، وفي جميع حواشيه.

ويخاصمه من جميع جهاته ونواحيه.

ويتهم أيضاً نفسه عند خصامه، و لا يتحامل عليه و لا يتسامح فيه؛

فإنه إذا سلك هذا الطريق، انكشفت له الحقائق، وظهر ما عساه وقع في كلام من تقدمه من التقصير والشبهة"اهـ[1].

---

(١) بواسطة أعلام الفيزياء في الإسلام ص٤٩.

بيانهم مصطلحات التأليف والتصنيف

من صور العناية بمنهج البحث العلمي وكتابته، بيانهم للاصطلاحات التي يجري عليها في التأليف والتصنيف. ومن هذه الألفاظ :

قولهم: "كتاب":

في إعانة الطالبين[١]: "وهو لغة: الضم والجمع.

واصطلاحا: اسم لجملة مخصوصة مشتملة على أبواب وفصول وفروع ومسائل غالبا"اهـ.

قولهم: "الباب":

قال في إعانة الطالبين[٢]: "معناه لغة: فرجة في ساتر يتوصل منها من داخل إلى خارج.

واصطلاحا: اسم لجملة مخصوصة دالة على معان مخصوصة، مشتملة على فصول وفروع ومسائل غالبا"اهـ.

قولهم: "الفصل":

قال في إعانة الطالبين[٣]: " والفصل معناه لغة: الحاجز بين الشيئين.

واصطلاحا: اسم لألفاظ مخصوصة مشتملة على فروع ومسائل غالبا"اهـ

قولهم: "فرع":

وقال في إعانة الطالبين[٤]: "الفرع لغة: ما انبنى على غيره، ويقابله الأصل.

واصطلاحا: اسم لألفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالبا"اهـ.

---

(١) (٢٩/١).

(٢) (٢٩/١).

(٣) (٢٩/١).

(٤) (٢٩/١).

قولهم: "مسألة":

قال في إعانة الطالبين[1]: "المسألة لغة: السؤال.

واصطلاحا: مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم"اهـ

قولهم : "ولقائل"، و"فإن قيل" و "لا يقال"، و "فإن قلت" :

قال الكفوي (ت١٠٩٤هـ) رحمه الله: "إذا كان السؤال أقوى يقال: (ولقائل) فجوابه: (أقول) أو (نقول). أي أقول أنا بإعانة سائر العلماء.

وإذا كان ضعيفاً يقال: (فإن قيل) وجوابه : (أجيب)، أو (يقال).

وإذا كان أضعف يقال: (لا يقال) وجوابه: (لأنا نقول).

وإذا كان قوياً يقال: (فإن قلت) وجوابه: (قلنا) أو (قلت).

وقيل: (فإن قلت) بالفاء: سؤال عن القريب، وبالواو سؤال عن البعيد"اهـ[2].

قولهم : "تنبيه" :

قال الشهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ) رحمه الله: "هو في اصطلاح المصنفين ترجمة، كـ (المسألة) لما يعلم مما قبله لا بطريق التصريح أو لما يدرك بأدنى إشارة والتفات إليه حتى كأنه مما غفل عنه ..."اهـ[3].

وقال في إعانة الطالبين: "وعندهم أيضا لفظ (تنبيه) ، ومعناه لغة: الايقاظ.

واصطلاحا: عنوان البحث اللاحق الذي تقدمت له إشارة في الكلام السابق بحيث يفهم منه إجمالا"اهـ.

قولهم : "تذنيب" :

هو بخلاف التنبيه، فهو للأمر الذي لا يدرك بأدنى إشارة، و لا يعلم مما تقدمه

---

(١) (٢٩/١).

(٢) الكليات ص٢٨٨.

(٣) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٢٥٧/١)، وانظر الكليات للكفوي ص٢٨٨. .

من المباحث[1].

قولهم : "فتدبر" "تأمل"، "فتأمل"، "فليتأمل":

قال أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) رحمه الله: "التأمل هو استعمال الفكر.

والتدبر : تصرف القلب بالنظر في الدلائل.

والأمر بالتدبر بغير فاء للسؤال في المقام. وبالفاء يكون بمعنى التقرير والتحقيق لما بعده. كذلك (تأمل) و (فليتأمل).

قال بعض الأفاضل: (تأمل) بلا فاء إشارة إلى الجواب القوي، وبالفاء إلى الجواب الضعيف، و (فليتأمل) إلى الجواب الأضعف.

ومعنى (تأمل) : أن في هذا المحل دقة معنى.

(فتأمل) في هذا المحل أمر زائد على الدقة بتفصيل. ومعنى (فليتأمل) هكذا مع زيادة بناء على أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى"اهـ[2].

قولهم : "الخلاف لفظي" :

قال العلائي (خليل بن كيكلدي بن عبدالله صلاح الدين العلائي ت٧٦١هـ) رحمه الله: "مراد المصنفين – غالباً — بالنزاع اللفظي ما لا يترتب عليه حكم شرعي.

...

وما صرّح به بعضهم أن الخلاف اللفظي قد يترتب عليه حكم شرعي فهو بعيد من المعروف من اصطلاحهم"اهـ[3].

قولهم : "فيه بحث":

---

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص٢٨٨.

(٢) الكليات ص٢٨٧.

(٣) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة ص٥٢، ٥٣، تحقيق مُحَمَّد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، دار البشير، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

قال الكفوي (ت١٠٩٤هـ) رحمه الله: "معناه أعم من لأن يكون في هذا المقام تحقيق أو فساد؛

فيحمل على المناسب للمحل"اهـ[١].

قولهم: "فيه نظر":

قال الكفوي (ت١٠٩٤هـ) رحمه الله: "يستعمل في لزوم الفساد"اهـ[٢].

قولهم: "لعل":

قال الشهاب الخفاجي رحمه الله: "عادة المصنفين أن يعبروا بقولهم: "لعل" فيما اخترعوه للإشارة إلى أنه ليس بمأثور"اهـ[٣].

قولهم : "والله الموفق":

ذكر علي القاري رحمه الله تعالى في "الشم العوارض في ذم الروافض": أن هذه العبارة تذكر بعد المسألة التي دليلها ظاهر، أو دليلها الإجماع، بخلاف عبارة "والله اعلم"[٤].

قولهم: "قيل" :

قال الكفوي (ت١٠٩٤هـ) رحمه الله: "فيما فيه اختلاف. وفي بعض شروح الكشاف: فيه إشارة إلى ضعف ما قالوا"اهـ[٥].

قولهم : "استدل" و "لنا":

قال الكفوي (ت١٠٩٤هـ) رحمه الله : "و (استدل) فيما ثبت الدليل لا

---

(١) الكليات ص٢٨٧.

(٢) الكليات ص٢٨٧.

(٣) حاشية الشهاب على البيضاوي (٢٣٦/١).

(٤) بواسطة معجم المناهي اللفظية ص٣٣١-٣٣٢.

(٥) الكليات ص٢٨٨.

الدعوى.

و (لنا) في الدليل مع الدعوة الثابتة.

وعبارة (لنا) شائعة عند ذكر دليل على المدعى، ويجعلونها خبراً لما يذكر بعدها من الدليل"اهـ[1].

قولهم : "الأظهر" و "الأصح" و "المشهور" و "الصحيح":

في الكليات[2]: "و (الأظهر) فيما إذا قوي الخلاف، كـ(الأصح)، وإلا فـ(المشهور) كـ(الصحيح)"اهـ

قولهم: "في الجملة"، و "بالجملة"، و "محصل الكلام"، و "حاصل الكلام":

في الكليات[3] : "و (في الجملة) يستعمل في الإجمال.

و (بالجملة) في نتيجة التفصيل.

و (محصل الكلام) إجمال بعد تفصيل.

و (حاصل الكلام) تفصيل بعد إجمال."اهـ

قولهم: "فيه ما فيه" :

قال الكفوي (ت١٠٩٤هـ) رحمه الله: "أي تأمل فيه، حتى يحصل ما فيه، أو ما ثبت فيه من الخلل والضعف حاصل فيه"اهـ[4].

قولهم: "خاتمة" :

وقال في إعانة الطالبين[5]: "لفظ خاتمة، وهي لغة: آخر الشيء.

---

(١) الكليات ص٢٨٨.

(٢) ص٢٨٨.

(٣) ص٢٨٨.

(٤) ص٢٨٨.

(٥) (٢٩/١).

واصطلاحا: اسم لألفاظ مخصوصة جعلت آخر كتاب أو باب"اهـ.

قولهم: "تتمة":

وقال في إعانة الطالبين[1]: "ولفظ تتمة: وهي ما تمم به الكتاب أو الباب وهو قريب من معنى الخاتمة"اهـ.

---

(١) (٢٩/١).

أطر التصنيف والتأليف عند علماء المسلمين

لأهل كل فن أطر تصنيف وأنواع تأليف؛

وقد قال مجد الدين الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) : "إن الكتب المصنفة على قسمين :

علوم.

وغير علوم.

وهذه - أعني الثانية — إمّا أوصاف حسنة، وأمثال سائرة، قيّدتها التقفية والوزن، وهي دواوين الشعراء - وهي طبقات — وإمّا عارية عن هذا القيد، وهي التواريخ وأخبار الماضين وحوادث الحدثان، فيما تقدّم من الأزمان.

وأمّا كتب العلوم فإنها لا تحصى كثرة، لكثرة العلوم وتفننها، واختلاف أغراض العلماء في الوضع والتأليف، ولكن تنحصر من جهة المقدار في ثلاثة أصناف:

مختصرة، لفظها أوجز من معناها. وهذه تجعل تذكرة لرؤوس المسائل ينتفع بها المنتهي للاستحضار، وربّما أفادت بعض المبتدئين من الأذكياء الشهماء؛ لسرعة هجومهم على المعاني من العبارات الدقيقة.

ومبسوطة تقابل المختصرة، وينتفع بها للمطالعة.

ومتوسطة لفظها بإزاء معناها، ونفعها عام"اهـ[١]

ولأهل الحديث من أنواع المصنفات الحديثية جملة منها ما يلي:

المسانيد[٢].

---

(١) بصائر ذوي التمييز (٤٩/١-٥٠). تحقيق محمّد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت. وقارن بـ كشف الظنون (٣٥/١). لحاجي خليفة، الطبعة الثالثة، طهران، المطبعة الإسلامية سنة ١٣٨٧هـ

(٢) المسانيد : جمع مسند، وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحاً =

والمعاجم[1].
المصنفات[2].
والموطآت[3].
والجوامع[4].
والسنن[5].
والمستدركات[1].

=

كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد، وهو اسهل تناولاً، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد، كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم، كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة، جمعها وصف واحد، كمسند المقلين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك. الرسالة المستطرفة ص٦٠-٦١.

(١) المعاجم : جمع معجم، وهو في اصطلاحهم (أهل الحديث) ما تذكر فيه على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء. الرسالة المستطرفة ص١٣٥.

(٢) المصنفات، مفردها مصنف، وهو كتاب مرتب على الأبواب الفقهية، كالسنن إلا أنه أصل مادته المرفوع والموقوف والمقطوع، فهو يختلف عن كتب السنن في أنه ليس مقصوراً على المرفوع، ويختلف عن الموطآت في أنه يدخل فيه المقطوعات.وانظر الرسالة المستطرفة ص٣٩.٤٠.

(٣) الموطآت هي كتب مرتبة على الأبواب الفقهية كالسنن، لكن يورد فيها الموقوف أصلاً في الباب، بخلاف السنن فإن الأصل فيها هو المرفوع.

(٤) كتب الجوامع، واحدها جامع، تطلق على الكتب الشبيهة بالمصنفات، وتطلق على الكتاب المشتمل على المرفوع في ثمانية مقاصد: التوحيد والعقيدة، والفقه، والرقائق، والفتن والملاحم، والتاريخ وبدء الخلق، والسيرة النبوية، والتفسير، والمناقب والفضائل. انظر الرسالة المستطرفة ص٤٢.

(٥) كتب السنن هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثاً. الرسالة المستطرفة ص٣٢.

والمستخرجات[٢].

والأجزاء[٣].

والفوائد[٤].

ولكل نوع من هذه التصنيف أصوله التي تعرف من تعريفه.

وللتصنيف أطر وهي [٥] :

المتن: وهو في اللغة: مكتنفا الصلب عن يمين وشمال، ويطلق على الظهر بجملته، ويقصد به الكتاب الذي يفرد لجمع أصول المسائل في فن ما، أو باب ما. وهذه الكلمة بهذا المعنى من المولد الذي لم يعرفه العرب، وهو مما نقله العرف،

=

(١) كتب المستدركات، واحدها المستدرك، وهو الكتاب الذي يأتي مصنفه إلى أحاديث تدخل في شرط مصنف آخر فيجمعها استدراكاً عليه.

(٢) كتب المستخرجات، واحدها مستخرج، والمستخرج عندهم أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب، و إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب. وقد يطلق المستخرج عندهم على كتاب استخرجه مؤلفه، أي جمعه من كتب مخصوصة" الرسالة المستطرفة ص٣١.

(٣) الأجزاء الحديثية، ومفردها جزء، والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، وقد يختارون مطلباً جزئياً من المطالب المذكورة في صفة الجامع فيصنفون فيه مبسوطاً. انظر الرسالة المستطرفة ص٨٦.

(٤) الفوائد: هي الأحاديث والروايات التي يغلب على ظن المحدث أنها عنده وليست عند غيره. ولذلك يغلب عليها الغرائب. وانظر الرسالة المستطرفة ص٩٥، وتعليق المعلمي على الفوائد المجموعة للشوكاني ص٤٨٢.

(٥) انظر في هذا كتاب : "المناهج والأطر التأليفية في تراثنا"، لمحمد بن لطفي الصباغ، طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

تشبيهاً له بالظهر في القوة والاعتماد(١).

و لا بد من أن يتوفر في المتن :

الشمول لمباحث العلم أو الباب المفرد فيه كله.

عدم التفصيل فتذكر فيه رؤوس المسائل فقط.

الإيجاز في العبارة، والتمثيل باختصار(٢).

ومن أنواع المتون العلمية :

المنظومة : إذ المتون إمّا تكون نثراً أو شعراً، والمنظومات غالباً ما تكون على بحر الرجز، وقد تكون على بحور أخرى.

و المتون النثرية والشعرية إمّا أن تكون لمسائل العلم مطلقاً، وإمّا أن تكون لمسائل العلم من خلال كتاب معين فيه.

الشرح: وهو مقابل للمتن، والمقصود فيه تفسير عبارة المتن، وتفصيل مجملاته، وتوضيح مبهماته، وفتح مستغلقاته، وتبيين إشاراته، وبسط ذلك.

والشرح له أساليب وهي التالية:

- الشرح الممزوج، حيث يمزج الشارح كلامه مع المتن، ويميز المتن إما بالتحبير، أو بوضعه بين قوسين، أو بالمغايرة في الخط، أو اللون، أو بوضع خط فوقه .

- الشرح باستعمال، (قال:) ، و (أقول)؛ ف (قال) لكلام المتن، و(أقول) لكلام الشرح.

---

(١) معجم الألفاظ والتراكيب المولدة، في شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الدين أحمد الخفاجي المصري، (٩٧٧هـ - ١٠٦٩هـ)، تحقيق وصنعة د. قصي الحسين، دار الشمال للطباعة، بيروت لطبعة الأولى ١٩٨٧م. ص٤٥٥.

(٢) المناهج والأطر التأليفية في تراثنا/ مُحَمَّد لطفي الصباغ/ المكتب الإسلامي/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. ص٢٧.

- الشرح باستعمال (قوله) للمتن. وفي هذه الطريقة يقتصر الشارح على الكلام المشروح، فلا يورد جميع المتن، بخلاف الطريقتين السابقتين.

- الشرح باستعمال (صـ) للمتن، وهي من كلمة "المصنف"، و (شـ) وهي من كلمة "الشرح"(١).

- ومن أساليب الشرح ما يلتزم فيه الشارح بإيراد المتن أصلاً، إنما يشرح فكرة الكتاب، في كل مسائله مسألة مسألة، كما تراه في المذكرة في أصول افقه للشنقيطي.

المختصر : وهو كالمتن، باعتبار كتاب معين، إلا أن المقصود فيه جمع مسائل كتاب من الكتب، بعبارة موجزة، شاملة لجميع مسائله، فهو متن باعتبار جمعه لمسائل العلم في الكتاب، وهو مختصر باعتبار أنه لا يشمل جميع مسائل العلم بالضرورة، إلا إذا كان الكتاب الأصلي شاملاً لها؛ فكل متن مختصر وليس كل مختصر متناً؛ وذلك لأن [كلمة مختصر شاع استعمالها للكتاب يختصر وتستل مادته من كتاب آخر مطول، ولكن لا تعني هذا المعنى دائماً، فقد يطلق على الكتاب (مختصرا) لا بالمعاني السابقة؛ لاشتماله على أهم المعلومات في ذلك الفن بأخصر العبارات، وأوجزها، دون أن يكون اختصاراً من كتاب معيّن، مثل: كتاب مختصر القدوري في فقه الحنفية، تأليف العلامة الفقيه الشيخ أحمد القدوري (ت٤٥٨هـ)، ومختصر سيدي خليل بن إسحاق المالكي (ت٧٦٧هـ) في فقه المالكية، ومختصر الخرقي تأليف أبي القاسم عمر بن حسين الخرقي (ت٣٣٤هـ) في فقه الحنابلة.

[ومختصر الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، في علم الحديث، والمختصر في علم

---

(١) المناهج والأطر التأليفية في تراثنا/ محمد لطفي الصباغ/ المكتب الإسلامي/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. ص٣٩-٤٧.

الأثر لمحي الدين الكافيجي (ت٨٧٩هـ).]

جميع هذه الكتب الفقهية وغيرها أطلق عليها هذا العنوان ابتداء بذلك المعنى، وليست في الحقيقة اختصاراً لكتاب معين][1].

الحاشية : الحاشية الناحية، ومنه حاشية الكتاب[2]. والمقصود في اصطلاح التدوين: ما يوضع على الكتاب من تعليقات، ليست من صلب موضوع الكتاب، كإعراب جملة، أو بيان تركيب، أم استطراد في موضوع له تعلق ما بما في الشرح، ونحو ذلك. و ليس من شرط الحاشية شرح الأصل، أو شرح الشرح. وهي في الغالب تكون على الشروح، ونادرا ما تكون على المتون[3].

التقرير : وهو ما يقوله المدرس أثناء الدرس، يكتبه الطالب برأس القلم على الموضع المشروح. ويكون في الغالب تقييداً لعبارات مرتجلة، وربما أعدها مكتوبة قبل الدرس. وغالباً ما يكون التقرير على الحاشية[4]. و هو كالحاشية على الشرح أو المتن، و يختلف عنها في هيئته، وطوله إذ الغالب عليه القصر، وأنه في عبارات موجزة سريعة.

---

(١) منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه ص ، لعبدالوهاب أبو سليمان، المكتبة المكية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

(٢) معجم الألفاظ والتراكيب المولدة ص٢١٠.

(٣)المناهج والأطر التأليفية في تراثنا/ مُحَمَّد لطفي الصباغ/ المكتب الإسلامي/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. ص٥٢-٥٣.

(٤)المناهج والأطر التأليفية في تراثنا/ مُحَمَّد لطفي الصباغ/ المكتب الإسلامي/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. ص٥٩.

أنواع المناهج العلمية

يقصد بـ (المنهج العلمي) طريقة جمع وترتيب المادة وتنظيمها.

وجمع المادة موضوع البحث يكون على أحد الصور التالية:

- جمع استقرائي.
- جمع عشوائي.
- جمع انتقائي.

والجمع الاستقرائي إمّا أن يتتبع فيه جميع الأفراد، فيكون تاماً، وإمّا أن يتتبع أغلب أفراد الموضوع، فيكون جمعاً أغلبياً، وإمّا أن يكون لا تاماً و لا أغلبياً فهو ناقص.

والجمع العشوائي يجمع فيه بعض الأفراد بدون ضابط معين، وبدون أن يشمل الجميع أو الأغلب.

والجمع الانتقائي ينتقي من أفراد الموضوع بعضها باعتبار ضابط معين يضعه ويلتزم به.

والجمع الاستقرائي التام والأغلبي نتائجه تكون دقيقة.

وكذا الانتقائي ولكن في حدود الضابط الذي جمع على أساسه.

وأبعدها عن الدقة والضبط الدراسة المبنية على جمع عشوائي.

والكيفية التي يتم بها معالجة المعلومات وعرضها للوصول للحقيقة في موضوع ما لا تخرج عن الطرق التالية:

- المنهج التجريبي.
- المنهج التحليلي.
- المنهج البرهاني الاستدلالي.

- المنهج العرضي الوصفي.

ويمكن التفصيل في عرضها كما يلي:

- المنهج التجريبي.
- المنهج الاستدلالي.
- المنهج الاستنباطي.
- المنهج العرضي الوصفي.
- المنهج الاستردادي.
- المنهج الوثائقي.
- المنهج التحليلي .
- المنهج المقارن.

فهذه مناهج علمية يمكن أن يسلكها الباحث للوصول إلى الحقيقة في الموضوع الذي يريد بحثه ودرسه. ولنتكلم عن كل واحد منها ؛

المنهج التجريبي

هو الذي يعتمد على التجربة كأساس للوصول إلى الحقيقة، وعادة ما يستعمل في العلوم الطبيعية التي تحتاج إلى تجربة ومشاهدة واختبار؛ إذ يعتمد على الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : المشاهدة والملاحظة.

الخطوة الثانية : وضع الفرضيات لتفسير هذه المشاهدة.

الخطوة الثالثة : إخضاع الفرضيات للاختبار عن طريق التجربة المعملية.

الخطوة الرابعة : وضع القانون.

وهذا المنهج لا مجال له في الدراسات النظرية الشرعية.

المنهج الاستدلالي (البرهاني)

هو الذي يعتمد الدليل البرهاني أساساً للوصول إلى الحقيقة.

والدليل البرهاني هو المأخوذ من المنطق الأرسطي.

وهذا المنهج يستعمل عادة في الرياضيات وقوانين الفيزياء ونحوها. ويدخل في باب القياس ومسالك العلة، في أصول الفقه.

المنهج الاستنباطي (القياسي)

وهو يقوم على أساس استنباط أوجه الشبه بين المتماثلات، ليعطي بعضها حكم بعض. وعليه فهو يدخل تحت المنهج الاستدلالي.

المنهج العرضي الوصفي

حيث يقوم الباحث باستعراض ووصف أفراد الموضوع على تنظيم وترتيب يضعه له، أو بحسب ما هو عليه في الجهة التي يرجع إليها.

وهذا المنهج لا يعطي نتيجة بحث و لا يوصل إلى حقيقة مطلوبة إلا إذا استعمل معه المنهج المقارن، أو المنهج التحليلي، أو المنهج الاستنباطي.

ويستعمل عادة مثل هذا المنهج في الدراسات الشرعية والأدبية، مع غيره.

المنهج الاستردادي

يقوم الباحث باسترداد عناصر الموضوع من الجهة التي هي فيها، ثم يقوم بعرضها، كما يصنع في الوقائع التاريخية، و القصائد الشعرية، والنصوص النثرية، وهذا المنهج لا يعطي نتيجة بحث، و لا يوصل إلى حقيقة إلا إذا كان معه المنهج المقارن أو المنهج التحليلي أو المنهج الاستنباطي.

المنهج الوثائقي

يقوم فيه الباحث بعرض وثائق مطولة، عن الموضوع، و يجعلها هي موضوع البحث، فهو يسرد هذه الوثائق ويسوقها، و لا يأخذ سمة البحث إلا إذا كان معه المنهج المقارن أو المنهج التحليلي أو المنهج الاستنباطي.

ويلاحظ أن المناهج الثلاثة : المنهج الاستردادي، والمنهج العرض الوصفي والمنهج

الوثائقي متشابهة إلى حد كبير، وبينها تداخل، إلى درجة أنه يمكن أن تجعل تحت اسم واحد فيقال مثلاً : المنهج الوصفي الاستردادي الوثائقي!

المنهج التحليلي

يعتمد على بيان أجزاء الموضوع، ثم يتدرج منه إلى بيان أجزاء أفراد الموضوع، وعلاقة الفرد بالموضوع، وعلاقة الأفراد بعضها ببعض، مع اختيار الأسئلة المناسبة للإجابة عنها، للوصول إلى الهدف.

المنهج المقارن

يقوم على أساس الموازنة بين شيئين، فيأخذ موضوع البحث وأفراده ويقارنه بغيره، ليصل من وراء ذلك إلى النتيجة. وهو يدخل تحت المنهج التحليلي.

تنبيه وتذنيب :

١) من البدهي أن هذه المناهج لا تتناسب مع أي موضوع ، فقد يوجد موضوع يصلح أن يبحث بأكثر من منهج، وقد يوجد موضوع لا يصلح أن يبحث إلا بمنهج معين منها دون غيره، ويحدد ذلك الأمور التالية:

- طبيعة الموضوع.
- هدف الباحث من الدراسة.
- الشخصية العلمية للباحث.

وعلى كل حال، فإن الدراسات النظرية من شرعية وأدبية لا يصلح فيها المنهج التجريبي.

٢) دقة نتيجة البحث تختلف من منهج لآخر، بحسب مناسبة المنهج للموضوع، وبحسب تحقق الجمع والاستقراء لأفراد الموضوع.

وسبق التنبيه إلى أن المنهج العرضي الوصفي والاستردادي والوثائقي لا يؤديان إلى نتيجة علمية، تصلح أن تسمى بحثاً إلا إذا أنضاف إليه منهجاً آخر، كالمنهج التحليلي.

أنواع البحوث الجامعية

البحوث في الجامعة هي التالية:

البحث الصفي

البحث التكميلي للبكالوريوس (بحث التخرج).

بحث الماجستير.

بحث الدكتوراه.

بحث الترقية.

ولبيان ذلك أقول:

البحث الصفي

هو البحث الذي يكلف مدرس المادة به الطلاب في مرحلة البكالوريوس، وذلك لغرضين :

الأول : أن يتقن الطالب المادة، ويعرف أكبر قدر من مراجعها والكتب المصنفة فيها؛ وذلك أن إتقان العلم يكون بإحدى الطرق التالية:

بتدريسه، أو بالعمل به، أو بالكتابة فيه.

قال ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) رحمه الله، سمعت الوزير ابن هبيرة يقول: "يحصل العلم بثلاثة أشياء:

أحدها: العمل به، فإن من كلف نفسه التكلم بالعربية دعاه ذلك إلى حفظ النحو، ومن سأل عن المشكلات ليعمل فيها بمقتضى الشرع تعلم.

والثاني : التعليم؛ فإنه إذا علم الناس كان أدعى إلى تعليمه.

والثالث : التصنيف فيه؛ فإنه يخرجه إلى البحث، و لا يتمكن من التصنيف

من لم يدرك غور ذلك العلم الذي صنف فيه"اهـ[1].

ولا يقصد بالبحث الصفي أن يكون مصنفاً في العلم نفسه، بقدر ما يقصد إلى تعليم الطالب كيفية البحث فيه، وتوقيفه على مصادره ومراجعه.

الثاني: استكمال بعض مفردات المنهج، التي يضيق الوقت دون درسها.

وقد يأتي تكليف الطالب بالبحث لاستكمال مفردات مستوى معين، عند إرادة معادلته بمقرر في قسم آخر، أو جامعة أخرى.

والعادة أن البحث يحسب ضمن درجة أعمال السنة.

و لا يطلب في هذا البحث العمق أو وجود جميع المواصفات لمنهجية كتابة البحث العلمي.

وعادة لا يقل عدد صفحات هذا البحث عن خمس ورقات.

وتحسب درجته ضمن درجة أعمال السنة.

البحث التكميلي في البكالوريوس

وهذا البحث يكلف به الطالب من ضمن متطلبات التخرج في بعض الأقسام، حيث يحتسب ضمن ساعات التخرج.

وعادة يكون هذا البحث أعمق من البحث الصفي، ويراعى فيه منهجية كتابة البحث العلمي، ولا يقل عدد صفحاته عن ستين صفحة.

ويكون موضوعه ضمن التخصص الدقيق للطالب.

وقد يُسمى هذا البحث في بعض التخصصات بـ (مشروع التخرج).

بحث الماجستير

لنيل درجة الماجستير في التخصص.

يطلب فيه إبراز قدرة الطالب على البحث في التخصص، وجمع المعلومات

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (١/٢٧٣-٢٧٤).

وعرضها، وترتيبها وتنظيمها، مع المعرفة بمنهجية كتابة البحث العلمي، والدراية بالمراجع الأصلية للمعلومات التي يوردها في بحثه.

وقد يكون بحث الماجستير تكميلي لنيل الدرجة وقد يكون أساسي، حسب لوائح الأنظمة وتفسيرها لدى الجامعات والكليات.

فإذا كان البحث في هذه المرحلة تكميلي فإن الأصل يكون في الدراسة في السنة المنهجية، فيحسب للبحث مثلاً ثلاثون درجة، وللدراسة سبعون درجة.

وقد يكون الأمر بالعكس فيكون البحث أصلي.

وعلى الطالب إبراز قدرته على العرض، ويظهر شخصيته العلمية ما أمكن في مواضع المناقشة من البحث.

بحث الدكتوراه

لنيل درجة الدكتوراه في التخصص.

يطلب فيه من الباحث زيادة على ما في درجة الماجستير، أن يحرر مسائل الموضوع، ويرجح في مواضع الاختلاف، مع قدرة على الصياغة العلمية، والدقة في العبارة، والدراية العميقة بالتخصص.

وعادة لا يسمح بأن تكون سمة الموضوع مجرد جمع وتنظيم وعرض.

بحث الترقية

يشترط لنيل مرتبة أستاذ مشارك ومن ثم أستاذ، أن يقوم الدكتور بعدد من الأبحاث في التخصص، لا تكون جزءاً من بحث الماجستير أو الدكتوراه. ولا تزيد عدد صفحات البحث عن سبعين صفحة. ويكون منشوراً في إحدى المجلات العلمية المحكمة. ويراعى فيه مواصفات كتابة البحث العلمي.

أهم خصائص البحث العلمي

يقصد بذلك الأمور التي إذا لم تتوفر في البحث يفقد سمة العلمية والأكاديمية؛ لذا كان لابد من تفصيل القول في ذكر هذه الخصائص حتى تتبين هذه الأمور في الذهن، فأقول:

لابد في البحث العلمي من اجتماع الأمور التالية:

١) الأصالة.

٢) الموضوعية.

٣) الأسلوب واللغة.

٤) المنهجية.

٥) الجدة في البحث.

٦) التوثيق.

٧) خصوصية التناول.

وإليك البيان :

الأصالة

لابد في البحث العلمي من توفر صفة الأصالة فيه؛ وذلك في الجهات التالية:

أ) أصالة الموضوع، بحيث يكون من مسائل العلم الذي البحث فيه، فلا يأت الباحث إلى موضوع خارج مسائل العلم، ويجعله موضوع البحث.

ب) أصالة العبارة، فلا يستعمل عبارات غير عبارة العلماء في البحث، كمن يورد البحث بعبارات خيالية أو عامية أو بأسلوب الكتابات الصحفية، أو يكتب بغير عبارة أهل الفن، فإن هذا لا يمثل الأصالة المطلوبة في البحث العلمي.

ت) أصالة المصادر والمراجع، فلا يبن بحثه على مراجع غير أصيلة في الفن،

فيرجع في كل علم إلى كتبه، متوخياً كتب العلماء الأولين، فإنها الأساس في كل فن، والإحالة إليها أولى من الإحالة إلى كتب المتأخرين، ويتتبع المعلومة من مصدرها أولى من أن ينقلها بواسطة، ولو كان الوسيط من كتب الفن.

الموضوعية

يقصد بها أن يتوفر في البحث الأمور التالية:

أ) أن يكون البحث جامعاً لأفراد الموضوع مانعاً من دخول غيرها فيه.

ب) أن يكون الباحث متجرداً للدليل، فلا تعصب و لا هوى.

ج) أن يكون الباحث دقيقاً في عباراته، فلا يعمم في موضع التخصيص، و لا يجمل في موضع البيان، و لا يبهم في موضع التعيين، وهكذا.

د) أن يورد ما له وما عليه في البحث، فإن أهل السنة يوردون الذي لهم والذي عليهم، بخلاف أهل البدع فلا يوردون إلا الذي لهم.

هـ) أن يكون هدف البحث واضحاً محدداً، فلا يستطرد ويخرج عن المقصود.

و) أن يكون بعيداً عن العاطفة في نقاشه ورده وإيراده.

ز) أن يكون في بحثه معتمداً على الدليل لا على مجرد العاطفة، فإن البحث لا يخلو من عاطفة، ولكن ما يؤثر على الموضوعية أن يبنى الباحث بعض جوانب الموضوع على مجرد العاطفة دون دليل. فلا مكان لدليل شعري أو لسفسطة، إنما دليل وبرهان.

قال المقري (ت٧٥٨هـ) رحمه الله: "القياسات الفقهية خطابية وجدلية، لا سوفسطائية وشعرية.

وفي كون شيء منها برهانياً ظاهر كلام ابن الحاجب نفيه، والأصبهاني إثباته وهو الأقرب. واتفقوا على خروج كل ما هو ضروري من الدِّين عن حد

الفقه"اه[1].

الأسلوب واللغة

لغة البحث وأسلوبه من أهم أركان البحث العلمي.

ويقصد بالأسلوب : طريقة الكتابة، أو طريقة الإنشاء، أو طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعاني قصد الإيضاح والتأثير[2].

والكاتب حين يريد الكتابة في موضوع يجب عليه أوّلاً أن يختار الأفكار التي يريد أداءها لتحقق أحد مقاصد التأليف فيها، ثم يجمع ما يتعلق بهذه الأفكار، ويقسمه على أساس خطة الموضوع، مراعيا (المنهجية) في ذلك، ثم يبدأ التعبير والصياغة لهذه الأفكار في كل فصل ومبحث، بالألفاظ اللائقة به؛ فإذا ما فعل ذلك فقد حصل على الأسلوب[3].

ويشمل الأسلوب على ما يلي:

أ) سلامة كتابة الباحث من الأخطاء النحوية.

ب) سلامة كتابته من الأخطاء الإملائية.

ج) بعده عن الألفاظ البذيئة، وخاصة في مقام الردود.

د) مراعاته الأدب في تعامله مع كلام أهل العلم، في جميع المقامات.

هـ) استعماله علامات الترقيم، ليكسب الألفاظ المكتوبة سمة الألفاظ المسموعة.

و) مراعاة حسن الإنشاء وجودة التركيب، وترابط المعاني.

ز) استعماله ما يلائم الموضوع من ألفاظ.

---

(١) القواعد (١/٢٣٢-٢٣٣). تحقيق أحمد بن حميد، مركز إحياء التراث.

(٢) الأسلوب (دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية) تأليف أحمد الشايب، الطبعة العاشرة ١٩٩٨م، مكتبة النهضة المصرية.

(٣) انظر الأسلوب ص٥٦.

تذنيب : التأليف له هيئتان :

الأولى : أن تنشيء أنت الموضوع فتستدل له، وتنقل كلام العلماء فيه بحسب ما تراه، أو تحيل إليه.

الثانية : أن تقتصر في التأليف على مجرّد النقول، فلا تكون لك عبارة إنشاء، إنما لك اختيار وترتيب وتنظيم ووضع عناوين دالة على محتوى النقل، بحسب الموضوع الذي تجمع فيه. وفي هذا النوع يكون اختيارك وترتيبك هو دليل عقلك وأسلوبك. وممن جرى على هذا الطريق جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ) رحمه الله في كتابه: "قواعد التحديث"، وكتابه: "إصلاح المساجد من البدع والعوائد".

المنهجية

المراد بالمنهجية : طريقة جمع أفراد الموضوع وترتيبها، وطريقة معالجة ما جمعه بما يناسبه من التحليل أو المقارنة أو الاستنباط، وغيرها.

فيطلب في المنهجية الأمور التالية:

- جمع مادة علمية بصورة تصلح أن تؤدي إلى نتيجة معتبرة، وهذا في العادة يكون في الجمع الاستقرائي التام أو الأغلبي، أو في الجمع الانتقائي.

- تحرير هذه المادة ودرسها عن طريق المقارنة أو الاستنباط أو التحليل أو الدليل البرهاني أو غيرها.

- عرض الموضوع على أساس منطقي وتقسيمات علمية. بحيث يفضي كل فصل إلى الذي يليه بسلاسة، حتى ينتهي البحث إلى الوصول إلى الحقيقة، دون أن يشعر القارئ بتفكك بين أجزاء البحث؛ ليكون ذلك أدعى إلى فهم الموضوع، وحسن ارتباطه في ذهن القارئ.

و لابد للباحث في صياغة أفكاره من أن يكتب أفكاره في الفصل مترابطة متسلسلة منطقياً يأخذ بعضها ببعض، حتى يصل القارئ إلى معرفة المراد ويقف

عليه بيسر وسهولة ومعقولية.

الجدة في البحث

جدة البحث هي أن يتحقق فيه أحد مقاصد التصنيف أو أكثر التي نص عليها العلماء؛ وهي ما جاء في قول شمس الدين البابلي (ت١٠٧٧هـ) رحمه الله: "لا يؤلف أحد كتاباً إلا في أحد أقسام سبعة، و لا يمكن التأليف في غيرها، وهي:

إمّا أن يؤلف من شيء لم يسبق إليه فيخترعه.

أو شيء ناقص يتممه.

أو شيء مستغلق يشرحه.

أو طويل يختصره، دون أن يخل بشيء من معانيه.

أو شيء مختلط يرتبه.

أو شيء أخطأ فيه مصنف يبينه.

أو شيء مفرق يجمعه"اهـ[١].

ويمكن أن يزاد عليه :

أو يرد على المخالف.

أو يرجح بين مختلف فيه.

فعلى الباحث أن ينظر في بحثه تحقيق شيء من هذه المقاصد ، والله الموفق.

التوثيق

هو أن يذكر الباحث مصدر المعلومة التي يوردها.

والبحث بدون مصادر كالرجل بدون نسب؛ إذ بهذا التوثيق يكتسب الثقة، والأصالة، والقوة والحجة.

وعليه أن يراعي في التوثيق الأمور التالية:

---

(١) بواسطة خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٤١/٤)، طبعة القاهرة ١٢٨٤هـ.

١. أن يحيل إلى المصادر الأصيلة في الفن.
٢. أن يذكر اسم الكتاب الذي يحيل إليه بوضوح. مع ذكر بيانات النشر في فهرست المصادر والمراجع.
٣. الدقة في بيان طريقة الإحالة والتوثيق هل هي بالنص أو بالمعنى؟
٤. استعمال علامات الترقيم المتعلقة بذلك بحسب الحال.
٥. أن يعدد المصدر للمعلومة الواحدة، فيما يحتاج إلى ذلك، كتوثيق المذهب الفقهي، أو الترجمة، أو المعنى اللغوي، ونحو ذلك.

خصوصية التناول

يقصد بخصوصية التناول : أن يراعى الباحث خصوصية كل علم في تناوله للمسائل عن العلم الآخر؛

فمثلاً : معاني الألفاظ في اللغة غيره في تفسير القرآن العظيم، ولذلك نبه العلماء إلى أنه ليس كل ما ساغ في معنى اللفظ لغة ساغ تفسيراً .

ووجوه الإعراب النحوي، لا تجري بإطلاق في القرآن الكريم، لأنه ينبغي أن يلاحظ صحة المعنى التفسيري للإعراب، حتى يكون متوجهاً، ولذلك نبهوا إلى أنه لا يذكر في تفسير القرآن الكريم من وجوه الإعراب إلا ما يصح به المعنى التفسيري، فلا يعرب القرآن بكل ما يسوغ إعراباً[١].

ومباحث القرآن الكريم تتناول في علوم القرآن وفي علم أصول الفقه، ولها خصوصيتها في علوم القرآن عنها في أصول الفقه.

ومباحث السنة تتناول في علوم الحديث وفي أصول الفقه لها خصوصيتها في أصول الفقه عنها في مصطلح الحديث.

والجهات التي تظهر فيها خصوصية التناول هي التالية:

---

(١) انظر تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن ص ١٨٤.

الجهة الأولى : خصوصية التناول من جهة مراعاة نظرة العلم ومقصده.ويدخل في ذلك ذكر الراجح في المسألة في كل فن بحسبه، فلا يصلح أن تذكر الراجح في المسألة عند الأصوليين على طريقة غيرهم، وهكذا.

الجهة الثانية : خصوصية التناول من جهة استعمال مصطلحات العلم في العبارة عن المعاني، فإن لكل علم مصطلحاته الخاصة.

الجهة الثالثة : خصوصية التناول من جهة الرجوع إلى الكتب الأصيلة المعتمدة في الفن.

وقد ذكر الفيروز آبادي هذه الأمور دون أن يسميها بـ (خصوصية التناول) وجعلها من شروط التعلم والتعليم، فقال: "الثالث: أن يعلم أولاً مرتبة العلم الذي أزمع عليه، وما غايته، والمقصود منه، ليكون على بينة من أمره.

الرابع: أن يأتي على ذلك مستوعباً لمسائله من مبادئه إلى غايته سالكاً فيه الطريق الأليق به، من تصور وتفهم واستثبات بالحجج.

الخامس : أن يقصد فيه الكتب المنتقاة المختارة.

ثم قال : الشرط الحادي عشر: ألا يدخل علماً في علم، لا في تعليم و لا في مناظرة، فإن ذلك مشوش"اهـ[١].

وهو رحمه الله بهذه الشروط في التعلم والتعليم، قد أحاط بما سميته : خصوصية التناول!

هذا، وعلى الباحث أن يراعي هذه الأمور مجتمعة ليكتسب بحثه الخصائص العلمية للبحوث، والله الموفق.

---

(١) بصائر ذوي التمييز (٤٩/١).

أهم ضوابط التأليف والبحث في الدراسات الشرعية وسماته عند السلف

للتأليف والبحث في الدراسات الشرعية سمات جرى عليه العلماء، اتباعاً لمنهج السلف رضوان الله عليهم.

وهذا المنهج في التأليف مما يميز أهل السنة والجماعة عن غيرهم من المخالفين.

ولعل من أهم سماته الأمور التالية :

أ) الاعتماد على الكتاب والسنة وآثار السلف.

قال ابن تيمية رحمه الله: "العلم المشروع، والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأمّا ماجاء عمن بعدهم فلا ينبغي أن يجعل أصلاً، وإن كان صاحبه معذوراً، بل مأجوراً لاجتهاد أو تقليد.

فمن بنى الكلام في العلم: الأصول والفروع، على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة. وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدي الذي كان عليه مُحَّد ﷺ وأصحابه فقد أصاب طريق النبوة. وهذه طريق أئمة الهدى.

تجد الإمام أحمد إذا ذكر أصول السنة قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ. وكَتَبَ كُتب التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وكتب الحديث والآثار المأثورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وعلى ذلك يعتمد في أصوله العلمية وفروعه، حتى قال في رسالته إلى خليفة وقته: المتوكل: "لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله، أو في حديث عن رسول الله ﷺ أو الصحابة أو التابعين، فأمّا غير ذلك فالكلام فيه غير محمود".

وكذلك في الزهد والرقاق والأحوال؛ فإنه اعتمد في كتاب الزهد على المأثور عن

الأنبياء صلوات الله عليهم، من آدم إلى مُحَمَّد، ثم على طريق الصحابة والتابعين، ولم يذكر من بعدهم.

وكذلك وصفه لآخذ العلم: أن يكتب "ما جاء عن النبي ﷺ ثم عن الصحابة ثم عن التابعين". وفي رواية أخرى: "ثم أنت في التابعين مخير"."اهـ(١).

ولا شك أن معرفة أقوال السلف من الصحابة والتابعين وأعمالهم وإجماعهم بل حتى اختلافهم، أنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم(٢).

وأنت إذا تأملت تجد كل طوائف وفرق الأمة المحمدية تزعم لنفسها أنها على الكتاب والسنة. والفرقان بين هذه الفرق والطوائف: أن ينظر أيّها على ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، فيتمسك بها؛ إذ هي الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، وهي الجماعة، وهي سبيل المؤمنين.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ (النساء:١١٥) .

وقال ﷺ: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي"(٣).

ففهم القرآن العظيم والسنة النبوية مقيّد بفهم الصحابة رضوان الله عليهم، ليس لمن بعدهم الخروج من أقوالهم، والإتيان بقول مخالف لما قالوه!

وقد ذكر الشافعي رحمه الله، في كتاب الرسالة القديمة بعد ذكر الصحابة ﷺ، والثناء

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/٣٦٢-٣٦٤).

(٢) قرر هذا ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/٢٣-٢٧).

(٣) حديث حسن عن العرباض بن سارية ﷺ.

أخرجه أحمد في المسند (٤/١٢٦،١٢٧)، والترمذي في كتاب العلم باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث رقم (٢٦٧٦)، وأبوداود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٧)، وابن ماجة في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، حديث رقم (٤٢،٤٥)، والدارمي في المقدمة باب اتباع السنة.

والحديث صححه العلامة الألباني في إرواء الغليل (٨/١٠٧)، حديث رقم (٢٤٥٥).

عليهم بما هم أهله: "وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم، واستنبط به، وآراءهم لنا أحمد، وأولى بنا من آراءنا عندنا لأنفسنا والله اعلم.

ومن أدركنا ممن أرضى، أو حكى لنا عنه ببلدنا؛ صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله فيه سنة إلى قولهم؛ إن اجتمعوا. وقول بعضهم؛ إن تفرقوا؛ فهكذا نقول إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم. وإن قال واحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله. فإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم، ولم نخرج من أقاويلهم كلهم"اهـ(١).

وهذا النهج؛ سبيل سلكه أئمة الدين، وشريعة وردها المهديون، السالكون الصراط المستقيم.

وهذا هو العلم الصريح الصحيح. ولله درّ القائل:

العلم قال الله قال رسوله	**قال الصحابة ليس خلف فيه**
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة	**بين الرسول وبين رأي سفيه**
كلا ولا نصب الخلاف جهالة	**بين النصوص وبين رأي فقيه**
كلا و لا ردّ النصوص تعمداً	**حذراً من التجسيم و التشبيه**

قال الأوزاعي رحمه الله: "العلم ما جاء به أصحاب محمد ﷺ، فما كان غير ذلك فليس بعلم"(٢).

وقد كان الزهري رحمه الله يكتب كلام التابعين وخالفه صالح بن كيسان ثم ندم على تركه ذلك(٣).

وعلى هذا سار أبو حنيفة النعمان عليه من الله الرحمة والرضوان.

قال ابن المبارك رحمه الله: سمعت أبا حنيفة [رضي الله عنه] يقول: "إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن أصحاب النبي ﷺ نختار من أقوالهم، وإذا جاء عن التابعين

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى ص١١٠.

(٢) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٢٩).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في "تقييد العلم" ص١٠٦، ١٠٧، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١/٧٦، ٧٧). بواسطة تعليق الأخ محمد ناصر العجمي على بيان فضل علم السلف ص٦٩.

زاحمناهم"[١] .

وسار عليه مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة رحمه الله و رضي الله عنه وأرضاه.

قال مالك – وقد ذكر له كتابه الموطأ –: "فيه حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة والتابعين ورأيهم. وقد تكلمت برأيي على الاجتهاد، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ولم أخرج عن جملتهم إلى غيره"اهـ[٢] .

وسبيل التزمه الشافعي رحمه الله ورضي عنه وأرضاه[٣] .

قال الشافعي رحمه الله: "العلم طبقات:

الأولى: الكتاب والسنة؛ إذا ثبتت السنة.

ثم الثانية : الإجماع فيما ليس فيه كتاب و لا سنة.

والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ و لا نعلم له مخالفاً منهم.

والرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم.

والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات.

ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ العلم من أعلى"[٤].

وهو نهج أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل رحمه الله، ورضي عنه وأرضاه.

قال أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل: "إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث؛ لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة و لا من بعدهم خلافه.

وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ قول مختلف نختار من أقاويلهم ولم نخرج عن أقاويلهم إلى قول غيرهم.

وإذا لم يكن فيها عن النبي ﷺ، و لا عن الصحابة قول؛ نختار من أقوال التابعين..."[٥].

---

(١) أخبار أبي حنيفة للصيمري ص١٠عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، إيقاظ همم أولي الأبصار ص٧٠.

(٢) ترتيب المدارك (١/١٩٣).

(٣) سبقت عبارته رضي الله عنه في أوّل هذه الأصل، وهذه عبارة أخرى له.

(٤) المدخل إلى السنن الكبرى ص١١٠.

(٥) المسوّدة ص٢٧٦.

وقال مُحَّد بن الحسن: "ومن كان عالماً بالكتاب والسنة، وبقول أصحاب رسول الله ﷺ وبما استحسن فقهاء المسلمين، وسعة أن يجتهد رأيه فيما ابتلي به، ويقضي به ويمضيه في صلاته وصيامه وحجه وجميع ما أمر به ونهي عنه، فإذا اجتهد ونظر وقاس على ما أشبه ولم يأل وسعه العمل بذلك، وإن أخطأ الذي ينبغي أن يقول به"(١).

وقال مُحَّد بن الحسن أيضاً: "العلم على أربعة أوجه:

ما كان في كتاب الله الناطق، وما أشبهه. وما كان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المأثورة، وما أشبهها.

وما كان فيما أجمع عليه الصحابة رحمهم الله وما أشبهه.

وكذلك ما اختلفوا فيه لا يخرج عن جميعه؛ فإن أوقع الاختيار فيه على قول فهو علم تقيس عليه وما أشبهه.

وما استحسنه عامة فقهاء المسلمين، وما أشبهه وكان نظيراً له.

قال: و لا يخرج العلم عن هذه الوجوه الأربعة"اهـ(٢).

قلت: اتفقت كلمتهم رحمة الله عليهم، على هذا النهج؛ فمن خرج عنه خرج عن سبيل المؤمنين، والله الموفق.

قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله: "إنا أمرنا بالإتباع، وندبنا إليه. ونهينا عن الابتداع، وزجرنا عنه. وشعار أهل السنة إتباعهم للسلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع محدث"اهـ(٣).

قال ابن تيمية رحمه الله: "من فسّر القرآن أو الحديث وتأوّله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرِّف للكلم عن مواضعه.

---

(١) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٦١).

(٢) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٢٦).

(٣) الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني بواسطة صون المنطق والكلام ص١٥٨.

وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام"اهـ(١).

فليس لأحد أن يتأوّل الآية أو الحديث على معنى يخالف مخالفة تضاد المعنى الذي فسّره به صحابة الرسول رضوان الله عليهم.

قال ابن رجب رحمه الله: "وفي زماننا (قلت: وفي زماننا أوكد) يتعين كتابة كلام أئمة السلف المقتدى بهم إلى زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد. وليكن الإنسان على حذر مما حدث بعدهم فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة، وحدث من انتسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونحوهم وهو أشد مخالفة لها لشذوذه عن الأئمة، وانفراده عنهم بفهم يفهمه، أو يأخذ مالم يأخذ به الأئمة من قبله"(٢).

ومن أجل هذا الأصل ترى أهل السنة والجماعة: أهل الحديث، لا يخوضون في تفسير القرآن العظيم، وبيان معاني الحديث بمجرد اللغة، والرأي والمعقول؛ بل ينظرون في الآثار، ويجمعون ما جاء عن السلف في مصنفاتهم، ويبنون عليه فقههم واجتهادهم. وعلى خلافهم أهل البدع والأهواء!

قال ابن تيمية رحمه الله: "وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل (يعني: الإيمان)، عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأوّلوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع؛ ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطيء الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا نجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم، ومعقولهم، وما تأوّلوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ، والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة، و لا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة.

ونجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة، والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب، وكتب الكلام التي وضعها رؤوسهم. وهذه طريقة الملاحدة أيضاً، إنما

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤٣/١٣).

(٢) بيان فضل علم السلف ص٦٩.

يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأمّا كتب القرآن والحديث والآثار؛ فلا يلتفتون إليها.

هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم.

وأولئك يتأوّلون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه.

وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع"اهـ(١).

قلت: قال أحمد ابن حنبل رحمه الله: "إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام"(٢).

وهجر الأحاديث والآثار السلفية، واعتماد مجرد اللغة والعقل في فهم القرآن والحديث، طريق ركبه في هذا القرن أهل الاستشراق، فإن أحوجهم البحث إلى خبر نقلوه من كتب الجاحظ، أو من كتاب الأغاني، أو من العقد الفريد، فإن ضاق عليهم النقل، قالوا: هذا مقتضى العقل!!

فالمسلم الذي يتبع ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، يقيد فقهه وفهمه للقرآن العظيم والسنة النبوية بفقه الصحابة رضوان الله عليهم، لا يخرج عنهم، فإن بدا له اجتهاد أو نظر في مسألة نظر هل له سلف فيها يأتمّ به، و إلا ترك؛ إذ كل خير في إتباع من سلف، وكل شر في ابتداع من خلف، وعليكم بالأمر العتيق.

ب) التزام المنهج الشرعي في الاستدلال:

و يتلخص في الأمور التالية:

الأولى: تمييز الصحيح من السقيم.

الثانية: ضبط نصوص الكتاب والسنة.

الثالثة: الاجتهاد على الوقوف على معانيها وتفهمها والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة، والتابعين، وتابعيهم. والاشتغال بذلك هو العلم النافع. وثمرته الخاصة به،

---

(١) الإيمان ص١١٤.

(٢) نقله في مجموع الفتاوى (٢١/٢٩١). وأسندها ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص١٧٨.

هي الخشية لله تعالى.

قال ابن رجب رحمه الله مبيناً العلم النافع من ذلك جميعه، موضحاً المنهج في ذلك: "فالعلم النافع من هذه العلوم كلها ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام، والزهد والرقائق، والمعارف وغير ذلك.

والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أوّلا.

ثمّ الاجتهاد على الوقوف على معانيه وتفهمه ثانياً.

وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشُغْل لمن بالعلم النافع عُنِي واشتَغَل.

ومن وقف على هذا وأخلص القصد فيه لوجه الله عزوجل واستعان عليه؛ أعانه وهداه، ووفقه وسدده، وفهّمه وألهمه، وحينئذٍ يثمر له هذا العلم ثمرته الخاصة به، وهي خشية الله، كما قال عزوجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: من الآية٢٨)."اهـ[١].

والأصل عندهم أنه [لا يمكن أن يقال (في فهم النص، وبيان المراد منه) إلا ما قاله السلف قبلنا؛ لأنهم علموا مراد الرسول ﷺ قطعاً، فإن كان من الصحابة أو التابعين (من نفى أن يكون في المسألة نص من الشرع) صارت مسألة اجتهاد][٢].

وحتى في مسائل الاجتهاد الأصل عندهم أن لا تتكلم إلا في مسألة لك فيها إمام، كما قال أحمد بن حنبل للميموني: "إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام"[٣]. ومتى جاء النص فليس لأحد مع النبي ﷺ قول إذا صح الخبر عنه، كما

---

(١) بيان فضل علم السلف على علم الخلف ص٧٢.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٥٠).

(٣) مناقب أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص١٧٨، وانظر مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٩١).

قال ابن خزيمة رحمه الله[1].

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى الناس: "إنه لا رأي لأحد مع سنة سنها رسول الله ﷺ"[2].

وقال الإمام أحمد لبعض أصحابه: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام.

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله: "والحق التفصيل؛

فإن كان في المسألة نص من كتاب الله أو سنة عن رسول الله ﷺ أو أثر عن الصحابة لم يكره الكلام فيها.

وإن لم يكن فيها نص، و لا أثر فإن كانت بعيدة الوقوع أو مقدّرة لا تقع ، لم يستحب له الكلام فيها.

وإن كان وقوعها غير نادر و لا مستبعد وغرض السائل الإحاطة بعلمها ليكون منها على بصيرة إذا وقعت استحب له الجواب بما يعلم، لا سيما إن كان السائل يتفقه بذلك، ويعتبر نظائرها، ويفرع عليها؛

فحيث كانت مصلحة راجحة كان هو الأولى، والله اعلم"اهـ[3] .

ج) عدم الخوض في الدين بالآراء والعقول :

عَنْ عَلِيٍّ رَضِي اللَّهُ عَنْه: "قَالَ لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَّيْهِ". وفي رواية: "قَالَ مَا كُنْتُ أَرَى بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ إِلَّا أَحَقَّ بِالْغَسْلِ حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خُفَّيْهِ". وفي رواية: "قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ بَاطِنُ الْقَدَمَيْنِ أَحَقَّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا وَقَدْ "مَسَحَ النَّبِيُّ صَلَّى

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٨٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٧٨٧/٦).

(٣) إعلام الموقعين (٢٢٢/٤).

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ظَهْرِ خُفَّيْهِ". أخرجه أبوداود(١).

وقال أبوعبدالله مُحَمَّد بن إبراهيم البوشنجي رحمه الله: "الواجب على جميع أهل العلم والإسلام: أن يلزموا القصد للإتباع. وأن يجعلوا الأصول التي نزل بها القرآن وأتت بها السنن من الرسول ﷺ غايات للعقول، ولا تجعلوا العقول غايات للأصول"اهـ(٢).

وقال أبو المظفر السمعاني رحمه: "وأمّا أهل الحق؛ فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما. وما وقع من معقولهم وخواطرهم، عرضوه على الكتاب والسنة؛ فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه، وشكروا الله عزوجل، حيث أراهم ذلك ووفقهم عليه. وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم؛ فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل"اهـ(٣) .

وقال أيضاً رحمه الله: "وأمّا أهل السنة - سلمهم الله - فإنهم يتمسكون بما نطق به الكتاب والسنة. ويحتجون له بالحجج الواضحة والدلائل الصحيحة على حسب ما أذن فيه الشرع، وورد به السمع.

و لا يدخلون بآرائهم في صفات الله تعالى، و لا في غيرها من أمور الدين. وعلى هذا وجدوا سلفهم وأئمتهم.

وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾

---

(١) حديث صحيح.

أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة باب كيف المسح حديث رقم (١٦٢). والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٣/١).

(٢) ذم الكلام للهروي، بواسطة صون المنطق والكلام ص٦٩.

(٣) الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني بواسطة صون المنطق والكلام ص١٦٦-١٦٧.

(الأحزاب:٤٥). وقال أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة: من الآية٦٧). وقال ﷺ في خطبة الوداع، وفي مقامات شتى، وبحضرته عامة أصحابه رضي الله عنهم: "ألا هل بلغت"[(١)]. وكان مما انزل إليه، وأمر بتبليغه: أمر التوحيد، وبيانه بطريقته، فلم يترك النبي ﷺ شيئاً من أمور الدين وقواعده وأصوله وشرائعه وفصوله إلا بينه وبلغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه، إذ لو أخر فيها البيان لكان قد كلفهم ما لا سبيل لهم إليه"اهـ[(٢)].

وقال أيضاً رحمه الله: "إنا أمرنا بالإتباع والتمسك بأثر النبي ﷺ، ولزوم ما شرعه لنا من الدين والسنة، و لا طريق لنا إلى هذا إلا بالنقل والحديث، بمتابعة الأخبار التي رواها الثقات، والعدول من هذه الأمة عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة من بعده؛ فنشرح الآن قول أهل السنة: إن طريق الدين هو السمع والأثر. وأن طريقة العقل والرجوع إليه، وبناء السمعيات عليه، مذموم في الشرع ومنهي عنه، ونذكر مقام العقل في الشرع، والقدر الذي أمر الشرع باستعماله وحرم مجاوزته...."[(٣)].

وقال تلميذه قوام السنة الأصبهاني رحمه الله: "وذلك أنه تبين للناس أمر دينهم فعلينا الاتباع؛ لأن الدين إنما جاء من قبل الله تعالى، لم يوضع على عقول الرجال

---

(١) صحت هذه الكلمة عن رسول الله ﷺ في مقامات شتى كما قال الإمام رحمه الله من ذلك في قصة ابن اللتبية من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه عند البخاري في كتاب الأحكام حديث رقم (٧١٩٧)، وفي خطبة الكسوف من حديث عائشة رضي الله عنها، عند مسلم في كتاب الكسوف حديث رقم (٩٠١)، وفي خطبة يوم النحر من حديث أبي بكرة عند البخاري في كتاب الحج حديث رقم (١٧٤١)، وعند مسلم في كتاب الحج حديث رقم (١٦٧٩).

(٢) الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني، بواسطة صون المنطق والكلام ص١٧٥. وقارن بكلام الخطابي في رسالته الغنية عن الكلام بواسطة صون المنطق والكلام ص٩٥-٩٦.

(٣) الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني، بواسطة صون المنطق والكلام، ص١٤٨.

وآرائهم، قد بين الرسول ﷺ السنة لأمته، وأوضحها لأصحابه، فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من الدين فقد ضل."اهـ[1].

وقال: "و لانعارض سنة النبي ﷺ بالمعقول؛ لأن الدين إنما هو الانقياد، والتسليم دون الرد إلى ما يوجبه العقل؛ لأن العقل ما يؤدي إلى قبول السنة، فأمّا ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل."اهـ[2].

قال ابن رجب رحمه الله: "ومن ذلك - أعني محدثات العلوم - ما أحدثه فقهاء أهل الرأي من ضوابط وقواعد عقلية، ورد فروع الفقه إليها، سواء أخالفت السنة، أم وافقتها، طرداً لتلك القواعد المقررة، وإن كان أصلها مما تأوّلوه على نصوص الكتاب والسنة، لكن بتأويلات يخالفهم غيرهم فيها، وهذا هو الذي أنكره أئمة الإسلام على من أنكروه من فقهاء أهل الرأي بالحجاز والعراق، وبالغوا في ذمّه وإنكاره"اهـ[3].

وقال أيضاً رحمه الله: "**وكان أهل الدراية والفهم من العلماء** إذا اجتمع عند الواحد منهم من ألفاظ الكتاب والسنة ومعانيها، وكلام الصحابة والتابعين ما يسّره الله له؛ جعل ذلك أصولاً وقواعد يبني عليها، ويستنبط منها؛ فإن الله تعالى أنزل الكتاب بالحق والميزان.

والكتاب فيه كلمات كبيرة هي قواعد كلية عامة، تشمل أنواعاً عديدة، وجزئيات كثيرة، و لا يهتدي كل أحد إلى دخولها تحت تلك الكلمات، بل ذلك من الفهم الذي يؤتيه الله من يشاء في كتاب.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٤٠).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٥٠٩).

(٣) بيان فضل علم السلف على علم الخلف ص٥٧. وقارن بـ الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني بواسطة صون المنطق ص١٥٥.١٥٧.

وأمّا الميزان فهو الاعتبار الصحيح. وهو من العدل والقسط الذي أمر الله بالقيام به كالجمع بين المتماثلين لاشتراكهما في الأوصاف الموجبة للجمع. والتفريق بين المختلفين لاختلافهما في الأوصاف الموجبة للفرق. وكثيراً ما يخفى وجه الاجتماع والافتراق، ويدق فهمه.

وأمّا أهل الرواية إذا اجتمع عندهم من ألفاظ الرسول وكلام الصحابة والتابعين، وغيرهم في التفسير، والفقه، وأنواع العلوم؛ لم يتصرّفوا في ذلك بل نقلوه كما سمعوه، وأدّوه كما حفظوه، وربّما كان لكثير منهم من التصرّف والتمييز في صحة الحديث وضعفه من جهة إسناده وروايته ماليس لغيرهم"اهـ(١).

قال ابن حجر رحمه الله: "قال الأوزاعي: "العلم ما جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ وما لم يجيء عنهم فليس بعلم". وأخرج أبو عبيد ويعقوب بن شيبة عن ابن مسعود قال: "لا يزال الناس مشتملين بخير ما أتاهم العلم من أصحاب مُحَمَّد ﷺ وأكابرهم، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم وتفرقت أهواءهم هلكوا". وقال أبو عبيدة: "معناه: أن كل ما جاء عن الصحابة وكبار التابعين لهم بإحسان هو العلم الموروث، وما أحدثه من جاء بعدهم هو المذموم".

وكان السلف يفرقون بين العلم والرأي؛ فيقولون للسنة: علم، ولما عداها رأي.

وعن أحمد: "يؤخذ العلم عن النبي ﷺ ثم عن الصحابة، فإن لم يكن فهو عن التابعين مخير".

وعنه: "ما جاء عن الخلفاء الراشدين فهو من السنة، وما جاء عن غيرهم من الصحابة فمن قال أنه سنة لم أدفعه".

وعن ابن المبارك: ليكن المعتمد عليه الأثر، وخذوا من الرأي ما يفسر لكم الخبر".

---

(١) رسالة "جميع الرسل كان دينهم الإسلام" لابن رجب ص٣٤-٣٨.

والحاصل أن الرأي إن كان مستنداً للنقل من الكتاب والسنة فهو محمود، وإن تجرد عن علم فهو مذموم"اهـ[١].

د) مراعاة آداب البحث والمناظرة، وضوابط الرد على المخالف.

على الباحث أن يراعي في بحثه آداب البحث والمناظرة والتي أهمها :

١) تصحيح النية (الإخلاص)، فيحرص أن يكون باعثه للبحث طلب الحق والوقوف عليه، لا مجرد نصرة قول فلان أو للتعصب لهوى أو رأي؛ فإن مقصود البحث هو طلب الحقيقة والوصول إليها .

٢) أن يرد عند التنازع إلى الله ورسوله، امتثالاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾(النساء : ٥٩).

٣) الترفق في مقام النقاش والرد،؛ فإن الرفق ما كان في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شانه.

٤) الحذر من أخطاء البحث وخاصة ما يسمى بالدور[٢]، و المصادرة[٣]، أو تعريف الشيء بنفسه.

٥) التجرد في إتباع الدليل، فإن ظهر له الصواب اتبعه، و لا يتعنت؛ فإن قبول الحق والانقياد له من الفضائل، و لا ينبغي أن يكون البحث أصلاً إلا من أجل الوصول إليه.

ومن ذلك أن لا يبحث من أجل إثبات ما يعتقد، إنما يستدل ثم يعتقد! والإخلال بهذا الأدب هو طريق أهل البدع والأهواء.

---

(١) فتح الباري (٢٩١/١٣). وجملة ما أورده من آثار وما في معناها سبق تخريجها ولله الحمد والمنة.

(٢) الدور من عيوب البحث والمناظرة وهو أن يتوقف كل واحد من الشيئين على الآخر. التعريفات ص١٠٥، الكليات ص ٤٤٧.

(٣) المصادرة من عيوب البحث والمناظرة وهي أن يجعل المدعى عين الدليل أو عين مقدمة الدليل أو عين ما يتوقف عليه مقدمة الدليل أو جزء ما يتوقف عليه مقدمة الدليل، والأولان فاسدان بلا خلاف، والآخران مع الخلاف. التعريفات ص٢١٦، الكليات ص٤٤٨.

٦) مقصود الرد على المخالف هو بيان الخطأ الذي وقع فيه ليرجع عنه؛ فيسلك في ذلك ما يؤدي إلى المقصود. فترك الاستهزاء والسخرية بالخصم، والحركة وافشارة والالتفات ورفع الصوت والصياح؛ فإن ترك ذلك يفتح السبيل – إن شاء الله تعالى – أمام المخالف للعودة إلى الحق.

٧) أن يتجنب ذكر البدعة وتفصيلها، خشية أن يشربها قلب بعضهم و لا يحسن الرد عليها وإزالتها. وعليه أن يتجنب تأجيل الرد عليها؛ وقد انتقد العلماء الرازي في تفسيره بالأمرين فقالوا عنه: بأنه كان يجهد نفسه في تقرير البدعة أو القول المردود عليه بما لا مزيد عليه، فإذا جاء عند الرد ضعف! و بأنه: "يورد البدعة نقداً والرد نسيئة".

٨) تحرير محل النزاع، بألفاظ واضحة بينه غير غامضة و لا مجملة و لا مبهمة.

٩) تجنب حشو الكلام والإطالة بما لا فائدة فيه، و ليتوخى الاختصار، حتى لا يشتت ذهن القارئ عن المطلوب. ويجنب الألفاظ الغريبة والاصطلاحات الخاصة به.

هذا؛ ويمكن تطلب ما يتعلق بأمور أخرى حول هذا الموضوع بالرجوع إلى الكتب المصنفة في آداب البحث والمناظرة.

الباحث
وأهم الخصال التي يتحلى بها
والمحاذير التي يجب أن ينأى بنفسه عنها

الباحث هو من يقوم بتطلب وإثارة الموضوع ليصل إلى الحقيقة؛ فهو يجمع مفردات الموضوع، ويحرر وينظم ويرتب، حتى يصل إلى الحق.

وعليه أن يتحلى بأمور.

وعليه أن يحذر وينأى بنفسه عن ما يخالف هذه الصفات التي عليه أن يتحلى بها.

وقد قال مجد الدين الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) رحمه الله: "المصنفون المعتبرة تصانيفهم فريقان:

الأول : من له في العلم ملكة تامة، ودربة كافية، وتجارب وثيقة، وحدس صائب، واستحضار قريب، وتصانيفهم عن قوة تبصرة، ونفاذ فكر، وسداد رأي، تجمع إلى تحرير المعاني وتهذيب الألفاظ.

وهذه لا يستغني عنها أحد من العلماء، فإن نتائج الأفكار لا تقف عند حد، بل لكل عالم ومتعلم منها حظ.

وهؤلاء أحسنوا إلى الناس، كما أحسن الله إليهم، زكاة لعلومهم، وإبقاء للذكر الجميل في الدنيا، والأجر الجزيل في الأخرى.

الثاني : من له ذهن ثاقب، وعبارة طلقة، ووقعت إليه كتب جيدة، جمة الفوائد، لكنها غير رائقة في التأليف والنظم، فاستخرج درها، وأحسن نضدها ونظمها.

وهذه ينتفع بها المبتدئون، والمتوسطون.

وهؤلاء مشكورون على ذلك محمودون"اهـ(١).

وأهم الأمور التي على الباحث أن يتحلى بها:

الإخلاص لله تعالى:

تصحيح النية، من أهم الأمور التي على الباحث أن يحرص عليها، فإنه به يكسب التوفيق والهدى والسداد، ويكسب على بحثه وجهده الأجر الجزيل عند الله سبحانه وتعالى، وينال القبول في الدنيا والآخرة.

وكم من باحث لديه الجد والاجتهاد والفهم والذكاء، ولكنه عدم الإخلاص، فخاب في بحثه وخسر، وسلب التوفيق.

وإذا لم يكن من الله عون للفتى فأول ما يجني عليه اجتهاده

فليكن باعثك طلب رضا الله سبحانه وتعالى، فلا تبحث فيما لا يجوز البحث فيه.

لا تكتب بدافع الهوى والشهوة.

لا تنصر الباطل وأنت تعلم أنه باطل.

وراقب الله تعالى فيما تكتب، واعلم أنك يوم القيامة مسئول عما خطته يمينك!

التأهل العلمي:

البحث العلمي لابد فيه من أهلية للبحث، فإن فاقد الشيء لا يعطيه!

فلا بد لمن أراد أن يبحث ويكتب في موضوع أن يكون لديه علم بعلوم الآلة، وهي:

علم اللغة

علم النحو.

---

(١) بصائر ذوي التمييز ١/٥٠).

علم الصرف.

علم البلاغة من بيان ومعاني وبديع.

علم أصول الفقه، مع المقدمات المنطقية.

علم علوم الحديث.

علوم القرآن.

فيكون لديه علم بهذه العلوم ومصادرها، ومعرفة بكيفية استخراج ما يحتاجه منها، والرجوع إليه فيها.

ثم عليه أن يكون ذا علم بموضوع البحث، ودراية به، وبمصادره ومراجعه، ودربة فيه؛ فلا يكتب في غير تخصصه، وما لا يدخل تحت علمه وفهمه.

قال أبونصر الفارابي: "لايسمى العالم بعلم ما، عالماً بذلك العلم على الإطلاق حتى تتوفر فيه أربعة شروط:

أحدها : أن يكون قد أحاط علماً بأصول ذلك العلم على الكمال.

الثاني : أن تكون له القدرة على العبارة عن ذلك العلم.

الثالث : أن يكون عارفاً بما يلزم عنه.

الرابع : أن تكون له القدرة على دفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم"اهـ[١].

القدرة الجسدية والذهنية للبحث، مع وجود الوقت الكافي للقيام بمتطلبات البحث:

البحث يحتاج إلى قدرة جسدية وذهنية، فإن الباحث إذا كان عاجزاً عن الحركة، أو عن القراءة لا يستطيع أن يبحث بنفسه، إلا أن يساعده أحد، فيكون مستطيعاً بغيره.

---

(١) الإفادات والإنشادات للشاطبي ص١٠٧

والبحث يحتاج إلى استنباط وتحليل، يستند على قوة ذهنية منتجة، بدونها يعجز عن إتمام بحثه، بله الشروع فيه.

وبدون الوقت الكافي، والصفاء الذهني يتعثر البحث والباحث.

قال تقي الدين السبكي في معرض كلامه عن ما يجب توفره لمن يريد أن يؤلف: "لاشك أن ذلك يحتاج بعد الأهلية إلى ثلاثة أشياء:

أحدها : فراغ البال، واتساع الزمان.

والثاني : جمع الكتب التي يستعان بها على النظر، والاطلاع على كلام العلماء.

والثالث : حسن النية، وكثرة الورع والزهد والأعمال الصالحة التي أشرقت أنوارها.

فمن يكون اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث أنى يضاهيه أو يدانيه من ليس فيه واحدة منها، فنسال الله تعالى أن يحسن نياتنا وأن يمدنا بمعونته وعونه"اهـ[1].

الصبر والأناة:

البحث معاناة تحتاج إلى صبر ومثابرة في كل مرحلة من مراحله.

والباحث عليه أن لا يستعجل النتيجة. وأن يتأنى في فهم المعلومات، ومناقشتها، وإجالة النظر والفكر فيها، ليستطيع أن يفهمها على الصورة الصحيحة.

فهو يصبر على ما قد يجابهه من صعوبات أثناء البحث عن مصادر الموضوع ومراجعه. ويصبر على ما يتكبده من عناء ومشقة في جمع المعلومات واستقراءها. ويصبر على ما يتكبده أثناء تحرير هذه المعلومات وتنظيمها

---

(١) تكملة شرح المهذب للسبكي (١٠/٣).

وترتيبها. ويصبر على الدراسة سواء احتاجت إلى تحليل أو استنباط أو موازنة.

علاقة حب بينه وبين موضوع البحث :

لا يحسن أن يشتغل الباحث بموضوع لا يحبه.

ووجود هذه الحب من الأمور المهمة حتى يصل البحث إلى درجة من الكمال، فإن الباحث إذ لم يحب موضوع بحثه لم يبذل فيه الجهد الذي يلزم لإتمامه على الوجه الأكمل، ولم يتعن في الصبر على ما يكابده فيه من جهد.

وبدون الصبر يكون البحث على صدره هماً، ينتظر متى يلقيه عنه!

ولما ذكر مجد الدين الفيروز آبادي شروط التعلم والتعليم ذكر الشرط الثاني منها: "أن يقصد العلم الذي تقبله نفسه، وتميل إليه طباعه، و لا يتكلف غيره، فليس كل الناس يصلحون لتعلم العلم، و لا كل صالح لتعلم العلم يصلح لتعلم جميع العلوم، وكل ميسر لما خلق له"اهـ[١].

ومن صفات الباحث المهمة :

الأدب العلمي والخلقي.

و الموضوعية، وهي التجرد لإتباع الحق، والأخذ بالدليل، دون عصبية أو هوى.

وقد رأيت كلاماً لابن عبدالبر النمري (ت٤٦٣هـ) رحمه الله موضوعه "رتب طلب العلم، ودرجاته، ومناقله"، أختم به سائلاً الله عزوجل أن ينفعني وإياك به، إذ هو مما ينبغي للباحث في العلوم الشرعية أن يتحلى به.

قال ابن عبدالبر النمري رحمه الله تعالى:

"طلب العلم درجات ومناقل ورتب، لاينبغي تعديها، ومن تعداها جملة فقد تعدى سبيل السلف رحمهم الله، ومن تعدى سبيلهم عامداً ضل، ومن تعداه مجتهداً

---

(١) بصائر ذوي التمييز (٤٨/١).

زل.

فأول العلم: حفظ كتاب الله عزوجل، وتفهمه. وكل ما يعين على فهمه فواجب طلبه معه. و لا أقول: إن حفظه كله فرض، ولكن أقول: إن ذلك واجب لازم على من أحب أن يكون عالماً ليس من باب الفرض.

فمن حفظه قبل بلوغه ثم فرغ إلى ما يستعين به على فهمه من لسان العرب؛ كان له عوناً كبيراً على مراده منه، ومن سنن رسول الله ﷺ.

ثم ينظر في ناسخ القرآن ومنسوخه، وأحكامه، ويقف على اختلاف العلماء واتفاقهم في ذلك، وهو أمر قريب على من قربه الله عليه.

ثم ينظر في السنن المأثورة الثابتة عن رسول الله ﷺ؛ فبها يصل الطالب إلى مراد الله جل وعز في كتابه، وهي تفتح له أحكام القرآن فتحاً.

وفي سير رسول الله ﷺ تنبيه على كثير من الناسخ والمنسوخ في السنن.

ومن طلب السنن فليكن معوله على حديث الأئمة الثقات الحفاظ الذين جعلهم الله خزائن لعلم دينه، وأمناء على سنن رسول الله ﷺ.

ومما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله، وهو العلم بلسان العرب، ومواقع كلامها، وسعة لغتها، واستعارتها، ومجازها، وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه، وسائر مذاهبها؛ لمن قدر فهو شيء لا يستغني عنه.

ويلزم صاحب الحديث أن يعرف الصحابة المؤدين للدين عن نبيهم صلى الله عليه وسلم، ويعني بسيرهم، وفضائلهم، ويعرف أحوال الناقلين عنهم، وأيامهم وأخبارهم، حتى يقف على العدول، وهو أمر قريب كله على من اجتهد؛

فمن اقتصر على علم إمام واحد وحفظ ما كان عنده من السنن ووقف على غرضه ومقصده في الفتوى حصل على نصيب من العلم وافر، وحظ منه حسن صالح، فمن قنع بهذا اكتفى والكفاية غير الغنى.

ومن طلب الإمامة في الدين، وأحب أن يسلك سبيل الذين جاز لهم الفتيا نظر

في أقاويل الصحابة والتابعين، والأئمة في الفقه؛ إن قدر على ذلك نأمره بذلك كما أمرناه بالنظر في أقاويلهم في تفسير القرآن.

فمن أحب الاقتصار على أقاويل علماء الحجاز، اكتفى واهتدى إن شاء الله.

وإن أحب الإشراف على مذاهب الفقهاء متقدميهم ومتأخريهم بالحجاز والعراق، وأحب الوقوف على ما أخذوا وتركوا من السنن، وما اختلفوا في تثبيته وتأويله، من الكتاب والسنة، كان ذلك مباحاً، ووجهاً محموداً إن فهم وضبط ما علم أو سلم من التخليط نال درجة رفيعة ووصل إلى جسيم من العلم واتسع ونبل؛ إذا فهم ما اطلع، وبهذا يحصل الرسوخ لمن فقهه الله.

وصبر على هذا الشأن، واستحلى مرارته، واحتمل ضيق المعيشة فيه.

واعلم يا أخي إن المفرط في حفظ المولدات لايؤمن عليه الجهل بكثير من السنن، إذا لم يكن تقدم علمه بها.

وإن المفرط في حفظ طرق الآثار دون الوقوف على معانيها، وما قال الفقهاء فيها؛ لصفر من العلم.

وكلاهما قانع بالشم من المطعم، ومن الله التوفيق والحرمان، وهو حسبي وبه اعتصم.

واعلم يا أخي أن الفروع لا حد لها تنتهي إليه أبداً، ولذلك تشعبت، فمن رام أن يحيط بآراء الرجال فقد رام ما لا سبيل له، و لا لغيره إليه؛ لأنه لا يزال يرد عليه ما لايسمع ولعله أن ينسى أول ذلك بآخره، لكثرته، فيحتاج أن يرجع إلى الاستنباط الذي كان يفزع منه، ويجبن عنه تورعاً بزعمه أن غيره كان أدرى بطريق الاستنباط منه، فلذلك عول على حفظ قوله، ثم إن الأيام تضطره إلى الاستنباط مع جهله بالأصول، فجعل الرأي أصلاً واستنبط عليه.

واعلم أنه لم تكن مناظرة بين اثنين أو جماعة من السلف إلا لتفهم وجه الصواب، فيصار إليه، ويعرف أصل القول وعلته، فيجري عليه أمثلته ونظائره.

فعليك يا أخي بحفظ الأصول والعناية بها.

واعلم أن من عني بحفظ السنن والأحكام المنصوصة في القرآن ونظر في أقاويل الفقهاء، فجعله عوناً له على اجتهاده، ومفتاحاً لطرائق النظر، وتفسيراً لجمل السنن المحتملة للمعاني، ولم يقلد أحداً منهم تقليد السنن التي يجب الانقياد إليها على كل حال، دون نظر، ولم يرح نفسه مما أخذ العلماء به أنفسهم من حفظ السنن وتدبرها، واقتدى بهم في البحث والتفهم والنظر، وشكر لهم سعيهم فيما أفادوه ونبهوا عليه، وحمدهم على صوابهم الذي هو أكثر أقوالهم، ولم يبرئهم من الزلل كما لم يبرؤوا أنفسهم منه، فهذا هو الطالب المتمسك بما عليه السلف الصالح، وهو المصيب لحظه، والمعاين لرشده، والمتابع لسنة نبيه ﷺ، وهدي صحابته رضي الله عنهم.

ومن أعف نفسه من النظر، وأضرب عما ذكرنا، وعارض السنن برأيه، ورام أن يردها إلى مبلغ نظره، فهو ضال مضل، ومن جهل ذلك كله أيضاً، وتقحم في الفتوى بلا علم فهو اشد عمى، وأضل سبيلاً

لقد أسمعت لو ناديت حياً ... ولكن لا حياة لمن تنادي

وقد علمت أنني لا أسلم من جاهل معاند لا يعلم.

ولست بناج من مقالة طاعن ... ولو كنت في غار على جبل وعر

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً ... ولو غاب عنهم بين خافيتي نسر

واعلم يا أخي أن السنة والقرآن هما أصل الرأي والعيار عليه، وليس الرأي بالعيار على السنة، بل السنة عيار عليه، ومن جهل الأصل لم يصل الفرع أبداً.

وقال ابن وهب: حدثني مالك أن إياس بن معاوية قال لربيعة: إن الشيء إذا بني على عوج لم يكد يعتدل. قال مالك: يريد بذلك المفتي الذي يتكلم على أصل يبني عليه كلامه"اه[١].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٦٦-١٧٢). باختصار وتصرف يسير جداً.

قال الشافعي رحمه الله: "من تعلم القرآن عظمت قيمته.

ومن تكلم في الفقه نما قدره.

ومن كتب الحديث قويت حجته.

ومن نظر في الحساب جزل رأيه.

ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه"اهـ[١].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٢٤).

المشرف

الحقوق والواجبات

يتركز دور المشرف في الأمور التالية:

التوجيه والإرشاد: وهذا يبدأ من قبل أن يسجل الباحث موضوعه للمرحلة التي يسعى لنيلها، فهو يوجهه إلى الجهة المناسبة، ليكون موضوعه فيها، ويرشده إلى الجوانب التي تصلح أن يكتب فيها.

فإذا سجل موضوعه أرشده ووجهه كيف يبدأ في البحث، ومن أي عنصر يبدأ الكتابة، وما هي المراجع الصالحة له، وأين يجد بحث هذه القضية أو تلك، وكيف يتناولها، إلى غير ذلك مما يحتاجه الطالب.

فإذا ما واجهته مشكلة في البحث في فهم مسألة أو ترجيح بين قولين، أو وضع صياغة معينة لموضوع أو تعريف كان بجانبه موجهاً ومرشداً.

المتابعة : يقصد بهذا متابعة عمل الباحث، ليستحثه على البحث، وانجازه في المدة المحددة، وليرفع التقارير إلى الجهة المختصة عن سير الطالب.

فالمشرف يقف بجانب الطالب وخلفه وأمامه يوجهه ويرشده، ويأخذ بيده، ويستحثه ويتابعه لينجز في الوقت المحدد

إكمال العمل الإداري : عادة تحتاج الرسالة في تسجيلها كموضوع، أو متابعتها، أو إجراءات التسليم، أو أخذ الإذن للطباعة، إلى عمل إداري، وجميعه يتوقف على المشرف الذي يكمل للطالب هذا العمل الإداري، ويفيد الجهات المختصة بحال الطالب، وما عليه شأنه في بحثه.

المساعدة في البحث : قد يقف الطالب أمام ترجمة فلا يجدها، أو أمام قضية لا يفهمها، أو أي أمر يصعب عليه، فيقوم المشرف بمساعدته، في بحث هذه القضية أو تلك ، أو تفهيمه هذه المسألة أو تلك.

مع ملاحظة أن تكون المساعدة محدودة، في جزئية صغيرة جداً، ويترك فيها المشرف للباحث حرية الاختيار والترجيح، بعد أن يأخذ بيده في فهمها، وإيقافه عليها.

تسديد الباحث : حينما يعطي الباحث أوراقه للمشرف ليقرأها، فإنه سيقف حتماً على أمور هي محل ملاحظة، فيقدم المشرف هذه الملاحظات للباحث، ويسدده في بحثه ليصل بإذن الله تعالى إلى بر الأمان.

وهنا أمر مهم ؛ على الباحث إذا قدّم أوراقه إلى المشرف ليقرأها، أن يعيِّن له المواضع التي تحتاج إلى مزيد اهتمام، وخاصة في المحل الذي ذكر الباحث اختياراً أو ترجيحاً له، أو تضمن توجيهاً، أو نحو ذلك؛ لأن المشرف في الغالب سيقرأ الأوراق قراءة سريعة، يلاحظ فيها ما قد يقع في أسلوب الباحث، وطريقته في التوثيق ونحو ذلك، و لا يتيسر له عادة أن يدقق في كل جزئية، فإذا ما نبهه الباحث إلى هذه المواضع، أمكن بإذن الله حصول الاستفادة التامة للباحث من المشرف.

حق المشرف على الطالب :

وللمشرف مع الطالب الباحث حق العالم على التلميذ.

احترام العلماء وتوقيرهم وتعظيمهم، من حقوقهم التي يجب علينا مراعاتها. حتى قيل: يعامل العلماء كمعاملة الخلفاء، يعني في الأدب معهم.

نقل عن أيوب بن القرية أنه قال: "أحق الناس بالإجلال ثلاثة:

العلماء.

والإخوان.

والسلاطين.

فمن استخف بالعلماء أفسد مروءته.

ومن استخف بالسلطان أفسد دنياه.

والعاقل لا يستخف بأحد.

قال: والعاقل دينه شريعته، والحلم طبيعته، والرأي الحسن سجيته"(١).

و يروى عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: "من حق العالم عليك: أن تسلم على القوم عامة وتخصه دونهم بالتحية.

وأن تجلس أمامه .

ولا تشيرن عنده بيدك .

ولا تغمزن بعينيك.

ولا تقولن: قال فلان خلافا لقوله.

ولا تغتابن عنده أحداً.

ولا تسار في مجلسه.

ولا تأخذ بثوبه.

ولا تلح عليه إذا كسل.

ولا تعرض من طول صحبته فإما هو بمنزلة النخلة تنتظر متى يسقط عليك منها شيء.

وإن المؤمن العالم لأعظم أجرا من الغازي في سبيل الله، وإذا مات العالم انثلمت في الإسلام ثلمة لا يسدها شيء إلى يوم القيامة"(٢).

فهذه جملة من الآداب التي تراعى مع العلماء، ولنفردها على أقسام، فأقول:

الأدب في مجلس الإشراف:

فمن الأدب مع العالم في ذلك :

- الحرص على مجلس الإشراف ولزومه.
- تفهم عبارته وإشارته.
- صرف العين والوجه إليه.
- ترك الاشتغال أمامه بأي شيء آخر غير السماع لدرسه.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١٤٦/١).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٩٩/١)، وعلقه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١٤٦/١)، وأسنده مختصراً (١٢٩/١).

. الحرص على حسن الاستماع وحسن السؤال.
. القرب منه ما أمكن.
. قلة الحركة إلا لحاجة أمامه.
. ترك الاسترسال أثناء الدرس بالكلام حتى ولو أذن بالتعليق.
. ترك الأسئلة أثناء الدرس وليحفظ الطالب أسئلته إلى ما بعد الدرس.
. إذا سأل العالم يحسن سؤاله فإن حسن السؤال نصف العلم.
. إذا سمع جواب العالم يتدبره ويتفهمه قبل أن يعيد السؤال.

الأدب مع العالم في صحبته:

طالب العلم مع الشيخ خادم، ولأمر ما كان من أسماء طالب العلم مع شيخه: (تلميذ)، والتلميذ جمعها (التلاميذ) و هم الخدم والأتباع. ويأتي التلميذ بمعنى متعلم الصنعة. والتلميذ الخادم.

قال الشاعر لبيد بن ربيعة:

فالماء يجلو متونهن كما يجلو التلاميذ لؤلؤاً قشباً

قوله: (التلاميذ) غلمان الصناع. وقوله: (القشب) القشيب الجديد، والجمع قشب[1].

عن ابن وهب عن مالك قال: كان عبيد الله بن عبدالله بن عتبة من علماء الناس كثير العلم وكان ابن شهاب يخدمه حتى إنه كان ليناوله الشيء.

قال: وكان ابن شهاب يصحب عبيد الله حتى إنه كان لينزع له الماء. قال: وكان عبيد الله بن عبد الله إذا دخل في صلاته فقعد إليه إنسان لم يقبل عليه حتى يخلو من صلاته على نحو ما كان يرى من طولها. قال مالك: إن علي بن الحسين كان من أهل الفضل وكان يأتيه فيجلس إليه فيطول عبيد الله صلاته ولا يلتفت إليه فيقال له: علي بن الحسين! وهو ممن هو منه فقال: لا بد لمن طلب هذا الأمر يعنى

(١) انظر رسالة (التلميذ) للبغدادي (ضمن نوادر المخطوطات) تحقيق عبدالسلام هارون (١/٢٤٣).

به"[1].

فطالب العلم في صحبة شيخه خادم له، وعليه أن يتحلى بالصفات التالية:

. أن لا يرفع صوته أمامه.

. أن يبادر إلى تلبية طلبه.

. أن لا يتقدمه إلا لخدمته.

. أن يعظمه في خطابه.

. أن لا يلح عليه عند كسله أو شغله.

. أن لا يحرجه بالسؤال عما يعلم أن العالم لا يريد الكلام فيه.

وعموماً عليه أن يحرص في صحبة العالم على مراعاة حق العلم الذي خصه الله به، وليتذكر قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: ١١).

الأدب مع العالم في مجلسه:

وفي مجلس العالم ينتبه إلى الأمور التالية:

. أن يكون مجلسه دون العالم.

. أن لا يكون بعيداً عن العالم و لا قريباً جداً منه في مجلسه.

. أن يتفسح للطلاب الذين يريدون الجلوس.

. أن لا يشغب بالكلام في مجلسه، و لا يماري و لا يجادل.

. أن لا يبدأ الحديث حتى يبدأ الشيخ.

. أن لا يفرض على مجلس الشيخ حديثاً بدون إذن الشيخ.

. أن لا يتكلم بعد كلام الشيخ إلا بإذنه.

. أن لا يغتاب عنده أحداً.

. أن لا يشعره بتململ أو تضجر.

. أن لا يجلس جلسة تنبئ عن عدم الاكتراث أو قلة الاهتمام.

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي ص٢٧٩.

. أن يتحمل من شيخه ما قد يعتريه من وعورة خلق أو شدة فإنما هو بشر.

الأدب مع العالم في فتواه:

العلماء يوقعون فتاواهم عن الله، فكيف ينبغي أن يكون حالنا معهم في فتاواهم؟! هذه بعض الآداب:

. عدم التعنيف والتشنيع على الواحد منهم إذا كان له رأي رآه بحسب اجتهاده، في مسألة اجتهادية.

. إحسان الظن بهم في فتاواهم، فلا يقال عن العالم: أفتى لغرض دنيوي، أو لكذا.

. عند تحقق خطأ العالم يسقط القول الذي أخطأ فيه و لا يسقط العالم.

. الثقة في علمه وتحريره وترجيحه. فيتلقى بالتأمل والتدبر وإحسان الظن، واتهام النفس بعدم الفهم، فلا يهجم على رد أو مناقشة قبل ذلك، وإن بدا له شيء فلا يتعجل حتى يتأكد ويستشير ويستخير ثم يقدم ما بدا له إلى شيخه برفق وأدب، و دون أن يرى لنفسه فضلاً، فإن لشيخه الفضل أن علّمه وفهمه حتى استطاع أن ينتبه إلى ما انتبه إليه.

. الأصل تلقي فتوى العالم بالقبول إلا أن يظهر مخالفتها للدليل الذي يلزم المصير إليه. أمّا مادام لم يظهر ما يقتضي مخالفتها للدليل الذي يلزم المصير إليه فإن المسألة اجتهادية، والأصل أن اجتهاد العالم لا ينقض باجتهاد عالم غيره، وذلك في غير المسائل التي يترافع فيها إلى الحاكم الشرعي.

. ومن الأدب معه في فتواه أو عند ذكره أو ذكر كتبه تعظيمه وتوقيره.

. ومن الأدب معه عند ذكره أن يدعو له، ويعظمه، فلا يسميه باسمه، و لا ينبزه بلقب، و لا يشينه بنسبة.

. وأن لا يشير إلى تناقض فتواه مع أخرى سبقت له؛ إنما يسأل ويستهدي ويسترشد برفق.

. أن لا يقول له : العالم الفلاني قال بكذا يعني خلافاً لقوله.

خطوات

اختيار الموضوع

وما يجب ملاحظته قبل اختياره

حينما يريد الباحث أن يختار موضوعاً عليه أن يلاحظ فيه الأمور التالية :

١) أن يكون الموضوع مما يدخل في اختصاصه العلمي، فإنه إذا كتب في غير اختصاصه لن ينجح في الوصول إلى نتائج صحيحة إلا ما شاء الله. وكتابته في اختصاصه تساعده على إتقان البحث، وجودة التحرير.

٢) أن يكون البحث في مسائل العلم وموضوعه، حتى يكتسب الأصالة من هذه الجهة؛ فلا يحسن منه الخوض في قضية ليست من مسائل العلم الذي يتخصص فيه. وأن يكون الموضوع الذي يريد بحثه مهماً في ذاته، فلا يكتب في مسائل غير ذات أهمية.

٣) أن يكتب في موضوع تتيسر مصادره ومراجعه لديه، ويمكن البحث فيه.

٤) لا يكتب في موضوع لما تستقر أفراده بعد، كمن يريد أن يكتب عن أحد العلماء ومنهجيته، ويكون ذلك قريباً من موت العالم، فإن هذا قمين بأن يفوّت على الباحث أشياء كثيرة يمكن أن تعينه في البحث، لما تتجمع وتظهر بعد لقرب وفاته.

٥) أن يكون الموضوع الذي يبحث فيه مما يحبه ويرتاح إليه، ويهمه الوصول فيه إلى نتيجة.

٦) أن لا يكتب في موضوع هو مثار بحث ونقاش. أو محل ضغوط عاطفية أو سياسية أو نحو ذلك؛ لأن الضغوط حول الموضوع قد تمنع من الوصول إلى الحق والتجرد في النتيجة، ولأن الموضوع لما يستقر على وضعه النهائي ليحكم عليه.

٧) أن يتحرى في الموضوع أحد مقاصد التصنيف، فيحقق الجدة فيه. مع ملاحظة أن الموضوع الذي يريد بحثه لم تسبق فيه دراسة تغني عن الكتابة فيه! وقد تيسرت اليوم عدة سبل للتأكد من عدم سبق الكتابة في الموضوع فمن ذلك :

- الرجوع إلى فهارس المكتبات العامة.
- الرجوع إلى فهارس الرسائل الجامعية في الجامعات.
- الرجوع إلى مراكز المعلومان مثل مركز الملك فيصل - يرحمه الله - للمعلومات.
- الرجوع إلى معاهد البحوث العلمية.
- استعمال محركات البحث في الشبكة العالمية العنكبوتية للمعلومات (الإنترنت).

٨) أن يستشير أهل الخبرة والعلم في التخصص الذي يريد الكتابة فيه، ويستخير الله على ما يعزم القيام به.

٩) أن يكون الموضوع مناسباً للنطاق المطلوب في البحث الأكاديمي، فقد يقع اختياره على موضوع تتوفر فيه جميع المواصفات السابقة، لكن لا يصلح لأن يكتب فيه رسالة يتقدم بها لنيل الماجستير، إمّا لصغره، أو لطوله بحيث يصلح للدكتوراه.

والموضوع الذي يكتب فيه لا يخلو من الأحوال التالية:

١. أن تكون القضية مما يثير في نفسه التوجه للكتابة فيها، لحاجته إلى معرفة الصواب أو الراجح فيها.
٢. وجود مشكلة في الحياة العامة أو الخاصة تحتاج إلى بحث وتحرير، وهي مما يدخل في تخصصه، فيرى أن من الواجب عليه كفائياً الكتابة فيها.
٣. أن يكلف من جهة علمية بالكتابة فيه.

٤. أن تتجمع لديه عناصر الموضوع من خلال قراءته المستمرة، التي كان يسجل خلالها الفوائد العلمية، فتتجمع لديه عناصر الموضوع من خلال هذه الفوائد، فلا يبقى إلا أن يضيف إليها بعض الأشياء، ثم يصيغها لتكون بحثاً ودراسة في المسألة التي تجمعت لديه. وهذا النوع من البحوث تتشكل بغير استعجال، بل صاحبها في أول الأمر لم يضع في باله أصلاً الكتابة فيها، ولكن بعد مدة من الزمن إذا تأمل ما تجمع لديه من معلومات مختلفة، رأى إمكانية الكتابة في جانب منها، يضع فيه تلك الفوائد التي تجمعت لديه ويصيغها، ويضيف إليها ما يلزم.

٥. أن تنقدح لديه فكرة أثناء القراءة أو النقاش فتلح عليه ويتوجه للكتابة فيها.

وعلى كل حال فإن الباحث عليه بقراءة كتب من أصول العلم الذي يريد الكتابة فيه، ويكثر وينوع ويختار، فإن هذا جدير بأن تنقدح له الفكرة، وتتضح له الصورة، وعساه يبلور فكرة كانت في نفسه، أو موضوعاً انجذب إليه.

وليحذر الباحث تلك الكلمة : "ما ترك الأول للآخر شيئاً"، فما من كلمة اضر بالعلم والعلماء والمتعلمين منها. بل القول الصحيح: "كم ترك الأول للآخر"، فإنما يستجاد الشيء ويسترذل لجودته ورداءته في ذاته، لا لقدمه وحدوثه. وإنما قيمة كل امرئ ما يحسن.[1]

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله (١/٩٩). وقارن بـ قواعد التحديث ص٣٨-٣٩.

مشروع البحث

بعد أن تختار الموضوع الذي ترغب في الكتابة فيه، يأتي مشروع البحث، والذي يشتمل على جملة من الخطوات وهي التالية:

أ) عنوان الموضوع، والأمور التي يجب مراعاتها عند تحديد العنوان.

العنوان هو أهم قضية في مشروع البحث، إذ به تحدد معالم الموضوع الذي ستبحثه، وهو أول ما يُطالع من البحث، ويطلب فيه الأمور الآتية:

- أن يكون العنوان جامعاً مانعاً؛ فلا يدخل في العنوان ما ليس في الموضوع، و لا يخرج من العنوان ما هو في الموضوع.
- أن يكون العنوان جذاباً.
- أن يكون العنوان واضحاً بيناً،فلا تجعل فيه ألفاظ مبهمة أو مجملة.
- أن يكون العنوان من عبارات الفن أو ألفاظ الموضوع.
- أن لا يكون العنوان مطولاً إطالة تخل، فيفضل أن تكون مختصراً.

ب) المنهج والطريقة التي سيسلكها الباحث عند معالجة الموضوع.

إذا حدد الباحث عنوان البحث؛ فإنه ينتقل إلى الأمر الآخر، وهو تحديد طريقة البحث ومنهجه، فهو سيعتمد الطريقة التي يوحي بها العنوان؛

فقد يسلك المنهج الاستقرائي التام، أو الاستقرائي الناقص الانتقائي أو العشوائي.

وسيحرر ما تجمع لديه مستعملاً المنهج التحليلي أو الاستنباطي أو المقارن أو العرضي الوصفي أو الاستردادي.

ج) خطة الموضوع، وما يجب مراعاته فيها.

ثم تأتي بعد ذلك قضية وضع خطة الموضوع، وتقسيماته، وهذا فرع عن العنوان، إذ العنوان يحكم تقسيم الموضوع، وإلا يغير العنوان بحسب التقسيمات الداخلية

لتحصل قضية المطابقة بين المحتوى والعنوان.

وتتشكل خطة الموضوع، عن طريق ما يلي:

أولاً : سرد العناصر الذي يرى دخولها فيه.

ثانياً : جمع العناصر المتقاربة تحت عنوان جامع لها.

ثالثاً : ينظر في ما يشكله هذا العنوان وما تحته من عناصر مع غيره من العناوين وما تحتها من العناصر هل يكوّن باباً أو فصلاً أو مبحثاً. ويمكن أن يستعين بالأبحاث المشابهة لموضوعه يسترشد منها في ما يزيده في خطة موضوعه أو يحذفه، ونحو ذلك.

وأهم الأمور التي تراعى في ذلك هي التالية:

- تقسيم البحث إلى أبواب وفصول ومباحث، أو إلى مقاصد ومطالب، أو فصول فقط، بحسب طول البحث وقصره، ويقدم بين يديها التمهيد أو المدخل إذا لزم. مع ملاحظة أن التمهيد والمدخل لا يقسم إلى مباحث أو فصول، لأنه مجرد تمهيد وليس موضع بحث، فيسوق عناصر التمهيد أو المدخل تحت عناوين جانبيه، مقتصراً على العناصر التي يحتاجها لموضوع البحث، ويوردها باقتضاب وتركيز، فلا يبسطها بسط البحث و لا يعرضها عرضه.

- لابد من وضع عنوان لكل قسم؛ فللباب عنوان، وللفصل عنوان، وللمطلب عنوان، وللتمهيد عنوان، وللمدخل عنوان.

- يراعي في العناوين الداخلية ما يراعى في عنوان البحث.

- تكون هذه التقسيمات منطقية ومتسلسلة يفضي كل واحد منها إلى الذي يليه، بانسيابية وسلاسة.

- وتأخذ هذه التقسيمات موضعها بحسب عنوان البحث؛ فمثلاً حينما يكون عنوان البحث: "الإمام الخطابي ومنهجه في كتابه معالم السنن"، فإن

تقسيمات الموضوع، ومواضع عناصر العنوان تختلف عنها لو كان عنوان البحث: "منهج الخطابي في كتابه تهذيب السنن"، فإن ترجمة الإمام الخطابي في العنوان الأول أصيلة في البحث، ومقصد من مقاصده الأساسية، فتأخذ القسم الأول من الخطة، أو الباب الأول منها. وفي العنوان الثاني ترجمة الخطابي غير أصيلة في البحث، وليست من مقاصده، فلا يصلح أن تكون باباً أو القسم الأول منه، إنما يصلح أن تكون مدخلاً أو تمهيداً، وتكون ترجمة مختصرة، موجزة، بخلاف الترجمة في العنوان الأول فإنها تكون موسعة مطولة تحليلية.

- ويراعي في هذه التقسيمات التناسب في الطول، فلا يستحسن أن يكون في الباب الأول مثلاً أربعة فصول، وفي الباب الثاني فصلان، أو يكون عدد الصفحات في الباب الأول مائة صفحة، وفي الباب الثاني خمسون صفحة فقط، أو الفصل الأول خمسة عشر صفحة، والفصل الثاني ثلاثون صفحة، ويمكنه حل هذه المشكلة عن طريق النظر في اختزال واختصار الفصل الطويل، أو حذف بعض النقول والاحتفاظ بأهمها ويشير إلى الباقي بالإحالة في الهامش، أو زيادة عدد صفحات الفصل بزيادة بعض النقول وإضافة بعض الأمور التي يمكن إضافتها، حتى يتناسب عدد صفحاته مع الفصول الأخرى، أو الاقتصار على وضع الخلاصة والنتيجة مع بعض الأمثلة، ووضع الباقي في ملحق آخر الكتاب

د) الدراسات السابقة وتقويمها.

هذه الخطوة تكون سابقة، فهي تأتي أثناء اختيار الموضوع؛ إذ ينبغي للباحث أن يتأكد من عدم وجود دراسة سابقة تغني عن الكتابة والبحث فيه، وهنا بعد أن يتأكد من ذلك يقوّم الدراسات السابقة، لكي يكون واضحاً لديه ولدى القارئ الشيء الذي يريد أن يضيفه إلى الموضوع، مبيناً الجهة التي يريد أن يكون فيها

البحث، ولم توجد عند من سبقه ممن درس الموضوع إن وجد.

وفائدة هذه الدراسة تظهر في تحرير محل الخلاف في البحث، كما تبين له أنواع الكتب التي يعتمدها مصادراً أساسية في البحث، وتحدد له وجهته بوضوح.

هـ) قائمة مبدئية بالمصادر والمراجع الأولية.

يضع الباحث لنفسه القائمة المبدئية للمصادر والمراجع الأولية للبحث، بعد أن يكون قد حرر محل البحث من الدراسات السابقة وعين لنفسه النقاط الجديدة التي سيبحثها ويضيفها إلى الموضوع، من خلال بحثه.

وهذه القائمة مهمة جداً في كشف مدى صعوبة البحث من هذه الجهة؛

فتارة تتيسر المراجع وتوجد و لا تكون نادرة أو يصعب الوصول إليها.

وتارة تكون الصعوبة في كثرة المصادر والمراجع، مما يحوج الباحث إلى طول الاستقراء والتتبع والدراسة، وتشعبها أحياناً.

وتارة تكون صعوبة البحث في شحة المصادر وقلتها وندرتها أو صعوبة الوصول إليها.

ثم على الباحث أن يضع لنفسه تصوراً في ترتيب هذه المصادر من جهة قيمتها وترتيب الرجوع إليها، ولكل بحث نظر خاص في ترتيب المصادر فيه عند جمع المعلومات وتحريرها وترتيبها، فأحياناً ترتب حسب التسلسل الزمني، وتارة ترتب بحسب الاستيعاب للموضوع، وتارة ترتب بحسب قيمة المصنف، وهكذا.

جمع المادة العلمية للبحث

بعد مشروع البحث، والموافقة عليه من الجهة التي يتقدم به إليها، أو حتى بعد توجهه بتوفيق الله له وبمشيئته سبحانه للكتابة في البحث ينتقل الباحث إلى الخطوة التالية، وهي جمع **المعلومات وتدوين المادة العلمية**.

وهذه المرحلة هي مرحلة التقميش، بحسب العبارة التي يطلقها أهل الحديث، فهم يقولون: "قمِّش ثم فتِّش" حيث يقوم الطالب بجمع الروايات والأحاديث، بأسانيدها المتعددة، ثم بعد ذلك يفتش في درجتها من الصحة والضعف.

والبحث هو جمع المادة وتنظيمها وتحريرها وترتيبها؛ حيث يقوم الباحث باستقراء المعلومات التي يتشكل منها البحث في المصادر والمراجع.

وتحديد هذه المصادر والمراجع إمّا أن يتم عبر معرفة مسبقة من الباحث بها من خلال التخصص العلمي، إذ يكون من السهل عليه تحديد دائرة المصادر الأولية للبحث، وجمع مادته منها، وإما أن لا يكون الباحث متخصصاً في موضوع البحث، فيحتاج إلى أن يسترشد بآراء المختصين في تحديد هذه المصادر، والقراءة الموسعة في موضوع البحث، حتى يصل إلى تعيين جملة من المصادر الأولية للبحث.

والقراءة على ثلاثة أنواع:

- القراءة المتأنية للفهم والعلم.
- القراءة السريعة للاستيعاب ، والمعرفة العامة.
- القراءة الجردية بمرور العين على الصفحة، حيث يقوم الباحث بجرد المطولات في ساعات قليلة. وقد أغنت أخيراً برامج الحاسوب عن ذلك، وساعدت الباحثين على الوصول إلى المعلومات وجمعها بأسهل طريقة وفي أسرع وقت، وكل ما على الباحث أن يحضر البرنامج

المناسب للبحث فيه، وتعيين كلمات للبحث، يبحث عنها في الكتب التي ي تصمنها البرنامج، ليعطيه البرنامج قائمة بالمواضع والكتب التي وردت فيها هذه الكلمات، ليطبعها، أو ليراجعها ويجمع المعلومات وينقلها عنده معتمداً ما يناسبه من الطرق التالية:

الطريقة الأولى : البطاقات (الكروت).

الطريقة الثانية : الأوراق.

الطريقة الثالثة : التصوير.

الطريقة الرابعة : الإشارة على ظهر غلاف الكتاب من الداخل.

وشرح هذه الطرق هو التالي :

الطريقة الأولى : الجمع باعتماد البطاقات (الكروت)

هذه الطريقة مفيدة جداً في جمع نصوص محددة، مختصرة أو متوسطة الطول التي عادة لا تحتاج إلى تعليقات كثيرة، و لا ترتبط بسياق خاص، وتحتاج إلى تصنيف بسبب تنوعها وتعددها.

والبطاقة عبارة عن قطع من الورق المقوى بثلاثة أحجام : صغير ومتوسط وكبير. وتكون في العادة مسطرة من الأمام والخلف، وأحياناً تكون مسطرة من جهة واحدة. وتباع لدى المكتبات القرطاسية.

والطريقة هي أن يوضع النص في البطاقة ويكتب اسم المرجع ومعلومات النشر عليها، وموضع النص من الكتاب بالجزء والصفحة أو بالصفحة فقط إذا لم يكن للكتاب أجزء .

وقد جعل بعض الباحثين لنفسه طريقة معينة في ترتيب هذه المعلومات، وبإمكان كل باحث أن يختار لنفسه الطريقة التي تناسبه، المهم أن تشتمل البطاقة أو يشتمل الكرت الذي نقلت فيه النص أو المعلومة التي تريدها في البحث على هذه المعلومات: (اسم المؤلف، اسم الكتاب، معلومات النشر،

موضع النص المنقول من الكتاب)
وفوائد هذه الطريقة في الجمع كثيرة: فهي تغنيك عن الرجوع مرة ثانية إلى المصدر.

إذا تكرر معك وجود النص في مصدر آخر يمكن إلحاقه بسهولة مع الانتباه إلى توثيق ذلك بذكر اسم الكتاب الثاني واسم المؤلف ... الخ.

تحرر دلالة النص في ذهنك للاستنباط منه بحرية ووضوح.

تسهل عليك حمل المعلومات وكتابة البحث في أماكن مختلفة بدون حاجة إلى نقل الكتب والمصادر.

تمكنك من الاستفادة من المعلومة إذا احتجتها في بحث آخر، لأن الكرت تحتفظ به بعد أن تنقل ما فيه إلى موضعه من البحث، بل والاستفادة من النص في أكثر من محل داخل البحث الواحد إذا احتجت إليه.

يساعدك على عمل الكشافات للبحث الذي تقوم به، إذ التعامل مع البطاقة في الترتيب والتبويب سهل جداً.

ومن سلبياتها : أن هذه الطريقة متعبة جداً في البحث الذي يعتمد على نصوص كثيرة، لكن لا غنى عنها فهي في هذا الباب من أنفع ما يكون.

أن هذه الطريقة قد لا تفيد في النصوص الطويلة.

وغير مفيدة في النصوص التي تحتاج إلى سياقها.

وغير مجدية في النصوص التي تحتاج إلى تعليق من الباحث قد يطول.

الطريقة الثانية : الجمع باعتماد الأوراق

يقيد الباحث في هذه الطريقة النصوص التي يحتاجها البحث في أوراق بيضاء عادية، لكن يفرد كل نص في ورقة، ويترك باقي الورقة للتعليق، ولإضافة المعلومات المتعلقة بهذا النقل بالتعليق عليه.

وهذه الطريقة مفيدة جداً في النقول التي تحتاج إلى تعليقات سريعة ومتعددة

على النص المنقول، حيث يتمكن الباحث من هذا في يسر وسهولة.

ويجمع الباحث هذه الأوراق في ملفات (دوسيات)، حيث يخرم كل ورقة ويدخلها في الدوسية، ويصنف هذه الأوراق إلى مجاميع يضع فاصلاً بينها حتى لا تختلط.

وإن أراد أن لا يستخدم الدوسيات فإنه يمكنه أن يضع الأوراق في مظاريف كبيرة، ويفرد كل ظرف لأوراق تتعلق بموضوع واحد، فإذا ما أراد الكتابة في نقطة معينة أخرج المظروف المتعلق بها.

ويضع الباحث في رأس الورقة عنوان النص ، ويوثقه بذكر اسم المصدر واسم المؤلف ومعلومات النشر.

ويستطيع أن يلحق بالنص المواضع الأخرى التي يتكرر فيها، كأن يراه مثلاً في كتاب ثم يراه في آخر، فإنه يستطيع أن يلحق اسم الكتاب الآخر واسم المؤلف ومعلومات النشر المتعلقة به، إذ في الورقة متسع لهذا.

وهذه الطريقة لا تصلح في البحث الذي يعتمد على جمع نصوص كثيرة، و لا تحتاج إلى تعليق.

و لا تساعد كثيراً على عمل الكشافات مثل البطاقات والكروت.

وما عدا هذا مما ذكر في محاسن طريقة الكروت فإنه يدخل معك هنا.

الطريقة الثالثة: الجمع بواسطة التصوير

أحيانا قد يحتاج الباحث إلى نقل النص في سياقه، أو أن ينقل مع النص كلاماً للعالم الذي أورده، و لا يجد الوقت الكافي لنقله في أوراق، أو يجد في النقل مشقة، فهنا يمكنه أن يلجأ إلى طريقة الجمع بواسطة التصوير، حيث يمكنه أن يصور الصفحة والصفحتين، ويضعهما في ملف (دوسيه) يعده لهذا، أو في مظاريف خاصة يعدها لهذا الأمر، ويرتبها وينظمها بوضع عنوان على المظروف أو على الدوسية، ويمكنه أن يقسم الدوسية إلى موضوعات بحسب

الأوراق التي يصورها.

وعليه أن يلاحظ كتابة اسم المصدر في الورقة التي ينقلها، والأفضل من هذا أن يصور صفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومعلومات النشر من أول الكتاب، أو الجزء في كل مجموعة تتعلق بهذا الجزء أو ذاك.

وهذه الطريقة جيدة جداً لمن تيسرت له.

وتطوي الكثير من الوقت.

وتمكن الباحث من الوقوف دوماً على سياق الكلام الذي ورد فيه النص.

وتمكنه من المقارنة والتثبت من النص مما عساه أن يطرأ عليه أثناء النقل من خطأ بتحريف أو تصحيف.

لكن فيها من السلبيات الأمور التالية:

أنها غير مفيدة في إعداد الكشافات.

أنها غير مفيدة للنصوص التي تحتاج إلى تعليق أو تعقيب أو عمل حاشية.

أنها متعبة جداً في البحث الذي يعتمد على جمع نصوص كثيرة.

أنها تقلل من مدى جودة إدراك الباحث وفهمه للنص، وذلك أن كتابة الباحث للنصوص التي ينقلها بيده، تجعله يقرأها، ويتفهمها، وعسى أن ينقدح في ذهنه من المعاني والفهوم، ما لا يحصل مثله لو اكتفى بمجرد القراءة والتصوير، وهذا أمر مجرب معروف!

الطريقة الرابعة: الجمع بواسطة الإشارة على ظهر غلاف الكتاب من الداخل (جلدة الكتاب)

هذه الطريقة يلجأ إليها الباحث أحياناً، وخاصة إذا كان متعجلاً؛ فهي تغنيه عن النقل والكتابة، ويكتفي فيها بوضع إشارة على النص، ثم يسجل على ظهر غلاف الكتاب من الداخل رقم الصفحة التي فيها النص، ويرتب الأرقام تحت عناوين يضعها يميز بها نوع النصوص، ويمكنه بعد ذلك أن ينقل هذه

الأرقام بعناوينها في ورقة بيضاء، تكون بين يديه.

وهي نافعة جداً في البحث الذي يعتمد على نصوص كثيرة، خاصة إذا كانت متشابهة، أو لا يحتاجها جميعها.

و مريحة للباحث من تعب النقل والكتابة.

وسلبية هذه الطريقة أنها لا تغني الباحث عن تواجد الكتب معه!

و لا تساعد على وضع الكشافات العامة.

كما لا يتيسر إلحاق المصادر الأخرى فيها بصورة واضحة، إلا إذا استعمل الباحث القلم والكتابة بالإشارة في كل محل إلى الموضع الآخر.

كما أنها ليست كالنقل بالكتابة في مدى ما تكسبه للباحث من فهم وإدراك لما تضمنه النص.

وأخيراً فإنها لا تساعد على وضع التعليقات والحواشي بسهولة.

وليلاحظ الباحث : أن جمع المعلومات المتعلقة بالبحث الواحد قد يتم باستعمال جميع هذه الطرق، وقد يتم ببعضها؛ فهو يتعامل مع الموضوع بحسب ما يحتاجه جمع المادة، وبالله التوفيق.

هذا، وما سبق في جمع المعلومات إذا كانت في الكتب، أمّا جمعها إذا كانت على هيئة استبيانات فهذا غير مقصود هنا، ويرجع إليه في كتب أهل الاختصاص، والله اعلم.

اختيار المادة العلمية

بعد مرحلة التجميع تأتي مرحلة التفتيش، حيث يقوم الباحث بدراسة المعلومات التي تجمعت لديه وتنظيمها وترتيبها، فهو يدرسها من جهة قيمتها العلمية في البحث، فيستبعد ما لا فائدة له، أو ما هو تكرار فيجمع المكرر، ويعتمد منه ما يراه أصلاً، ويكتفي بالإحالة إلى غيره، ملاحظاً ما هو الأنسب للبحث.

ومن الأمور المفيدة في البحث ترتيب المعلومة الواحدة بحسب التسلسل الزمني لوفيات من أوردها من المصنفين، لينظر كيف تطورت، وما الذي أضافه كل مصنف إليها، وما هو موقفه منها، وهذا يوقفه على علم كثير فيها.

وقد يحتاج البحث أن يحرر المعلومات بحسب قيمة المؤلف الذي أوردها، أو نقلت عنه.

وقد يعتمد في ذلك قيمة المعلومة، وحسن عرضها، وقوة الاستدلال لها، ووضوح التمثيل عليها، فيعتمد على النقل الذي توفرت فيه هذه الأمور، ويستبعد ما عداه مكتفياً بمجرد الإحالة.

وقد يعتمد نظره فيما جمعه على مجرد حاجة المبحث إلى مادة علمية، إذ يترتب على وضعها فائدة وإثراء للبحث.

وقد كان العلماء يسلكون في بيان ذلك مسالك، منها التحذير بكلمات عامة من بعض الأمور، ليجتنبها الباحث، كما تجده في قول أبي عبدالله مُحَّد بن مُحَّد بن أحمد المقري (ت٧٥٨هـ) رحمه الله حيث قال: "حذّر الناصحون من أحاديث الفقهاء، وتحميلات الشيوخ، وتخريجات المتفقهين، وإجماعات المحدثين.

وقال بعضهم: احذر أحاديث عبدالوهاب، والغزالي، وإجماعات ابن عبدالبر، واتفاقات ابن رشد، واحتمالات الباجي، واختلافات اللخمي.

وقيل: كان مذهب مالك مستقيماً حتى أدخل فيه الباجي: يحتمل ويحتمل، ثم

جاء اللخمي فعد جميع ذلك اختلافاً.

وقال لي العلامة أبوموسى بن الإمام: قال لي جلال الدين القزويني: ما أحسن فقه قاضيكم، لولا ما يحتج به من الحديث الضعيف.

فقلت: شيخكم أكثر احتجاجاً به.

يعنيان أبا مُحَّد وأبا حامد"اهـ[1].

ويأتي بعد ذلك ما يتعلق بترتيب المعلومات وتنظيمها، والأصل أن ترتب المعلومة بحسب خطة الموضوع، فتقسم على عناصر الخطة، تمهيداً للصياغة الأولية (المسودة).

ولكل بحث وضعه الخاص، وترتيبه بحسب ما يقتضيه موضوعه.

ومما يحسن أن يتنبه الباحث له : أهمية أن لا يبادر إلى إتلاف شيء مما لديه من المعلومات التي جمعها، ولو استبعدها من البحث؛ فقد يحتاج إليها مستقبلاً!

وأمر آخر : أن على الباحث أن لا يكون مبالغاً في ضرورة إلحاق ووضع كل ما تجمع لديه في البحث؛ إذ هذا يجعل البحث كالجسم المترهل، أو القميص غير المفصل على أعضاء الإنسان؛ وذلك أن الباحث حينما يرى مقدار الجهد الذي بذله في جمع المادة العلمية، وما تبدو له من أهمية لها، تجده يحرص على إضافة كل معلومة جمعها إلى البحث، دون تحرير ونظر؛

ومع تقدير الجهد واحترام العمل الذي يقوم به الباحث إلا أننا لا نستطيع أن نقر ذلك، لما يترتب عليه من إساءة إلى شكل البحث، وعدم اتساقه بصورة جيدة مرضية، بل قد يترتب على ذلك أمور تسيء إلى نتيجة البحث!

وأشبه هذه الحالة بمن اشترى قماشاً نفيساً وذهب به إلى القصار ليخيطه، ثم هو يطلب من القصار أن لا يقص من القماش شيئاً إلا بحدود يسيرة! فإذا خاط

---

(١) القواعد (٣٥١/١).

القصار هذا الثوب على الطريقة التي يريدها صاحبه فإنه لا يأتي بصورة جيدة، ويكون بصورة لا ترتاح لها العين، بل وغير مريحة في اللبس، وكذا البحث، إذا أراد صاحبه أن يكتب كل شيء جمعه فيه، ولم يقم بتحرير المادة وتنظيمها وترتيبها!

كتابة المسودة

وما يجب مراعاته فيها

المسوّدة هي الصياغة الأولية للبحث، حيث يقوم الباحث بعد تحرير المعلومات وترتيبها وتنظيمها - بأن يضع كل معلومة في المكان المناسب لها، بحسب بنود خطة الموضوع، ويرتب المعلومات داخل المبحث، في كل محل بما يناسبه — بعملية الربط بين هذه المعلومات داخل الفصل والمبحث، بصياغة عبارات تؤدي هذا الأمر، ووضع التمهيد اللازم لكل مبحث أو فصل أو باب، ويسوق المعلومات بطريقة سلسة سهلة تقربها إلى القارئ ليفهم المعنى بوضوح ودقة.

ويراعي في هذه الصياغة، وضوح المعنى، وتسلسل الفكرة، وقوة العبارة، ودقة التعبير. ويساعد على ذلك وضع نقاط لموضوع الفصل، تشكل عناصره، وتوزع ما يوافقها من المعلومات التي جمعتها في محله.

كما يراعي إثبات توثيق المعلومات في الهامش بذكر المصدر أو المرجع.

ويعلق في الهامش ليكشف معنى لفظ غريب، أو ترجمة لعلم، أو تعريف بمكان، أو التعريف بكتاب، أو عزو آية، أو تخريج حديث أو أثر، أو كشف خلفية عن الموضوع يذكرها للقارئ ليفهم النص في جوه العام، ونحو ذلك.

ويضع مقدمة للبحث.

وهذه القضايا تحتاج إلى بيان، وهو التالي:

مقدمة(١) البحث ومحتوياتها :

---

(١) مقدمة بضم الميم، وكسر الدال المشددة، وأمّا المقدمة بالدال المشددة المفتوحة فهي أول الشيء، ومنه مقدمة الجيش، و لا يشترط فيها أن تكون تقديماً وعرضاً لشيء. وجعلهما في المعجم الوسيط (٧٢٠/٢) بالفتح والكسر بالمعنيين، وكأن الملاحظ عندهم كونها أوّل الشيء، والأول أولى.

مقدمة البحث هي واجهته، وهي أول ما يطالعه القارئ للكتاب بعد العنوان؛ لذلك ينبغي أن تتضمن فكرة واضحة عن البحث، بعبارة مشرقة، وألفاظ دقيقة.

ولابد أن تحتوي مقدمة أي كتاب على عناصر خمسة أساسية، ويمكن أن يضاف إليها عنصرين اختياراً.

وهذه العناصر هي التالية:

١) الحمد والثناء على الله سبحانه وتعالى، والصلاة على النبي ﷺ، ولو وضعه بصيغة خطبة الحاجة فإنه أحسن.

٢) ذكر موضوع البحث، و عنوانه.

٣) ذكر بواعث (أسباب) الاختيار.

٤) ذكر خطة الموضوع.

٥) ذكر منهج البحث.

ثم يختم بما بدأ به من الحمد والثناء على الله تبارك وتعالى والصلاة على النبي ﷺ.

وإن شاء زاد قبل هذا :

٦) الدراسات السابقة وتقويمها بالنسبة لموضوع بحثه، وما أضافه بحثه إليها.

٧) المصادر الأولية لموضوعات الخطة.

وبعض الباحثين يذكر الصعوبات التي واجهته أثناء البحث، وهذا أمر يرجع إلى الذوق الشخصي، إلا أن ينبني عليه فائدة علمية في البحث، فيذكر ذلك بإيجاز.

توثيق النقول وضوابطه :

على الباحث أن يهتم بتوثيق النقول، بمعنى أن يذكر المصدر والمرجع لكل ما ينقله، ويكون ذلك بوضوح، وتعيين لا لبس فيه.

والطريقة المتبعة في ذلك تعرف من خلال الأحوال التالية:

أولاً : إذا نقل عدة اسطر، فإنه يميز نقله بالأمور التالية:

أ) أن يصدره بقوله: "قال فلان"، أو "قال فلان في كتابه كذا"، أو "قال في

كتاب كذا".

ب) أن يضع المنقول بين علامتي التنصيص: " ".

ج) أن يضع في آخره : (اهـ) أو (انتهى) للدلالة على نهاية النقل.

د) أن يضع عقب ذلك رقم الإحالة إلى الهامش، ويذكر المصدر، فإن كان التمييز بذكر اسم الكتاب فإن رقم الإحالة يكون على اسم الكتاب، لا في آخر النقل، ويكتفي في هذه الحالة في الهامش بذكر الجزء - إن وجد – والصفحة. و لا تنس إذا رجعت إلى أكثر من طبعة للكتاب أن تميز عند الإحالة الطبعة المحال إليها عن غيرها.

ثانياً : إذا نقل الباحث نقلاً طويلاً نصف صفحة فأكثر، فإنه يميزه بالأمور السابقة، ويزيد ما يلي:

أ) أن يميزه بخط مغاير للخط الذي يستعمله في البحث إن أمكن.

ب) ويجعل حجم الخط أصغر.

ج) ويزيد المسافة على جانبي النص (الهوامش الجانبية على يمين الصفحة ويسارها).

ثالثاً : إذا نقل الباحث الفكرة بعبارته (يعني : بالمعنى) فإنه يضع رقم الإحالة إلى الهامش، ويصدره بقوله: "انظر: ويذكر المصدر بالجزء والصفحة".

رابعاً : إذا نقل باختصار وتصرف، فإنه يميز النقل بما ذكر في أولاً، ويزيد ما يلي:

أ) يضع في الهامش عقب الإحالة كلمة: "باختصار"، أو "باختصار وتصرف"، بحسب الحال.

ب) يشير إلى مكان الحذف والاختصار بوضع علامة الحذف : "...".

خامساً : إذا نقل فقرات تشكل نقاطاً متصلة، فإنه يميزها بما يلي:

أ) يضع كل فقرة بين علامتي تنصيص.

ب) يضع الإحالة عقب آخر فقرة، وإلا على اسم الكتاب إذا ذكره في

الصلب.

ج) يربط بين الفقرات بقوله: "ثم قال" إن احتاج إلى ذلك.

سادساً : إذا سبك عبارة منقولة في كلامه، فإنه يميزها بما يلي:

أ) يجعلها بين معقوفتين.

ب) يضع رقم الإحالة على المعقوف الثاني، ويكتب في الهامش: "من كلام فلان، في كتابه كذا ويذكر الجزء والصفحة ".

وأخيراً : فليتنبه الباحث إلى خطورة النقل بالمعنى، وذلك أن من [أعظم المحاذير في التأليف النقلي: إهمال نقل الألفاظ بأعيانها، والاكتفاء بنقل المعاني، مع قصور التأمل عن استيعاب مراد المتكلم الأول بلفظه، وربما كانت بقية الأسباب متفرعة عنه، لأن القطع بحصول مراد المتكلم بكلامه أو الكاتب بكتابته مع ثقة الراوي، يتوقف عليه: انتفاء الإضمار، والتخصيص، والنسخ، والتقديم والتأخير، والاشتراك والتجوز والتقدير والنقل والمعارض العقلي؛ فكل نقل لا نأمن معه حصول بعض الأسباب، و لا نقطع بانتفائها نحن و لا الناقل، و لا نظن عدمها، و لا قرينة تنفيها، فلا نجزم فيه بمراد المتكلم، بل ربما ظنناه أو توهمناه.

ولو نقل لفظه بعينه وقرائنه، وتاريخه وأسبابه، انتفى هذا المحظور أو أكثره، وهذا من حيث الإجمال.

وإنما يحصل الظن بنقل المتحري، فيعذر تارة لدعو الحاجة إلى التصرف لأسباب ظاهرة، ويكفي ذلك في الأمور الظنية، وأكثر المسائل الفرعية][1]

---

(١) صفة الفتوى والمفتي ص١٠٥-١٠٦. لأحمد بن حمدان الحنبلي (ت٦٩٥هـ) ، خرج أحاديثه وعلق عليه الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ وقارن بمنهج البحث في الفقه الإسلامي ص١٤٩.

موضع الهامش :

الذي جرت به العادة هو أسفل الصفحة، فيكون لكل صفحة هوامشها المستقلة، بتسلسل رقمي يبدأ من رقم (١)، في كل صفحة جديدة.

وقد جرت بعض الهيئات العلمية على وضع الهوامش في آخر البحث، برقم متسلسل من أول البحث إلى آخره.

وجرى آخرون إلى وضع الهوامش في آخر الفصل، فيكون لكل فصل هوامشه المتسلسلة، والتي تبدأ برقم (١) من أول الفصل إلى آخره.

وقد جرى بعضهم إلى وضع الهوامش أسفل الصفحة، برقم متسلسل من أول البحث إلى آخره.

والطريقة الأولى هي التي عليها الأكثر، لما فيها من تيسير على القارئ في متابعة الإحالات والوقوف عليها مباشرة دون أدنى جهد، كما أنها أسهل على الباحث؛ إذ لا يحتاج معها عند إضافة هامش أن يعدل جميع الأرقام المتسلسلة.

طريقة ذكر اسم الكتاب في الهامش عند الإحالة إليه:

عند الإحالة إلى المرجع في الهامش فأنت أمام طريقتين:

الأولى : أن تذكر اسم الكتاب فقط، مع تمييز الطبعة إذا رجعت في البحث إلى أكثر من طبعة، وذكر الجزء - إن وجد - والصفحة.

الثانية : أن تذكر اسم الكتاب، واسم المؤلف، والمحقق - إن وجد — مع معلومات النشر، في أول موضع، ثم تذكر موضع النقل بالجزء — إن وجد — والصفحة.

وفي هذه الطريقة الثانية، ترتب المعلومات بأحد الوجهين التاليين:

الأول : أن تبدأ بذكر اسم الكتاب، ثم اسم المؤلف، ثم المحقق، ثم معلومات النشر، ثم تعيين موضع النقل.

الثاني : أن تبدأ باسم المؤلف ثم اسم الكتاب ثم المحقق ثم معلومات النشر، ثم

تعين موضع النقل.

وتكون الإحالة المتكررة إلى المرجع بالوجه الأول أن تذكر اسم الكتاب، وتكتب بعدها عبارة "مرجع سابق"، وتجعلها بعد اسم الكتاب بين خطين مائلين.

والإحالة المتكررة إلى المرجع بالوجه الثاني أن تذكر اسم المؤلف، وتكتب بعدها عبارة "مرجع سابق"، وتجعلها بعد اسم المؤلف بين خطين مائلين؛ فإن كان للمؤلف أكثر من كتاب سبقت الإحالة إليه تميز كتابه المراد بذكر اسمه؛

مثلاً لو أحلت في البحث إلى كتابين لابن تيمية، أحدهما "منهاج السنة النبوية، في نقض كلام الشيعة والقدرية"، والآخر: "اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم"، ثم تكررت الإحالة إلى أحدهما، ولنفترض أنه "اقتضاء الصراط المستقيم"، وجريت في الإحالة على الطريق الثاني بالوجه الثاني، فإنك تكتب الإحالة هكذا:

ابن تيمية/ اقتضاء الصراط المستقيم/ مرجع سابق/ ص .

ويمكنك أن تختصر في أسماء الكتب، بشرط أن تبين ذلك في مفتاح الاختصارات، وسيأتي الحديث عنه عند الكلام على الصياغة النهائية للبحث.

وهنا أمر مهم : إذا اعتمدت الطريقة الثانية بالوجه الثاني للإحالة، فإنك لابد أن ترتب فهرست المصادر والمراجع على أساس أسماء المؤلفين، بخلاف ما لو اعتمدت الطريقة الأولى، فإنك ترتب المصادر والمراجع على أساس أسماء الكتب.

تنبيه :

الإحالة إلى أكثر من مرجع في الرقم المحال إليه في الهامش لا تسلك إلا مع ما يبين المراد ويزيل اللبس؛ فالأصل أن الكتاب الأول المحال إليه في التعليقة بالهامش هو مصدر المعلومة التي أوردتها في الصلب، وأما الكتب الأخرى فهي تذكر من باب أنها تضمنت نفس الكلام أو فيها نفس الفكرة المراد توثيقها، فتصدرها بقولك : "و انظر". وقد تستغني عنها إذا كانت الإشارة مقصودة إلى جميع الكتب المحال إليها في هذه التعليقة أنها مصدر لهذه المعلومة المشار إليها.

وإذا تفاوتت الكتب في ذكر المعلومة المراد توثيقها بزيادة أو نقص فلابد من البيان.

وعليك مراعاة التسلسل الزمني بين وفيات مؤلفي الكتب، عند الإحالة إلى أكثر من كتاب.

عناوين الحواشي الجانبية :

بعض الباحثين يلجأ إلى استعمال الحواشي الجانبية، بوضع عناوين للفقرات المهمة في الفصل أو المبحث، لتكون منارات إرشاد ودلالة على المضامين تساعد القارئ في الوقوف على المراد ومتابعة عناصر الموضوع.

وهذه الطريقة مفيدة في الفصول الطويلة الكثيرة التشعيب، والتي تحتاج إلى نوع من التركيز للوقوف على مضامينها.

الصلب والهامش :

صفحة البحث تنقسم إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول : الصلب، وهو أعلى الصفحة.

القسم الثاني : الهامش، وهو أسفل الصفحة.

والقسم الأول وهو الصلب هو محل الكلام المقصود في الفصل أو المبحث، أو المطلب والمقصد، يضع فيه الباحث مضامين البحث المقصودة بذاتها، التي يدل عليها العنوان لكل من الباب والفصل والمبحث أو المقصد والمطلب، أو حتى العنوان الجانبي الذي يضعه.

وعليه ؛ فإن الباحث ينتبه إلى أنه ينبغي عليه أن يجرد الصلب لهذه المقاصد، فلا يدخل فيه ما ليس منه، وإذا احتاج لمعلومات خارجة عنه، فإنها يضعها في الهامش، وهو القسم الثاني في الصفحة.

والقسم الثاني : الهامش، وهو محل للأمور التي ليست من مقاصد الصلب، ويذكر فيه الأمور التالية:

أ) توثيق النقول والإحالات.

ب) إيضاح بعض الخلفيات العلمية عن الموضوع، المتعلقة بجزئية جاءت في الصلب، لا يناسب وضعها في التمهيد أو المدخل للفصل أو للباب.

ج) تعليقة استطرادية للفائدة، رأى الباحث أن من المفيد ذكرها.

د) تفسير لفظ غريب.

هـ) التعريف بالأماكن.

و) عزو الآيات إلى مواضعها من المصحف، بذكر اسم السورة ورقم الآية.

ز) تخريج الأحاديث والآثار.

ح) التعريف بالأعلام.

ط) ربط البحث بالإحالة إلى أجزائه السابقة أو اللاحقة.

ي) تفصيل الخلاف في قضية، ليست من المقاصد، فيذكر الصواب أو الراجح في الصلب، ويذكر الخلاف في الهامش، أو يشير إليه. فمثلاً لو كان البحث ترجمة لعلم من الأعلام، فإن من عناصر البحث : "اسمه ونسبه"، وتحت هذا العنصر لا يستحسن أن يذكر الخلاف في اسم جده أو غيره، كما لا يستحسن أن يعرف بالقبيلة التي ينتسب إليها، وما يتعلق من خلاف باسم القبيلة وإلى من تنسب، فإن جميع ذلك محله في الهامش، و يقتصر في الصلب على إثبات الراجح والصواب لديه، ويذكر في الهامش تعليقاً يشير فيه إلى الخلاف، أو يذكره، ويبين وجه ضعف الأقوال التي لم يعتمدها، أو على الأقل يذكر الذي اعتمد عليه من أهل العلم وتابعه في ذلك.

فلا يصلح أن يذكر في الصلب منها إلا ما كان من المقاصد فيه، فمثلاً تخريج الحديث قد يكون في بعض الأبحاث من المقاصد، كأن يكون البحث موضوعه تخريج أحاديث معينة، فهنا لا يكون التخريج في الهامش، إنما في الصلب، و قس على هذا!

مراجعة المسوّدة وما يجب مراعاته

يحصل في أحيان كثيرة بعد كتابة مسوّدة البحث، أن يلحق الباحث عبارات أو إشارات إلى نقول تلحق في مواضع من البحث، أو يستدرك على نفسه في تعديل صياغة بعض العبارات أو الفقرات، أو حتى تقديم أو تأخير مباحث أو فصول، أو مقاطع داخل المبحث أو الفصل، كما أن الباحث بعد الصياغة الأولية، للبحث قد استوعب تماماً مضامين البحث وأفكاره، وأصبح مهيئاً لكتابة خاتمة البحث، كما أن الصورة شبه التامة للبحث قد اتضحت لعدد صفحات الفصول والأبواب؛

هذه الأمور وغيرها سأتكلم عنها فيما يلي :

١ – خاتمة البحث ومحتوياتها:

كما لكل بحث مقدمة فإن له خاتمة، تتضمن أهم النتائج التي تضمنها البحث، بحيث يبرز بوضوح أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في القضايا التي بحثها، ويسهل على القارئ الوقوف على رأيه ونتيجة بحثه فيه بوضوح تام.

وبعض الناس يعمل في الخاتمة تلخيصاً للبحث، ومضامين كل فصل ومبحث، وهذا لا يحسن، إلا إذا أراد بيان النتائج التي توصل إليها في كل فصل على حدة، فهو يبرز النتائج من خلال عرض موجز للفصل، ليوضح النتيجة!

و يحسن أن يورد الباحث بعض التوصيات التي يوصى بها من خلال ما انكشف له من أمور تتعلق بموضوع البحث، كمواضيع صالحة للبحث، أو لفت الأنظار إلى سلوك مسلك معين في بحث بعض القضايا، أو لفت الأنظار إلى كتاب معين، ونحو ذلك.

وليختم بعد ذلك بالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وليصل على النبي ﷺ.

وبعض الناس يجري على ذكر كفارة المجلس في ختام الكتاب، و هذا له وجه والله اعلم.

٢) تقسيم الأبواب والفصول :

من الأمور التي يجدر بالباحث ملاحظتها، وقد بدت له صورة البحث في صياغته الأولية، أن يحرص على وجود توازن بين الأبواب والفصول، فلا يستساغ أن يكون عدد صفحات احد الأبواب بفصوله مساوياً لفصل في باب آخر، كما لا يحسن أن يكون عدد صفحات فصل داخل الباب أكير بكثير من فصل آخر داخل الباب.

وهذا الأمر على الباحث أن ينتبه إليه، ولحل مثل هذا المشكل عليه أن يسلك عدة مسارات :

قد يكون الحل في إعادة صياغة الفصل الطويل واختصاره.

وقد يكون الحل في نقل بعض المعلومات إلى ملاحق يضعها في آخر الكتاب.

وقد يكون الحل في أن يكتفي في التوثيق بالإحالة إلى نص واحد، مع الإحالة إلى باقي المواضع دون نقل لها.

وقد تكون معالجة هذا الأمر في أن يزيد في الفصول الأخرى ما يكون مناسباً لها، قدر رأى أثناء اختيار المادة الاقتصار على غيره.

هذه بعض الحلول، ويمكن للباحث أن يفكر في غيرها مما يراه أجدى وأنسب للبحث الذي بين يديه.

٣) ملاحظة ما يحتاج إلى تفسير أو توضيح من الألفاظ و العبارات:

على الباحث أن يفسر ما يمر عليه أثناء كتابة البحث من ألفاظ غريبة، ومصطلحات علمية، أو خاصة جرى عليها، وكذا إذا وقع له في النقول عبارات تحتاج إلى تعليق يوضح المراد منها، ويكشف ما فيها من معنى للقارئ.

٤) ملاحظة ما أدخله في الصلب ومحله في الهامش، وما أدخله في الهامش ومحله الصلب:

وهذه القضية من أهم ما يحسن البحث ويساعد القارئ على حسن الفهم

وسرعة الاستيعاب لمضامين البحث، وبعض الناس لا ينتبه لهذا الأمر فيقع القارئ لكتابه في مشاكل وصعوبة في متابعة القراءة بطريقة متعبة .

٥) علامات الترقيم:

على الباحث أن يلاحظ علامات الترقيم أثناء الصياغة الأولية، ويتأكد منها أثناء مراجعة المسودة؛ والمراد بعلامات الترقيم هو التالي:

[الترقيم هو وضع رموز مخصوصة، في أثناء الكتابة، لتعيين مواقع الفصل، والوقف والابتداء، وأنواع النبرات الصوتية، والأغراض الكلامية، في أثناء القراءة](١).

والمقصد الأهم هنا إكساب الكتابة خصائص الكلام المسموع، وبيان ذلك :

أنه قد يختلف معنى العبارة الواحدة بحسب طريقة الإلقاء، فأنت قد تلقي العبارة بهيئة الخبر، وقد تلقيها بهيئة الاستفهام، وقد تلقيها بهيئة التعجب، والعبارة لم يتغير من ألفاظها شيء.

وإذا كان جانب كبير من المعنى يكشف عنه الإعراب، وهو ضبط أواخر الكلمات بحسب موقعها؛ فإن طريقة النطق يتوقف عليها من المعنى الشيء الكثير أيضاً، فقد ينقلب معنى العبارة من خبر وتقرير، إلى إنشاء واستفهام بسبب طريقة الإلقاء!

وباستعمال (علامات الترقيم)، تضفي معاني الإلقاء على الكلام المكتوب.

فعن طريقها تقسم الأفكار إلى فقرات؛

فتوضع كل فكرة في فقرة، وتوضع (نقطة =.) في آخرها.

ويفصل بين الجمل التي تكون هذه الفكرة بـ (الفاصلة = ،).

وتميز هذه الفقرة بدخول أول سطر منها عن باقي الأسطر مسافة ثلاثة حروف

---

(١) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية ص١٤. لأحمد زكي باشا (ت١٣٥٣هـ)، قدّم له واعتنى بنشره عبدالفتاح أبوغدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية في بيروت ١٤٠٧هـ.

أو خمسة.

فإذا ارتبطت بعض العبارات بعبارة قبلها كجملة جواب الشرط، وضعت (الفاصلة المنقوطة = ؛).

وإذا أردت بالجملة الاستفهام وضعت في آخرها (علامة الاستفهام = ؟).

وإذا أردت بالجملة التعجب وضعت في آخرها (علامة التعجب = !).

وهكذا مما هو مقرر في علامات الترقيم[1].

٦) التزام كيفية واحدة في الكتابة و العزو:

قد يقع الباحث أثناء الصياغة الأولى في بعض الأمور بسبب السرعة أو تباعد الزمن بين كتابة فصل أو آخر، أو نحو ذلك من العوارض إلى أن يصيغ كل فصل أو بعض الأبواب بطريقة تختلف عن الآخر، والأصل أن يوحد الباحث الكيفية التي يسير عليها، فينتبه إلى ذلك أثناء مراجعة المسودة، بحيث يوحد الطريقة في الكتابة والتوثيق، والعزو.

٧) سلامة الإعراب واللغة :

قد يحصل للباحث أثناء كتابة المسودة سرعة في تسطير الفكرة، فيحيل إلى تقدير في ذهنه ويقدر له إعراباً لا يتفق مع اللفظ الظاهر، فيقع في الخطأ النحوي.

وقد يقوم بإلحاق عبارات أو ألفاظ تؤدى إلى تغير الإعراب و لا يلاحظ ذلك أثناء كتابة المسودة.

وقد يستعمل أثناء كتابة المسودة ألفاظاً لا تصح لغة.

أو تجري في عبارته ألفاظ من قبيل الأخطاء الشائعة، ونحو ذلك؛

فعلى الباحث أن يلاحظ كل هذه الأمور أثناء مراجعة المسودة وكتابتها، حتى يسلم بحثه من ذلك.

---

(١) وسأضع هذه العلامات في ملحق آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

الصياغة النهائية

وأمور تراعى فيها

هاهو بحثك قد استقام على سوقه، وثوبك خطت لحمته وسداه، فأنت تراه ماثلاً للعيان، لم يبق بينك وبين تقديمه للقارئ إلا بعض الأشياء، وهي التالية :

١) ترقيم الصفحات. ويبدأ الترقيم برقم (١) الذي يكون للغلاف، ثم للصفحة التالية له رقم (٢)، وتبدأ أولى صفحات البحث برقم (٥).

و لا يجعل لصفحة الشكر، و لا لصفحة مفتاح الرموز، و لا لدليل المحتويات أرقاماً، ويجعل مكانها أحرفاً هجائية. و يجعل للملاحق، و الكشافات رقماً جديداً، أو يجعل مكانها الأحرف الهجائية. ويجعل الرقم في أعلى الصفحة، حتى لا يتداخل مع أرقام الحواشي، أو أرقام الصفحات في الكتب التي تحيل إليها. ويكون في وسط الصفحة، أو على يمينها في الصفحة التي على اليمين، وعن يسارها في الصفحة التي على اليسار.

٢) وضع مفتاح للرموز والمختصرات المستعملة. إذا استعمل الباحث رموزاً أو مختصرات فإنه يبين مراده منها في هذه الصفحة، ويجعلها في أول البحث.

٣) ترتيب البحث. حيث يجعل صفحة العنوان وهي صورة من الغلاف، ثم يليها صفحة يكتب عليها البسملة، ثم يليها دليل المحتويات[1]، ثم يليه صفحة كلمة الشكر، حيث يشكر فيها من يجب عليه شكره ممن ساعده في إنجاز هذا العمل، أو كانت له يد فيه، كما يشكر الجامعة والكلية والقسم بما أتيح له من أمر ساعدته على إنجاز هذا البحث، وقد جاء في

---

(١) والشائع اليوم وضعه في آخر الكتاب، ووضعه في مقدَّمة الكتاب هو ما جرى عليه أصحاب المصنفات في السابق، كما تراه في المخطوطات.

الحديث : "لم يشكر الله من لم يشكر الناس". ثم يليها صفحة فيها عنوان الرسالة فقط، دون اسم الباحث أو المشرف، ثم بعدها تأتي مقدمة البحث، وما يليها من أبواب وفصول، أو مقاصد ومطالب، ثم تأتي بعدها الخاتمة، ثم الملاحق، ثم فهرست المصادر والمراجع، ثم الكشافات، ويبدأ بكشاف الآيات ثم الأحاديث والآثار، ثم الكلمات الغريبة، ثم الشعر، ثم الأعلام، ثم الكتب، ثم الأماكن، ثم الفوائد العلمية، ثم ترتيب مسائل الكتاب على حروف المعجم.

٤) ترقيم الفقرات إن أمكن؛ لأن هذا يساعد الباحث على عمل الكشافات، والسهولة في الإحالة، حيث يحيل إلى رقم الفقرة، إذا هو ثابت مهما تغير رقم الصفحة.

٥) الملاحق، وذلك أن بعض المعلومات لا يحسن سردها داخل البحث، إنما يورد نماذج منها، و يسوق باقيها في ملحق آخر الرسالة، وذلك حتى لا يمل القارئ من وجودها، وحتى لا تحدث فجوة في تسلسل أفكار الرسالة، و حتى يتناسب البحث في عدد الصفحات في الأبواب والفصول، وكذا قد يحتاج البحث إلى إيراد جداول أو رسوم بيانية، و لا يستحسن الباحث إيرادها أثناء الفصول والأبواب لسبب من الأسباب، فإنه يضعها في هذه الملاحق.

٦) قائمة المصادر والمراجع، وموضعها بعد الملاحق، ويذكر – على كل حال – القرآن الكريم أولاً، ثم يسوق بعد ذلك المصادر والمراجع التي أحال إليها ونقل منها، ذاكراً اسم الكتاب، واسم المؤلف، واسم المحقق، ومعلومات النشر، وتحديد سنة الطبعة، ودار الطباعة، ودار النشر والتوزيع. و لا ينبغي أن يذكر الكتب لمجرد أنه رجع إليها أثناء تحضير مادة البحث، وهو لم يحل إليها وينقل منها في البحث.

وله في ترتيب الكتب في فهرست المصادر والمراجع الطرق التالية:

إمّا أن يرتبها هجائياً على أساس أسماء الكتب.

وإمّا أن يرتبها هجائياً على أساس أسماء المؤلفين.

وإمّا أن يرتبها على أساس الموضوعات، فيفرد كتب الفقه على حدة، وكتب اللغة على حدة، وكتب التفسير وعلوم القرآن على حدة، وكتب الحديث وعلومه على حدة، وكتب العقيدة على حدة، وهكذا. ويرتبها داخل المجموعة بإحدى الطريقتين السابقتين. وليتنبه إلى الأمور التالية:

أ) القرآن العظيم هو أول المصادر فيقدم قبلها جميعها.

ب) إذا كثرت الدوريات والمجلات التي رجع إليها فالأحسن أن يفردها.

ج) إذا كثرت المخطوطات التي رجع إليها فإفرادها أحسن.

د) إذا رجع إلى أكثر من طبعة للكتاب فإنه يذكرها، تحت اسم الكتاب دون رقم مستقل.

هـ) يلزمه أن يرتب المصادر والمراجع على أساس أسماء المؤلفين هجائيا، إذا اعتمد عند الإحالة إلى المصادر في التوثيق أن يبدأ بذكر اسم المؤلف، والإحالة عند تكراره على هذا الأساس.

٧) الكشافات الفنية. على الباحث أن يزود بحثه بكشافات تساعد على الوصول إلى المعلومة في بحثه، وأهم هذه الكشافات هي التالية:

- كشاف الآيات القرآنية.
- كشاف الأحاديث والآثار.
- كشاف الكلمات الغريبة.
- كشاف الشعر .
- كشاف الأعلام.
- كشاف الكتب.
- كشاف الأماكن.

ويفضل أن يقوم الباحث بعمل الكشافات بنفسه، فإن ذلك يمكنه من

تصحيح الكثير من الأخطاء المطبعية، والصياغة الأسلوبية، مما قد يكون فاته استدراكها في المراجعات السابقة، كما يهيئة لاستيعاب الرسالة حتى يسهل عليه الأمر أثناء المناقشة.

تذنيب : جاء في المعجم الوسيط[1] : "الفهرس الكتاب تجمع فيه أسماء الكتب مرتبة بنظام معين. والفهرس لحق يوضع في أول الكتاب أو في آخره، يذكر فيه ما اشتمل عليه الكتاب من الموضوعات والأعلام أو الفصول والأبواب، مرتبة بنظام معين. (معرب فهرست الفارسية)"اهـ.

فاستعمال كلمة (فهرست) أو (فهرس) للآيات، والأحاديث، والأعلام، سائغة!

ومع ذلك، فإننا لو استعملنا الكلمة العربية التي تدل على هذا المعنى فهو أفضل، فنقول: "دليل المحتويات" و "كشاف الآيات" و "كشاف الأحاديث والآثار" الخ، ويمكن أن نبقي كلمة "فهرست" للمصادر والمراجع، فنقول: "فهرست المصادر والمراجع"[2].

---

(١) (٢/٧٠٤). وانظر في ضبطها معجم الألفاظ والتراكيب المولدة ص٣٩٠.

(٢) وانظر معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني، ص٥٢٦، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤هـ.

الطباعة وضوابطها

لكل هيئة علمية شروط ومواصفات لما ينبغي أن تتم عليه الأبحاث المقدمة إليها؛ وعليه فإن الباحث يسأل الجهة التي يتقدم إليها بالبحث عن المواصفات المطلوبة في الطباعة ليلتزمها، ويسير عليها، وهي على كل حال تتعلق دائماً بالتالي:

١. حجم الورقة، وهو في العادة A❹. عرضها ٢١سم، وارتفاعها ٢٩,٩، وأحياناً (فلوسكاب).
٢. اسم الخط المستعمل، وفي العادة فإن خط النسخ هو أنسب الخطوط لطباعة البحوث، ويمكن الاستعانة بخطوط أخرى للعناوين داخل البحث، وكذا يحدد اسم الخط المستعمل في الملاحق، وفي فهرست المصادر والمراجع.
٣. حجم الخط، وهذا من القضايا المهمة، فإن للخط المستعمل في صلب البحث حجماً يختلف عن الخط المستعمل في الهامش، وفي العناوين. وفي العادة فإن حجم خط الصلب يكون ١٨غير محبر، والهامش يكون ١٤غير محبر، وخط العناوين يختلف بحسب موضع العنوان، وخط الملاحق يكون أكبر قليلاً من خط الهامش، واصغر من خط الصلب.
٤. عدد الأسطر في الصفحة، وعدد الكلمات، فإن العادة في ذلك أن لا يقل عدد الأسطر عن ثلاثة وعشرين سطراً، و لا يحسن لأن تزيد عن ثلاثين سطرا بالهوامش.
٥. والمسافة بين الأسطر، فإنها في العادة تكون مقدار سطر، فيكتب على سطر ويترك سطراُ.
٦. هوامش الصفحة؛ وذلك أن للصفحة في البحث أربعة هوامش، والعادة يوسع الهامش الذي يكون على يمين الصفحة اليسرى، ويسار الصفحة

اليمنى؛ لأنه محل وضع التجليد، وكذا يوسع الهامش العلوي.

٧. في النقول الطويلة التي تتجاوز نصف الصفحة، حجم الخط يتميز عن حجم خط البحث الأصلي المستعمل في الصلب، بأن يُجعل أصغر حجماً، وتجعل له هوامشه الخاصة المختلفة عن هوامش الصفحة الاعتيادية في البحث.

٨. يثبت عادة على غلاف البحث، بخط كبير واضح، المعلومات التالية :

- اسم الجهة العلمية التي يتقدم إليها الباحث ببحثه، ويكون في يمين الصفحة في أعلاها.
- ثم يلي ذلك في المنتصف يكتب عنوان البحث.
- ثم يكتب تحته بمسافة في المنتصف اسمك الباحث.
- ثم يكتب الدرجة العلمية التي يتقدم لنيلها بهذا البحث.
- ثم يكتب اسم المشرف على البحث.
- ثم تحته بخط صغير يكتب السنة الدراسية بالهجري والميلادي، التي تقدم فيها بهذا البحث.
- ثم يكتب تحته عدد المجلد، إذا كانت الرسالة عبارة عن موضوع واحد متصل، فيكتب مثلاً: "المجلدة الأولى"، "المجلدة الثانية"، وإن كانت الرسالة أقسام، فإنه يكتب : "القسم الأول" ، "القسم الثاني".

٩. ويكتب في كعب المجلد عنوان الرسالة، واسم الباحث، واسم المشرف، والسنة الدراسية التي تقدم فيها بالبحث.

وليتجنب الباحث الزخارف الشكلية على الغلاف والصفحات، التي لا تحسن بالعمل العلمي، وليكتف بما هو ضروري.

ومن الأمور التي ينتبه إليها في مثل ذلك:

هل تكون الطبعة على الورقة من الوجهين، أم فقط على وجه واحد، وهو الوجه

الذي يكون على يسار القارئ عادة؟

وفي الرسائل الجامعية تكون الطباعة على الوجه الأيسر، ويترك الوجه الأيمن خالياً.

وهل يشترط لون معين للمجلد؟

وفي الرسائل الجامعية في جامعة أم القرى يكون اللون الأخضر لغلاف رسائل الماجستير، واللون الأسود لغلاف رسائل الدكتوراه.

وهل يشترط عدد صفحات معين لكل مجلد؟

والمتبع أن لا يزيد عدد صفحات المجلد عن خمسمائة صفحة.

الخاتمة

ليس هذا الكتاب من بابة البحوث، التي يطلب فيها الوصول إلى حقيقة ما، غايته أنه عرض ووصف لما عليه الحال في منهج البحث وكتابته؛ فهو وصف لسبيل نهجه العلماء، ونجعة طلبها الأدباء، عسى أن يكون فيه بغية الطالب، وحلية الباحث.

وقد وجدت لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) كلمات تتعلق بما وصفته في كتابي هذا، رأيت أن من المفيد إثباتها هنا من باب رد الأعجاز على الصدور:

قال أبو عثمان الجاحظ رحمه الله **مرغباً في تأليف الكتب وتصنيفها**:

"إنّ من شكر النعمة في معرفة مغاوي الناس ومَرَاشدِهم، ومضارِّهم ومنافِعهم: أن يُحتَمَل ثِقْلُ مؤونتهم في تقويمهم.

وأن يُتَوَخَّى إرشادُهم وإن جهِلوا فضلَ ما يُسْدَى إليهم، فلن يُصانَ العلمُ بمثل بذْله، ولن تُستَبقى النعمةُ فيه بمثل نشره.

على أَنَّ قراءة الكتبِ أبلغُ في إرشادهم من تلاقيهم؛ إذ كان مع التّلاقي يشتدُّ التصنُّع، ويكثُر التظالُم، وتُفرط العصبيّة، وتقوَى الحَمِيَّة، وعند المواجَهةِ والمقابلَة، يشتدُّ حبُّ الغلَبة، وشهوةُ المباهاةِ والرياسة، مع الاستحياء من الرجوع، والأنفِة من الخضوع؛ وعن جميعِ ذلك تحدُث الضغائن، ويظهرُ التباين، وإذا كانت القلوبُ على هذه الصِّفِة وعلى هذه الهيئة، امتنعتْ من التعرُّف، وعمِيت عن مواضع الدلالة، وليست في الكتب عِلَّةٌ تمنَع من دَرْك البُغْية، وإصابة الحجَّة، لأنَّ المتوحِّد بِدَرْسها، والمنفرد بفهم معانيها، لا يباهي نفسَه ولا يغالب عقلَه، وقد عَدِم مَنْ له يُباهي وَمِنْ أجله يغالب"اهـ[1].

---

(١) الحيوان (١/٨٤-٨٥).

وقال في وجوب العناية بتنقيح المؤلفات وترك الاستعجال في إخراجها :

"وينبغي لمن كَتبَ كتاباً ألا يكتُبَه إلاّ على أَنَّ النَّاس كلَّهم له أعداء، وكلُّهم عالمٌ بالأمور، وكلُّهم متفرّغ له، ثم لا يرضى بذلك حتى يدع كتابه غُفْلاً، ولا يرضى بالرأي الفطير، فإنَّ لابتداءِ الكتابِ فتنةً وعُجُباً، فإذا سكنت الطبيعةُ وهدأت الحركة، وتراجَعَتِ الأخلاطُ، وعادت النفسُ وافرة، أعاد النَّظر فيه، فَيَتَوَقَّفُ عند فصوله توقُّفَ من يكونُ وزنُ طمَعُه في السلامةَ أنقَصَ من وزَنِ خوفِه من العيب، ويتفهَّم معنى قول الشاعر:

حتَّى يَلِجَّ بهم عِيٌّ وإكثارُ   إنَّ الحديثَ تَغُرُّ القومَ خلوتُه

ويقفُ عند قولهم في المثل: "كلُّ مُجْرٍ في الخَلاءِ يُسَرُّ"، فيخاف أن يعتريه ما اعترى مَنْ أجرى فرسه وحدَه، أو خلا بعلمه عند فقدِ خصومه، وأهل المنزلة من أهل صناعته"اه(١).

وقال في **البعد عن الغموض وسلوك مسلك الإفهام في عبارة التأليف**: "وليس الكتابُ إلى شيءٍ أحوجَ منه إلى إفهام معانيه، حَتَّى لا يحتاجُ السامع لما فيه من الرويَّة.

ويحتاجُ مِنَ اللفظ إلى مقدارٍ يرتفع به عَنْ ألفاظ السِّفْلَةِ والحَشْو، ويحطُّه من غريب الأعراب ووَحْشِيِّ الكلام.

وليس له أَنْ يهذِّبَه جدّاً، وينقِّحَه ويصفِّيه ويروّقه، حتى لا ينطِقَ إلاّ بِلُبِّ اللُّبِّ، وباللفظ الذي قد حذف فُضُولَه، وأسقطَ زوائِده، حتّى عاد خالصاً لا شَوْب فيه؛ فإنَّه إنْ فعل ذلك، لم يُفْهَمْ عنه إلا بأن يجدِّد لهم إفهاماً مِرَاراً وتَكراراً، لأنَّ النَّاسَ كلَّهم قد تعوَّدوا المبسوطَ من الكلام، وصارت أفهامُهم لا تزيد على عاداتهم إلا بأن يعكس عليها ويؤخذ بها، ألا تَرَى أنَّ كتاب المنطق الذي قد وُسم بهذا الاسم، لو

---

(١) الحيوان ١/٨٨).

قرأتَه على جميعِ خطباء الأمصار وبلغاءِ الأعراب، لما فهموا أكثرَه، وفي كتاب إقليدِسَ كلامٌ يدور، وهو عربيٌّ وقد صُفِّي، ولو سمِعه بعضُ الخطباء لما فهمه، ولا يمكن أن يفهِّمه من يريد تعليمه، لأنَّه يحتاج إلى أن يكون قد عرَف جهةَ الأمر، وتعوَّد اللفظ المنطقيَّ الذي استُخرِج من جميع الكلام"[1].

وقال في <u>**معنى الإيجاز الذي يراعى عند الكتابة:**</u> "والإيجاز ليس يُعنَى به قلَّةُ عددِ الحروفِ واللفظ، وقد يكونُ البابُ من الكلام مَنْ أتى عليه فيما يسع بطن طُومارٍ فقد أوجز، وكذلك الإطالة، وإنَّما ينبغي له أن يحذف بقدرِ ما لا يكون سبباً لإغلاقه، ولا يردِّد وهو يَكتفي في الإفهام بشِطره، فَما فضَل عن المقدار فهو الخطل"اهـ[2].

وقال <u>**فيما يراعى من حال المخاطب**</u> : " ورأينا الله تبارك وتعالى، إذا خاطب العربَ والأَعْرَابَ، أخرجَ الكلامَ مُخْرَجَ الإشارة والوحي والحذف، وإذا خَاطَبَ بني إسرائيل أو حكَى عنهم، جعلَه مبسوطاً، وزاد في الكلام، **فأصوبُ العمل اتِّباعُ آثار العلماء، والاحتذاءُ على مثالِ القدماء، والأَخذُ بما عليه الجماعة.**"اهـ[3].

تم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصل اللهم على مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) الحيوان (١/٨٩-٩٠).

(٢) الحيوان (١/٩١).

(٣) الحيوان (١/٩٤).

ملحق
علامات الترقيم[1]

الفاصلة = ،

وتسمى أيضاً: "الفصلة"، وتستعمل لفصل بعض أجزاء الكلام عن بعض، فيقف القارئ عندها وقفة خفيفة، أما مواضع استعمالها فهي :

(١) توضع بين الجمل التي يتكون من مجموعها كلام تام في معنى معين.

(٢) وتوضع بين أنواع الشيء وأقسامه.

(٣) وبين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى، تجعلها شبيهة بالجمل في طولها.

(٤) وبعد لفظ المنادى.

الفاصلة المنقوطة = ؛

وتوضع بين الجمل، فتشير بأن يقف القارئ عندها وقفة أطول قليلاً من سكتة الفاصلة، وأشهر مواضع استعمالها ثلاثة:

(١) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتهما مسببة عن الأولى.

(٢) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتهما سبباً للأولى.

(٣) أن توضع بين جمل طويلة، يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بين الجمل، وتجتنب الخلط بينها بسبب تباعدها.

---

(١) اعتمدت في هذا الملحق على كتاب الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، لعبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، ص٩٥- ١٠٥، باختصار وتصرف، وزيادات يسيرة. وانظر الترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي باشا.

النقطة = .

وتسمى "الوقفة" وهي توضع بعد نهاية الجملة التي تم معناها، واستوفت كل مقوماتها بحيث تلاحظ أن الجملة التالية تطرق معنى جديداً، غير ما عرضته الجملة السابقة.

النقطتان = :

تستعملان في سياق التوضيح والتبيين، ومن مواضع استعمالها:

(١) أنهما توضعان بين لفظ القول والكلام المقول، أو ما يشبههما في المعنى.

(٢) وتوضعان بين الشيء وأنواعه وأقسامه.

(٣) وقبل الكلام الذي يعرض لتوضيح ما سبقه.

(٤) وقبل الأمثلة التي تساق لتوضيح قاعدة أو حكم.

الشرطة = –

وتسمى الوصلة، وأكثر ما تستعمل في موضعين:

(١) توضع بين العدد رقماً أو لفظاً وبين المعدود .

(٢) وبين ركني الجملة إذا طال الركن الأول؛ بأن توالت فيه جمل كثيرة، عن طريق الوصف، أو العطف، أو الإضافة، أو نحو ذلك، بحيث تكون هذه الجمل فاصلاً طويلاً بين هذا الركن والركن الثاني الذي يتم به معنى الجملة، ويبدو ذلك في مواضع منها:

أ) الفصل بين المبتدأ والخبر. وبعضهم يستبدلها بعلامة (=).

ب) الفصل بين الشرط والجواب.

علامة الاستفهام = ؟

توضع بعد الجملة الاستفهامية، سواء أكانت أداة الاستفهام مذكورة في الجملة أم محذوفة.

علامة التأثر = !

توضع بعد الجمل التي تعبر عن الانفعالات النفسية، كالتعجب، والفرح، والحزن، والدعاء والدهشة، والاستغاثة، ونحو ذلك.

علامة التنصيص = " "

يوضع بين قوسيها المزدوجين كل ما ينقله الكاتب من كلام غيره، ملتزماً نصه، وما فيه من علامات الترقيم.

علامة الحذف = ...

(١) عندما ينقل الكاتب جملة أو فقرة أو أكثر من كلام غيره؛ للاستشهاد بها في تقرير حكم مثلاً، أو في مناقشة فكرة – قد يجد الموقف يشير بالاكتفاء ببعض هذا الكلام المنقول، و الاستغناء عن بعضه، مما لا يتصل اتصالاً وثيقاً بحاجة الكاتب، فيحذف ما يستغني عنه، و يكتب بدل المحذوف علامة الحذف وهي : (...)، ليدل القارئ على أنه أمين في النقل، ولم يبتر الكلام المنقول.

(٢) وأحياناً يرى هذا الكاتب أن في الكلام الذي يريد نقله جملاً يقبح ذكرها، ويرى التغاضي عنها، فيحذفها، ويكتب مكانها علامة الحذف.

القوسان (الهلالان)= ( )

توضعان في وسط الكلام، يكتب بينهما الألفاظ التي ليست من الأركان الأساسية لهذا الكلام، مثل : الجمل الاعتراضية[١]، والتفسير وألفاظ الاحتراس، وغير ذلك، مما يقطع توالي الأركان الأساسية في الجملة الواحدة، أو تعاقب الجملتين المرتبطتين في المعنى.

---

(١) كذا، والذي عليه العمل اليوم وضع الجمل الاعتراضية بين شرطتين.

القوسان المزخرفان = ﴿ ﴾

توضعان للآية القرآنية، تمييزاً لها عن سائر الكلام.

المعقوفتان = [ ]

توضعان للكلام الذي يضيفه الباحث من عنده أثناء نص، أو لكلام لغيره سبكه في كلامه.

الشرطتان = – –

للجمل الاعتراضية أثناء الكلام، حيث توضع بينها.

تذنيب : قال أحمد زكي باشا بعد ذكره علامات الترقيم ومواضعها: "تلك هي القواعد الواجب مراعاتها في كل حال. ولكن للكاتب مندوحة في الإكثار أو الإقلال من وضع هذه العلامات، بحسب ما ترمي إليه نفسه من الأغراض، ولفت الأنظار والتوكيد في بعض المجال ونحو ذلك مما يريد التأثير به على نفوس القراء، فكما يختلف الناس في أساليب الإنشاء، وكما تختلف مواضع الدلالات – كما هو مقرر في علم المعاني – فكذلك الشأن في وضع هذه العلامات.

ولكن الترقيم إذا كان يختلف باختلاف أساليب الإنشاء فليس في ذلك دليل على جواز الخروج عن قواعده الأساسية التي شرحناها، وإنما يكون ذلك بمثابة تكثير لبيان الأحوال التي تستعمل علاماته فيها.

وملاك الأمر كله راجع لذوق الكاتب، وللوجدان الذي يريد أن يؤثر به على نفس القارئ ليشاركه في شعوره وفي عواطفه. والممارسة هي خير دليل يهدي إلى سواء السبيل"اهـ(١).

---

(١) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية ص٣٢.